





المدخل
إلى صحيح الإمام ابن حبان

رحمه الله تعالى (ت ٣٥٤ هـ)

تأليف الدكتور

محمد مجدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار
إدارة الشؤون الفنية
١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣ م



المدخل

إلى صحيح الإمام ابن حبان

الطبعة الأولى: ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢م
الطبعة الثانية : ١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣م

رقم الإيداع في إدارة التخطيط الاستراتيجي
في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
(٢٠١٦/٨٦)

الرؤية: الريادة عالميًّا في العمل الإسلامي.

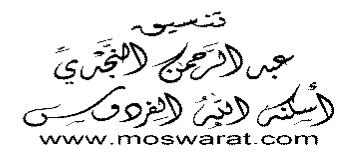
الرسالة: ترسيخ قيم الوسطية، والأخلاق الإسلامية، ونشر الوعي الديني الثقافي، والعناية بالقرآن الكريم، والسنة النبوية، ورعاية المساجد، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال تنمية الموارد البشرية والنظم المعلوماتية، وفقًا لأفضل الممارسات المالية.

القيم: التميز، العمل المؤسسي، الشراكة، الوسطية، الشفافية والمسؤولية.

قطاع المساجد - إدارة الشؤون الفنية
للتواصل: بدالة ١٨١٠١١١ - داخلي ٧٣٧٠ - ٧٣٨٧
العنوان: الرقعي - شارع محمد بن القاسم - قطاع المساجد













إلى صحيح الإمام ابن حبان

رحمه الله تعالى (ت ٣٥٤هـ)

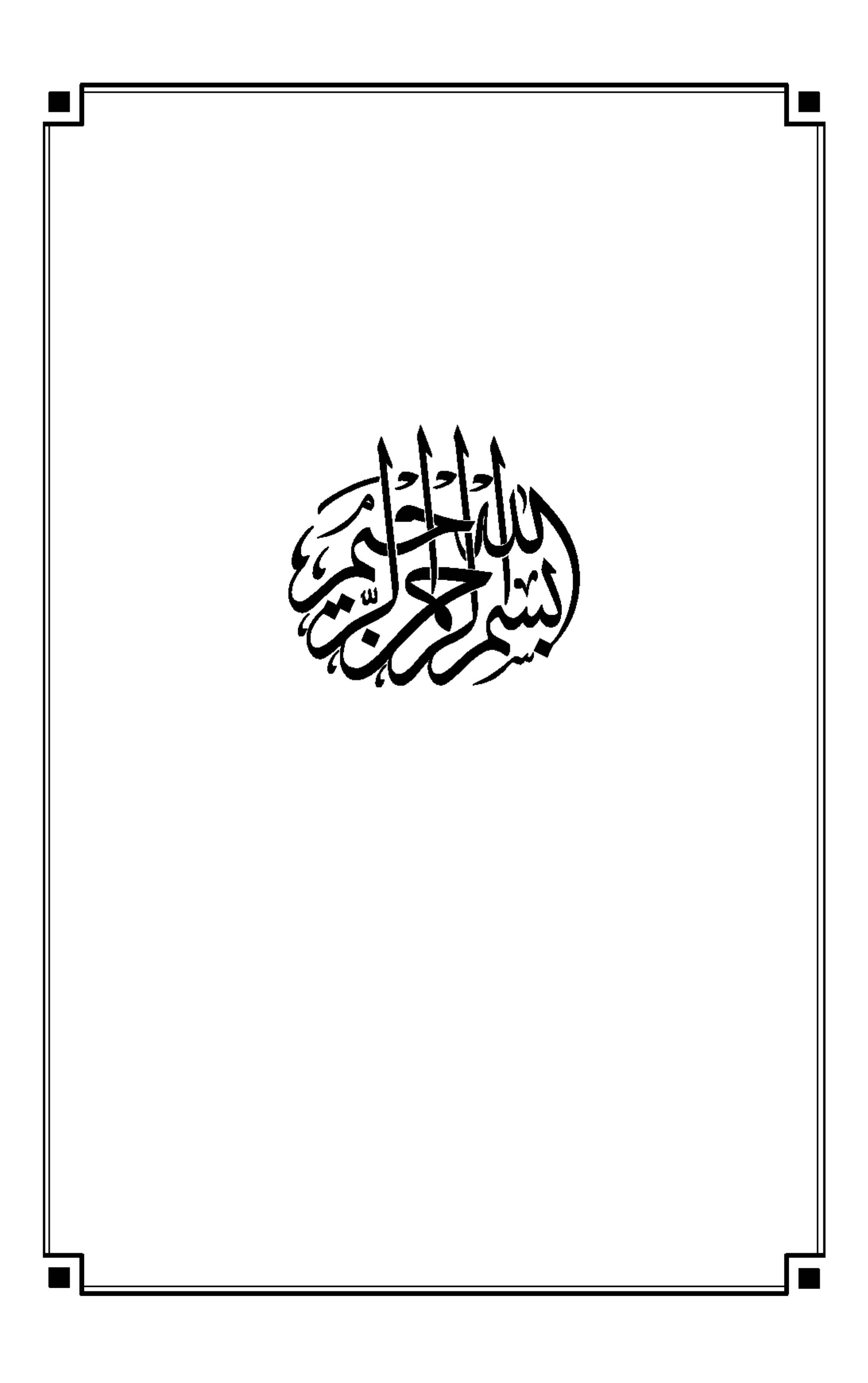
تأليف الدكتور

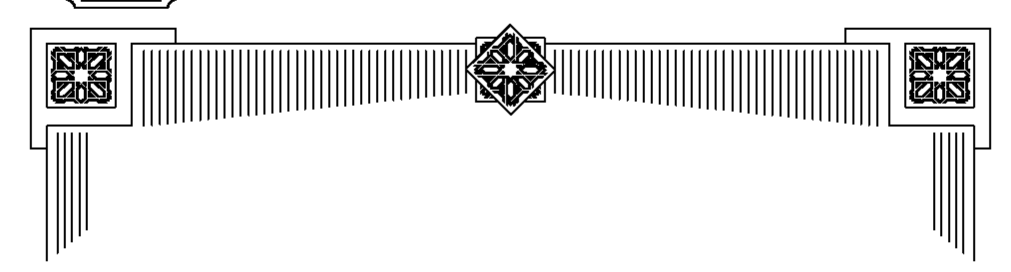
محمد مجدي بن محمد جميل النورستاني

إصدار

إدارة الشؤون الفنية

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م


بسم الله الرحمن الرحيم



قالوا عن الإمام ابن حِبَّان البُستي

□ قال عنه الحافظُ أبو سعد الإدريسي (ت٤٠٥هـ): «كان من فقهاء الدين، وحُفَّاظ الآثار، والمشهورين في الأمصار والأقطار، عالِـمًا بالطب، والنجوم، وفنونِ العلم، ألَّفَ المسندَ الصحيحَ، والتاريخ، والضعفاء، والكتبَ الكثيرةَ في كلِّ فَنٍّ، وفقَّهَ الناسَ بسمرقند».

□ وقال تلميذُه الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ): «كان من أوعية العلمِ في اللغة، والفقه، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال... صنَّفَ فخرجَ له من التصنيفِ في الحديثِ ما لم يُسبَق إليه، ووليَ القضاءَ بسمرقند وغيرِها... وكانت الرحلةُ بخراسان إليه لسماع مصنَّفاتِه».

□ وقال أيضًا: «كان أبو حاتم كبيرَ القدرِ في العلوم، وكان يُحسَدُ لفضله وتقدُّمِه».

□ وقال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): «كان قد سافرَ الكثير، وسمعَ وصنَّفَ كتبًا واسعةً... وكان ثقةً، ثبتًا، فاضلًا، فَهِمًا».

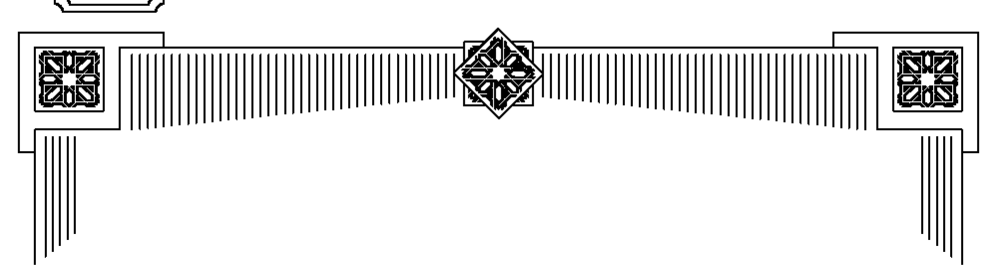
□ وقال الحافظ أبو سعد السمعاني (ت٥٦٢هـ): «إمامُ عصره، صنَّفَ تصانيفَ لم يُسبَق إلى مثلها، رحلَ فيما بين الشَّاش إلى الإسكندريّة، وتَلْمَذَ في الفقه لأبي بكر بن خزيمة...».

□ وقال الحافظ ابنُ عساكر (ت٥٧١هـ): «أحدُ الأئمة الرَّحَّالين، والمصنِّفين المحسِنين».

❑ وقال ياقوتُ الحَمَويُّ (ت٦٢٦هـ): «الإمام، العلامة، الفاضل، المتقن، كان مُكثِرًا من الحديثِ والرحلةِ والشيوخ، عالِـمًا بالمتون والأسانيد، أخرجَ من علوم الحديثِ ما عجَزَ عنه غيرُه، ومن تأمَّلَ تصانيفَه تأمُّلَ مُنْصِفٍ: عَلِمَ أنّ الرجلَ كان بحرًا في العلوم، سافرَ ما بين الشاش والإسكندريَّة، وأدركَ الأئمةَ والعلماءَ والأسانيدَ العالية، وأخذَ فقهَ الحديث والغوصَ على معانيه عن إمام الأئمة أبي بكر بن خُزيمة، ولازمَه، وتَلْمَذَ له، وصارت تصانيفُه عُدَّةً لأصحاب الحديث، غير أنها عزيزةُ الوجود...».

❑ وقال الإمام ابنُ كثير (ت٧٧٤هـ): «أحدُ الحفَّاظ الكبار المصَنِّفين المجتَهِدين، رحلَ إلى البلدان، وسمعَ الكثير من المشايخ...».



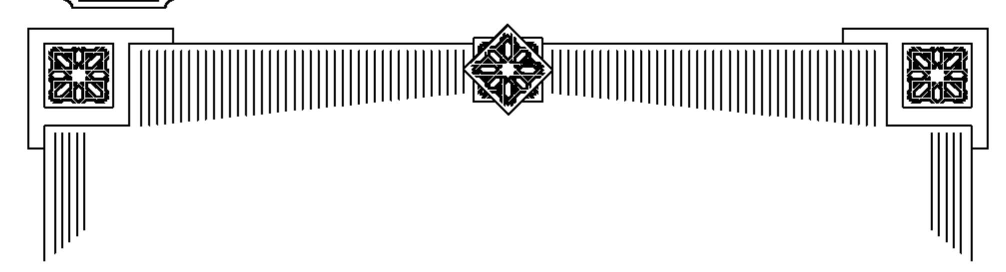


وقالوا عن (صحيح الإمام ابن حِبَّان)

□ قال الأميرُ علاءُ الدين بنُ بلبان الفارسيُّ (ت٧٣٩هـ): «فإنّ من أجمع المصَنَّفات في الأخبار النبويَّة، وأنفعِ المؤَلَّفات في الآثار المحمَّديَّة، وأشرفِ الأوضاع، وأطْرَفِ الإبداع: كتابَ (التقاسيم والأنواع)، للشيخ الإمام... أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتِيِّ... فإنه لم يُنْسَجْ له على مِنْوال، في جمع سُنَنِ الحرامِ والحلال...».

□ وقال الحافظُ صلاح الدين العلائيُّ (ت٧٦١هـ): «وهو من أحسن الكتبِ بعد الصَّحِيحَيْن، وأحسنِها وضْعًا، وكلامًا على الحديث، واستنباطًا منه».





مقدمة المؤلِّف

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبيِّنا محمد وعلى آله وصحابتِه أجمعين، ومَن استنَّ بسنتهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذه رسالةٌ وجيزةٌ تُعنى بترجمة الإمامِ ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللهُ، وبيانِ منهجِه في صحيحه، وذكرِ فوائد تتعلق به، ألّفتُها لتكون لبنةً جديدةً يضعُها مكتبُ الشؤون الفنّيّة ـ بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت ـ لخدمة طُلّابِ الحديث النبويِّ الشريف.

وهو من المداخلِ التي أُلِّفَت بمناسبةِ انعقادِ مجالسِ كتب الحديث، التي نظَّمَها مكتبُ الشؤون الفنية بقطاع المساجد.

وكانت الخطَّة التي اعتمَدَها مكتبُ الشؤونِ الفنية أن يؤلَّفَ مدخلٌ خاصٌّ لكلِّ كتابٍ من الكتبِ التي تُسمَع وتُقرأ على المشايخ المسنِدين، ويكون تأليفُه قبل بداية مجالس سماعِه، حتى يستفيدَ منه الحاضرون، وقد تمَّت مجالسُ سماع الصحيحَين، وباقي الكتب السبعة، ثم مجالسُ سماعِ عددٍ آخر من أمهات كتب الحديث.

ويأتي مشروع سماع وقراءة «صحيح الإمام ابن حِبَّان» ضمن تلك المشاريع المباركة.

وبهذه المناسبة تمَّ تأليفُ هذا المدخل، تتميمًا لهذه الفائدة، وذلك بالتعريفِ بالكتاب المسموعِ وبمؤلِّفِه الإمامِ أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتي، ولِأَن يُضافَ هذا الجهدُ إلى رصيد جهود المكتبِ السابقةِ التي بذلَها لتقريبِ كتب السنةِ إلى المسلمين عامَّةً، وإلى طُلَّابِ علمِ الحديثِ النبويِّ خاصَّة.

وقد توخَّيتُ في هذا المدخلِ ـ مثل المداخل السابقة ـ التوسُّطَ بين الإيجاز المُخِلِّ، والإطنابِ المُمِلِّ؛ ليكون أدعى إلى الاستفادةِ منه ـ بإذن الله تعالى ـ.

خطة المدخل:

سيكون المدخل ـ بإذن الله تعالى ـ في مقدمةٍ وبابين؛ البابُ الأولُ في حياة الإمام ابن حِبَّان، والبابُ الثاني في التعريفِ بـ(صحيح الإمام ابن حِبَّان)، وبيان منهجِ الإمام ابن حِبَّان.

الباب الأول: حياة الإمام ابن حِبّان وسيرته

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرة الإمام ابن حبان الشخصية.

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: اسمُه ونسبُه وكنيتُه ولقبه ونسبتُه.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: الحياة السياسية في عصر الإمام ابنِ حِبَّان.

المبحث الرابع: ولادتُه، ونشأته، وأسرتُه.

المبحث الخامس: مذهبُه الفقهي وعقيدتُه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مذهبُه الفقهي.

المطلب الثاني: عقيدتُه.

المبحث السادس: وفاتُه رحمه الله.

الفصل الثاني: سيرة الإمام ابن حِبَّان العلمية.

وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبُه للعلمِ ورِحلاتُه.

المبحث الثاني: شيوخ الإمام ابن حِبَّان.

المبحث الثالث: تلاميذ الإمام ابن حِبَّان.

المبحث الرابع: مؤلفات الإمام ابن حِبَّان.

المبحث الخامس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

الباب الثاني: صحيح الإمام ابن حِبَّان

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بصحيح الإمام ابن حِبَّان، ورُواتِه، ومكانتِه، والموازنةُ بينه وبين غيرِه من الصِّحاح.

وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: التعريف بصحيح الإمام ابن حِبَّان.

وفيه أربعةُ مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب.

المطلب الثاني: سببُ تأليفِه للصحيح.



الباب الأول

حياة الإمام ابن حِبَّان وسيرته

وفيه فصلان:

الفصل الأول: سيرة الإمامِ ابنِ حِبَّان الشخصية.

الفصل الثاني: سيرة الإمام ابن حِبَّان العلمية.

الفصل الأول

سيرةُ الإمام ابن حِبَّان الشخصية

وفيه ستةُ مباحث:

المبحث الأول: اسمُه ونسبُه وكنيتُه ولقبه ونسبتُه.

المبحث الثاني: بلده.

المبحث الثالث: الحياة السياسية في عصر الإمام ابن حِبَّان.

المبحث الرابع: ولادتُه، ونشأته، وأسرته.

المبحث الخامس: مذهبُه وعقيدتُه.

المبحث السادس: وفاتُه رَحِمَهُ اللهُ.



المبحث الأول

اسمُه ونسبُه وكنيتُه ولقبُه ونسبتُه

هو الإمامُ أبو حاتِم محمدُ بنُ حِبَّان بن أحمد بن حِبَّان بن معاذ بن معبد بن سَهيد(١) التميمي السِّجِسْتاني البُستي(٢).

و(حِبَّان) بالموحَّدةِ المشدَّدة، مع كسرِ أوَّلِه(٣).

و(التَّميميُّ) نسبة إلى تميم جدِّ القبيلة العربية المشهورة، وهو تميم بن مُرّ، الذي يصلُ نسبُه إلى عدنان(٤)، فهو عربيُّ الأصل، أفغانيُّ المولد والبلد.

أمَّا (السِّجِسْتَانِيُّ): فنسبة إلى إقليم (سِجِسْتان) الذي يقعُ جنوبَ خراسان، وهي الآن منقَسِمةٌ بين أفغانستان وإيران، فأكثرُها تقع في جنوب أفغانستان، والباقي يقعُ في الجنوبِ الشرقيِّ من إيران، ويُسَمَّى (سِيْسْتان).

---

(١) بالسين المهملة، انظر ضبطَه في (المشتبه) للذهبي (ص/٤٠٢)، و(توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٥/٣٧٥)، وقد تصحف في بعض المصادر إلى (شهيد).

(٢) انظر: (الأنساب) للسمعاني (١/٢٤٨ ـ البستي)، (تاريخ مدينة دمشق) لابن عساكر (٥٢/٢٤٩)، (معجم البلدان) لياقوت الحموي (١/٤١٥ ـ بست)، (تاريخ الإسلام) (٨/٧٣).

(٣) (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (٢/١٦٨)، (الإحسان) لابن بلبان (١/٩٧).

(٤) ساقَ عددٌ من المترجِمين لابن حِبَّان نسبَه مرفوعًا إلى عدنان، منهم: ابنُ عساكر في (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٢٤٩)، وياقوت في (معجم البلدان) (١/٤١٥)، وابنُ بلبان في (الإحسان) (١/٩٧).

أمَّا (البُستيُّ): فنسبةٌ إلى بلده الذي وُلد فيه[١]، وأمضى فيه طفولتَه وأوائلَ شبابه، ثم غادرَه، إلا أنه عادَ إليه في آخر عمره وتوفي فيه، وسيأتي الحديثُ عن (بست) في المبحث اللاحق.



(١) انظر: (الأنساب) للسمعاني (١/ ٢٤٨)، (اللباب) لابن الأثير (١/ ١٥١).



المبحث الثاني

بلده

وُلد الإمامُ ابنُ حِبَّان في مدينة (بُسْت)، وهي مدينةٌ قديمةٌ عدَّها القُدامى من أعمال (توابع) سجستان[(١)]، وكانت ثانية المدن الجليلة في سجستان بعد مدينة (زَرَنْج) مركزِ سجستان، قال ابنُ حوقل النصيبي (ت بعد ٥٨٠هـ): «وبُسْت مدينةٌ ليس في أعمال سجستان بعد زَرَنْج أكبرُ منها، وهي وبئةٌ في نفسِها، وزِيُّ أهلِها زِيُّ أهل العراق، ويرجعون إلى مروءةٍ ويَسارٍ، وبها متاجرُ إلى بلد الهند، وبها نخيلٌ وأعنابٌ، وهي خصبةٌ جدًّا»[(٢)].

وقال المقدسي البشَّاري (ت نحو ٣٨٠هـ): «بُست قصبةٌ جليلةٌ، أهل دين[(٣)] ومروءة ويسار ونعمة، طيبةٌ خصبة، ولهم... لباقةٌ وإسنادٌ ودرايةٌ، موضوعةٌ بين نهرين، وجامعةٌ للفاكهتَين، ليِّنةُ الهواءَيْن، نفيسة المدن، كثيرةُ القرى... وسمعتُ أبا منصور فقيهَ سجستان يقول: ما رأيتُ بلدًا على صغرِه أخصبَ ولا أكثرَ فواكِهَ ونِعَمًا من بست، إلا أنها وبيئة متطرفة، صغيرة الرقعة، لها مدينةٌ عامرة، والجامعُ فيها، وربضُ الأسواقِ

(١) انظر: (مسالك الممالك) للإصطخري (ص/٢٣٨)، (صورة الأرض) لابن حوقل (ص/٤١٩).

(٢) كتاب (صورة الأرض) لابن حوقل (ص/٤١٩).

(٣) أي: أهلُها أهلُ دين ومروءة.

فيه، شربُهم من هيرمند[١]، والنهرُ الآخرُ اسمُه (خُرْد روي)[٢]، يجتمعان على فرسخٍ، وعلى هيرمند جسرٌ من سفنٍ بقربِ موضعِ مجمع النهرين، وعلى نصفِ فرسخٍ من نحو غزنين[٣] شبهُ مدينةٍ تُسمَّى (العسكر)، ينزلُها السلطان...»[٤].

وتقعُ مدينةُ (بُست) على نهرِ (هِلْمَنْد)، عند ملتقى النَّهر الآتي من ناحية مدينة (قندهار) معه، إلى الجنوبِ من ملتَقى النهرَين.

وكانت دائمًا موضعًا جليلًا بسبب موقعِها المهم، قال الإصطخري: «على باب بُست جسرٌ من السفُن، كما يكون على أنهار العراق»[٥].

فهي ذاتُ موقعٍ حسنٍ جدًّا لكونها في الزاويةِ التي بين هذين النَّهرين، في البقعة التي يُصبِحُ فيها النهرُ صالحًا للملاحة، وحيث تَلتقي الطرقُ الآتيةُ من زَرَنْجَ وهِراة، لتعبُرَ نهرَ هِلْمَنْد على جسرٍ من السُّفن، ثم تتابع سَيْرَها إلى ما باتَ يُعرَفُ الآن بـ(باكستان)، ومن ورائها الهند، ممَّا جعلَها مركزًا تجاريًّا إلى بلادِ الهند[٦].

وكانت تمتازُ بكثرة الزروع والنَّخيل والأعنابِ والفواكه، نظرًا لِوَفْرَةِ مِيَاهِهَا، وخِصْبِ أرضِها، وقد نعمت هذه المدينة قرابةَ قرنٍ من الزمان بأوج ازدهارِها في عهد الغزنويين، إذ استولى عليها سبكتكين سنة

---

(١) كذا في المصدر، واسمُه الصحيح (هِلْمَنْد)، يعني: أنّ شربَهم من نهر هلمند.

(٢) يُسمى الآن (نهر أرغنداب) أو (أَرْكَنْداب).

(٣) أي: غزنة، يقصد: من جهة غزنة، وهي جهة الشمال.

(٤) (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم) للمقدسي المعروف بالبشَّاري (ص/ ٣٠٤).

(٥) (مسالك الممالك) للإصطخري (ص/ ٢٤٤)، وبنحوه قال المقدسي في (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم) (ص/ ٣٠٤).

(٦) انظر: (بلدان الخلافة الإسلامية) (ص/ ٣٧٧، ٣٨٣ ـ ٣٨٤)، مقدمة الشيخ شعيب لـ(لإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان) (١/ ٨).

(٣٦٦هـ)، ففصلَها عن ولاية (زَرَنْج)، وأصبحَت (بُست) المقرَّ الثانيَ لحكَّام غزنة، الذين أقاموا فيها معسكرَهم الدائم (العسكر)، وما زالت آثارُ هذه القلعة موجودة إلى الآن.

وبعد مدةٍ من استقرار المدينة وازدِهارِها: امتدَّت إليها حوادثُ الزَّمان، واغتيلَ بهاؤُها، وعمَّها الخراب، وأحيلَتْ بساتِينُها الغنَّاء إلى صَحْراء مُجْدِبَة، وكان بدءُ ذلك حين اكتَسحَ علاءُ الدين حسن جَهانْ سُوْز (أي: محرق العالم) الغُوري مملكةَ الغَزْنَويين، الذين حكموا خراسان وسِجِسْتان حوالي قرنٍ ونصفٍ من الزمان، وكانت بُسْت إحدى مُدُنِها، فلحقَها ما لحقَ بمُدُنِ الغَزْنَويِّين من الخراب، وذلك حوالي سنة (٥٤٤هـ)[١]، وقد نَهَبَها علاءُ الدين، وأحرقَ القِلاعَ السلطانيةَ فيها.

إلا أنَّ ولاةَ الغُوريين من سكَّان هذا الإقليم ما لَبثوا أن أصلحوا قصورَ الغَزنويين في بُست، ورمَّموا ما تهدَّمَ من قلاعِها، كما سكَنَها من بعدهم ملوكُ خوارزم (الخوارزِمْشاهات)، الذين أنهوا ملكَ الغوريِّين، واستولوا على ما يُعرف الآن بأفغانستان سنة (٦٠٢هـ).

أمّا التخريبُ الكبير: فهو الذي أصابَ المدينةَ من قِبَل المغول سنةَ (٦١٨هـ)، ويصِفُها ياقوتٌ في أوائل القرن السَّابع الهجريِّ فيقول: «والخرابُ فيها ظاهر»[٢].

وكان من الممكنِ لهذه المدينة أن تَلْتَقِطَ أنفاسَها، فتُرَمِّمَ ما تهدَّمَ منها، لولا أنَّ تيمور أجهزَ عليها في أواخرِ القرنِ الثامن، فأوقعَ بها وبما جاورَهَا الدَّمَار، حين زحفَ إليها مِن زَرَنْج[٣]، ولم يَبْقَ من بُسْت إلا

(١) انظر: (البداية والنهاية) (١٢/ ٢٢٩)، (نزهة الخواطر) (١/ ٧٩)، (تاريخ الدول الإسلامية) (٢/ ٦٢٥ ـ ٦٣٠)، (معجم الأسرات الحاكمة) (ص/ ٤١٩).

(٢) (معجم البلدان) (١/ ٣٢٨ ـ بست).

(٣) انظر: (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ٣٨٤).

حِصْنُها الذي ظَلَّ يُقَاوِمُ الأحداثَ بفضلِ موقعِه الحَرْبيِّ، إلى أن خرَّبَه نادِرْشَاه في القرنِ الثاني عشر الهجري، عام ١١١٧هـ = ١٧٣٨م، ولا تزالُ أسوارُه قائمةً على شاطئ (الهيلمند)، كما أنَّ الأطلالَ التي تَشغَلُ مساحةً كبيرةً من الأرض تَشهدُ على ما كان لعاصمة الغَزْنَويين من عظمةٍ وبَهاء[1].

وحصنُ بُست ما زال يُعرف بـ(قلعةِ بُست)، وما زالت أسوارُه قائمةً إلى الآن، كما أسلفت.

وبالقربِ من مدينة (بُست) المندَثِرَة، مدينةٌ أخرى الآن، تُسَمَّى «لَشْكَرْگَاهْ»، وهي مركزُ محافظةِ (هِلْمَنْد)، الواقعة إلى الجنوبِ الغربيِّ من العاصمة (كابول)، بين مدينتَي (قندهار) و(زَرَنْج)، وهذه المدينة «لَشْكَرْگَاهْ» تُعتَبَرُ هي مدينة بُسْت؛ لأنها أعيدَ بناؤها في الموقع الجديد، وسُمِّي باسم حِصْن بُست، ومعنى «لَشْكَرْگَاهْ»: موقع العسكر.

وقد اختلفَ المؤرِّخون المسلمون في زمن دخول (بست) في حوزة المسلمين، ويُستَخلَصُ من كلامهم أنّ سجستان وكابل قد فُتِحتا أيام الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة (٢٣هـ) بقيادة عاصم بن عمرو التميمي وعبدِ الله بن عمير، إلا أنّ أهلَها نقضوا بعده، فأعيدَ فتحُهما زمنَ الخليفةِ عثمان رضي الله عنه بقيادة عبد الله بن عامر بن كريز سنة (٣٠هـ).

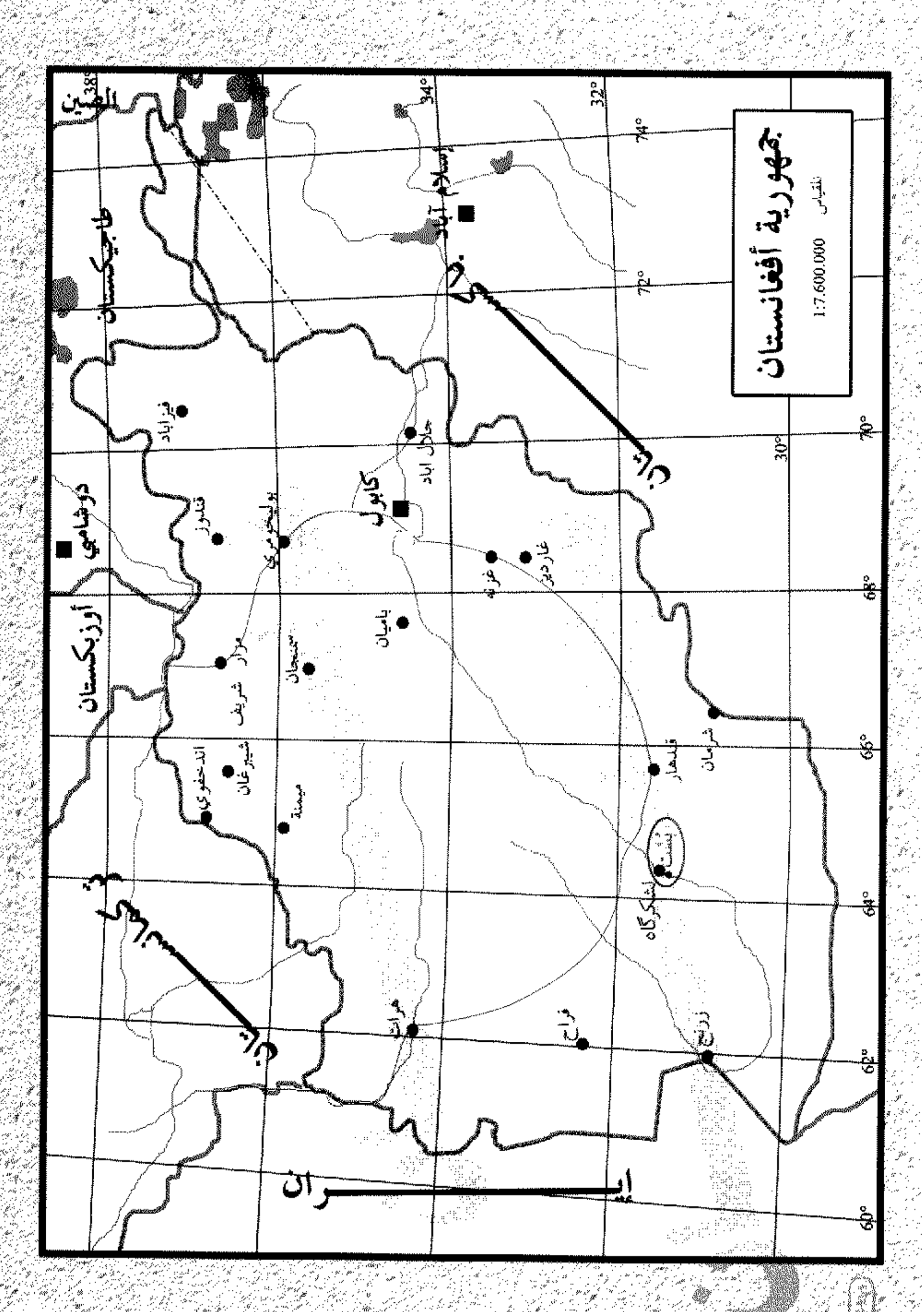
وقد ذكرَ الإمامُ ابنُ حِبَّان هذا في ترجمة الربيع بن زياد، حيث قال: «إنَّ عثمانَ بنَ عفان رضي الله عنه في السَّنةِ التاسعةِ والعشرين عزلَ أبا موسى الأشعريَّ عن البصرة، وعثمانَ بنَ العاص عن فارس، وولَّى البصرةَ وفارس كلَّها عبدَ الله بنَ عامر بن كُرَيز، فأنفذَ عبدُ الله بن عامر في أول

(١) (دائرة المعارف الإسلامية) (٣/ ٢١٥ ـ ٢١٩/بُست)، وانظر: مقدمة الشيخ شعيب للإحسان (١/ ٨)، (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) للشيخ عداب الحمش (١/ ١١٢ ـ ١١٣).

سنةِ ثلاثين الربيعَ بنَ زياد إلى سجستان، وولَّاه عليها، ففتح سجستان على يديه، وقد ذكرنا تلك القصةَ بتمامها في فضائل سجستان»[١].



(١) (الثقات) لابن حِبَّان (٤/ ٢٢٥). وكتاب (فضائل سجستان) من الكتب المهمة لابن حِبَّان، التي ما زالت مفقودة.



خريطة توضح موقع «بست» موطن الإمام ابن حبان



المبحث الثالث

الحياة السياسية في عصر الإمام ابن حِبَّان(١)

إذا قدَّرنا ولادةَ الإمام ابن حِبَّان في نهايات العقد الثامنِ من القرن الثالث الهجري (٢٧٠ ـ ٢٧٩هـ) فيكون ابنُ حِبَّان قد وُلِدَ في نهاية خلافة المعتمد على الله، الذي تولَّى الخلافةَ سنة (٢٥٥هـ)، وتوفي سنة (٢٧٩هـ)، أو في أوائل خلافةِ ابنِ أخيه المعتضدِ بالله، الذي تولَّى الخلافةَ سنة (٢٧٩هـ) واستمرَّ عليها إلى وفاتِه سنة (٢٨٩هـ).

وتوفي الإمامُ ابنُ حِبَّان في زمن الخليفةِ المطيع لله، الذي وليَ الخلافةَ سنة (٣٣٤هـ)، وخلعَ نفسَه سنة (٣٦٣هـ)، وتوفي سنة (٣٦٤هـ)، فيكون الإمامُ ابنُ حِبَّان قد عاصرَ تسعةً من خلفاء بني العباس، كما عاصرَ نفوذَ الأتراك (٢٣٢ ـ ٣٢٤هـ)، وعاصرَ أيضًا وعانى من نفوذ البويهيِّين (٣٣٤ ـ ٤٤١هـ) إلى نهاية حياته رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث توفي سنة (٣٥٤هـ) في أولِ أوجِ نفوذِهم.

وقد عاشَ في فترةٍ ضعُفت فيها الخلافة، ولم يَعُد لها سوى الاسم منذ تولَّى الخلافةَ المكتفي بالله سنة (٢٨٩هـ).

هذا عمومًا في البلاد الإسلامية.

أمَّا الحياةُ السياسيةُ في (بُست): فبعد الفتح الإسلاميِّ «توالى على سجستان ـ ومنها بُست ـ ولاةُ بني أمية، ثم ولاةُ بني العباس، إلا أنَّهم

(١) انظر: (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) للشيخ عداب الحمش (١/١٨ ـ ٣٠).

كانوا في نِزاعٍ مستَمِرٍّ مع الأمراء المستقلِّين للبلادِ المجاورة... إلى أن استطاعَ رجلٌ من أهلِ سجستان، ذو جرأةٍ نادرة، وشجاعةٍ فائقة، كان في أول أمره نحَّاسًا، وهو يعقوبُ بن الليث الصفار، استطاعَ أن يغلِبَ على إقليم سجستان سنة (٢٥٤هـ)، ثم سارَ ليبْسُطَ سيطرتَه على هراة وبُوشَنْج وكرمان والسِّند وفارس وبلخ، مبتدئًا عهدَ الدولة الصفَّارية.

ويموتُ يعقوبُ سنة (ت٢٦٥هـ) ليخلفَه أخوه عمر، الذي أظهرَ الطاعة للخليفة العباسي، فولَّاه على ولايات: سجستان، وخراسان، وفارس، وأصفهان، وكرمان، والسند، غير أنَّ تزايُدَ سطوَته أثارَتْ قلقَ الخليفةِ وتوَجُّسَه، فوجَّه إليه جيشًا بقيادة إسماعيل بن أحمد الساماني، فيقعُ عمرُ أسيرًا في بلخ سنة (٢٨٧هـ)، ثم يموتُ سنة (٢٨٩هـ)، وتَتَقَلَّصُ بذلك سيطرةُ الصَّفَّاريين عن تلك الولايات الواسعة، لتقع في قبضة السَّامانيين، الذين أبقَوا لبني الصفَّار حكمَ إقليم سجستان في ظل سيادتهم وتحت سيطرتهم، ويستمرُّ حكمُ الدولة السَّامانيَّة حتى سنة (٣٨٩هـ)، حيث وافاها ما تُلاقيه الدُّوَل، حين دهَمَت خيولُ الغزنويين بلادَ السامانيين، فأسقطَت حكمَهم، وأنهَتْ سيطرتَهم، لتبدأ أيامُ الدولة الغزنوية»[1].

وقد عاشَ الإمامُ ابنُ حِبَّان في هذه الحقبة، في عهد الصفَّاريين والسَّامانيين، كما سيأتي.

❁ ❁ ❁

---

(١) مقدمة الشيخ شعيب للإحسان (١/ ٩)، وهو تلخيصٌ جيدٌ من المصادر الآتية: (الكامل) (٨/ ٧٩، ٩/ ١٤٨) وما بعدها، (الدول الإسلامية) (١/ ٢٦٣ ـ ٢٧١)، (معجم الأسرات الحاكمة) (ص/ ٣٠٢)، (دائرة المعارف الإسلامية) (المصطلحات: أفغانستان، سجستان، الصفارية).



المبحث الرابع

ولادتُه، ونشأته، وأسرتُه

أولًا: ولادتُه:

وِلُدَ الإمامُ ابنُ حِبَّان في السِّنِين الأخيرةِ من اتِّساعِ حكمِ الصَّفَّاريِّين، وترعرَعَ أيام انحسار حكمِهم على (سجستان)، حيث أجمعت المصادرُ على أنَّ الإمامَ ابنَ حِبَّان وُلد في مدينة «بُست»، ولكن لم يُحدِّدوا سنةَ ولادتِه، ولم أجد فيه سوى قول الإمام الذهبيِّ: «وُلِدَ سنةَ بضعٍ وسبعين ومائتَين»[1]، وقولِه: إنه كان «في عُشرِ الثمانين» عند وفاتِه[2]، وقولِه ـ وهو يتحدَّثُ عمن توفي سنة (٣٥٤هـ): «وفيها ماتَ عالِـمُ وقته... وقد قاربَ الثمانين»[3].

فإذا كان قد قاربَ الثمانين سنة (٣٥٤هـ) فهو وُلِدَ بين سنتَيْ (٢٧٥ ـ ٢٧٩هـ)؛ لأنّ مَن قاربَ الثمانين لا بدَّ أن يكون قد زادَ على الخامسةِ والسَّبعين، وآخرُ هذه الزيادةِ أن تكون ولادتُه سنة (٢٧٥هـ)، وأولُ هذه الزيادةِ أن تكون دون الثمانين[4].

---

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٩٣).

(٢) (تذكرة الحفاظ) (٣/ ٩٢٢).

(٣) (مختصر دول الإسلام) له (١/ ١٧٢).

(٤) (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) للشيخ عداب الحمش (١/ ١٤٠).

ثانيًا: نشأتُه وأسرتُه:

١ ـ نشأتُه:

نشأ الإمامُ ابنُ حِبَّان في مدينة بُست، ولم أقف على شيءٍ من التفاصيل المتعلِّقة بنشأته، حيث إنَّ المؤرِّخين ـ حسب اطلاعي القاصر ـ لم يُسلِّطوا الضوءَ على ذلك؛ لأنهم ـ غالبًا ـ يبدؤون يُسلِّطون الضوءَ على الأعلام بعد شهرتِهم.

٢ ـ أسرتُه:

ذكرتُ سابقًا أنّ الإمامَ ابن حِبَّان عربيٌّ من بني تميم، إلا أنّ المعلومات حول أسرتِه شحيحة، يقولُ أحدُ الباحثين في هذا الموضوع: «فإذا كانت المصادرُ غنيةً وفيرةَ المادة عن مآثرِ بني تميم وآثارِهم في تلك الديار؛ فإنها تسكتُ سكوتًا مُطْبِقًا عن الإشارةِ إلى أسرةِ ابن حِبَّان، ومكانتِها الاجتماعيةِ والعلمية، كما أنني لم أجد ابنَ حِبَّان قد ترجمَ لوالده أو أحدِ أجدادِه في كتابه (الثقات)، مما جعلني أميل إلى القولِ بأنَّ أسرةَ ابن حِبَّان بعيدةٌ عن التخصُّص العلمي، والنُّبوغِ فيه، بل بعيدةٌ عن حملِه والمشاركةِ فيه»[1].

إلا أنّ غالبَ الظنِّ أن أسرتَه كانت على درجةٍ من الغنى، مكَّنتها من توفير مؤونة الكدح على الإمام ابن حِبَّان، ومكَّنته من التفرغ لطلب العلم، والرحلة الواسعة إلى البلدان المتباعدة، وسيأتي بيانُها عند سرد رِحلاتِه ـ بإذن الله تعالى ـ.



---

(١) من كلام الشيخ عداب الحمش في رسالته القيمة (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) (١/ ١٤٣).



المبحث الخامس
مذهبُه الفقهي وعقيدتُه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول
مذهبُه الفقهي

كان الإمامُ ابنُ حِبَّان من الأئمة الذين جمعوا بين الحديث والفقه، وهو على طريقةِ شيخِه الإمام ابنِ خزيمة في الفقه، وهو شيخُه الذي لازمَه في الحضرِ والسفر، وحذا حذوَه في الصحيح، وقد ذكرَ الإمامُ ابن خزيمة عن نفسِه أنه لم يكن مقلدًا لأحد[1]، وتلميذُه الإمام ابنُ حِبَّان على منهجِه وطريقتِه.

وذكرَ العلماءُ أنَّ الإمامَ ابنَ حِبَّان كان من المجتَهِدين، قال الإمام ابنُ كثير (ت٧٧٤هـ): «أحدُ الحفَّاظ الكبار المصَنِّفين المجتَهِدين، رحلَ إلى البلدان، وسمعَ الكثير من المشايخ...»[2].

وكان الإمامُ ابنُ حِبَّان يَعيب على المحدِّثين الذين يهتمُّون بالإسناد فقط، دون الاهتمام بالمتون، كما كان يعيب على الفقهاء الذين يهتمُّون بالمتون فقط، دون الاهتمام بطرق الأحاديث، وكان متعلِّقًا بشيخِه الإمام ابن خزيمة لِـما رأى فيه من الجمعِ بين الأمرين، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في شيخه:

---

(١) انظر: (طبقات الفقهاء) للشيرازي (ص/١٠٦)، (البداية والنهاية) لابن كثير (١٥/٩).
(٢) (البداية والنهاية) (١١/٢٧٦).

«وما رأيتُ على أديم الأرض مَن كان يُحسنُ صناعةَ السنن، ويحفظُ الصحاحَ بألفاظها، ويقوم بزيادةِ كلِّ لفظةٍ تُزادُ في الخبرِ، ثقةً، حتى كأنَّ السننَ كلَّها نصبَ عينيه: إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة ـ رحمة الله عليه ـ فقط»[١].

وقد أشارَ إلى هذا الموضوع في مقدمة (صحيحِه)، وكادَ ينفرِدُ بمذهبٍ خاصٍّ فيما يتعلَّقُ بزيادة الثقة، حيث اشترطَ في المحدِّث الثقة الذي تُقبَل منه الزيادة في المتن أن يكون فقيهًا[٢].

ولكن الشافعيةَ قد ذكروه في طبقاتهم[٣]، ولذلك جزمَ كثيرون بأنه شافعي[٤]، كما أنَّ بعضَهم دعمَ هذا الرأيَ ببعض أقوال ابن حِبَّان، ومن ذلك قولُه في (صحيحه): «وذلك أنَّ كلَّ أصلٍ تكلمنا عليه في كتبِنا، أو فرعٍ استنبطناه من السنن في مصَنَّفاتِنا: هي كلُّها قولُ الشافعي»[٥].

وهذا الاستنتاج خطأ؛ وخطؤُه يتبين من سياق كلام الإمام ابن حِبَّان وسِباقِه؛ إذ إنه يقصدُ أنّ كلَّ قولٍ ذهبَ إليه ابنُ حِبَّان بناءً على الدليل: فهو قولُ الشافعيِّ الذي ينبغي أن يُنسَبَ إليه، حتى وإن كان الشافعيُّ قد صرَّحَ بخلاف القول الذي يعضدُه الدليل، وذلك لأنَّ الشافعيَّ قد صرَّحَ بأنَّه إذا صحَّ الحديثُ فهو مذهبُه، حيث قال ابنُ حِبَّان بعد كلامه السابق: «وهو راجعٌ عمَّا في كتبِه، وإن كان ذلك المشهورَ من قوله، وذاك أنِّي سمعتُ ابنَ خزيمةَ يقول: سمعتُ المُزَنيَّ يقول: سمعتُ

(١) (المجروحين) (١/ ٩٣).
(٢) انظر مقدمة صحيحه (١/ ١٥٩).
(٣) انظر: (طبقات الشافعية) لابن السبكي (٥/ ١٤١)، (طبقات الفقهاء الشافعيين) لابن كثير (١/ ٢٩٠)، (طبقات الشافعية) للأسنوي (١/ ٤١٨).
(٤) انظر: (معالم فقه ابن حِبَّان) للأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود (ص/ ١٠)، (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) لأبي صعيليك (ص/ ٣٠).
(٥) (صحيح ابن حِبَّان) (٥/ ٤٩٧).

الشافعيَّ يقول: «إذا صحَّ لكم الحديثُ عن رسولِ الله ﷺ: فخذوا به، ودَعُوا قولي...»[١]، ثم استطرَدَ أكثر، وذكرَ أنّ الشافعيَّ قائلٌ بكلِّ ما صحَّ من الحديث، وراجعٌ عمَّا تقدَّمَ من قوله في كتبه[٢].

فالصحيح ـ والله تعالى أعلم ـ أنّ الإمامَ ابن حِبَّان لم يكن شافعيًّا، بل كان من أئمة أهل الحديث، ينصُرُ منهجَهم، ويميل إلى فقهائهم، والإمامُ الشافعيُّ إمامٌ من أبرز أئمتِهم، وكلُّ مَن ينتمي إلى هذه المدرسة: فله ميلٌ إلى أئمتها عمومًا، وإلى الإمامِ الشافعيِّ خصوصًا؛ لأنه هو الذي أرسى دعائمَها، وفصَّلَ في أصولها وفروعها، وقعَّدَ لمنهج الاستدلال الصحيح قواعد كانت نبراسًا للجميع، فهو في مدرسة أهل الحديثِ على المحلِّ المعروف، فالذي ينتسِبُ إليه من هذه الناحية يختلفُ عن الذي ينتسبُ إليه تقليدًا له.

وقد أشارَ الإمامُ ابنُ حِبَّان إلى شيءٍ من هذا عقبَ النصِّ الذي نقلتُه

---

(١) قال صاحبُ كتاب (أثر الحديث الشريف) (ص/٤٦) تعليقًا على موقف الإمام ابن حِبَّان، بعد أن ذكرَ أنَّ بعضَ الأئمة أخطأ في فهم كلام الشافعيِّ، وذكرَ منهم أبا الوليد بن أبي الجارود، ثم قال: «وقد حصلَ لابن حِبَّان رَحِمَهُ اللهُ تَسَرُّعٌ أكبر مما حصلَ لابن أبي الجارود، فإنه قال في (صحيحه): (كلُّ أصلٍ...)، فذكرَه، ثم قال: «ونقولُ لابن حِبَّان: قد صحَّ هذا القولُ أو نحوُه عن أئمةٍ آخرين، فلِمَ لا تَنْسبُ ما أصَّلْتَه وفرَّعتَه إليهم أيضًا؟!».
هكذا قال! ويُقال له: ليس المهمّ هو نسبةَ القولِ إلى الإمام الشافعيِّ بعد ثبوتِ صحة الحديث، وإنما المهم أن يُعذَر مَن يخالفُه ويأخذُ بالحديث الذي ثبتَ عنده.
وسبحان الله! يُعذَرُ الرجلُ إذا أخطأَ في مسألةٍ أو مسائلَ عديدةٍ حتى ولو عُرِف خطؤُه ومخالفتُه للدليل الصحيح الصريح! يُعذَرُ في ذلك كلِّه لكونه في إطارِ مذهبٍ من المذاهب! ولا يُعذَرُ مَن تركَ قولَ إمامٍ من الأئمة الأربعةِ لسنةٍ صحيحةٍ ثبتت عنده بحجةِ (احتمال!) أن يكون ذلك الإمامُ تركَ هذا الحديثَ مع علمه بصحتِه!! وكم من السنن الصحيحة الثابتة تركَها كثيرٌ من الناس لأجل هذه التبريرات الباردة، بل وكم من البدع والخرافات جرى تسويقُها في المجتمعات بجعلِها تحت إطار بعض المذاهب، ومذاهبُ الأئمة منها بريئة! والله المستعان.

(٢) (صحيح ابن حِبَّان) (٥/ ٤٩٧ ـ ٤٩٨).

عنه قبل قليل، حيث قال: «وللشافعي ـ رحمةُ الله عليه ـ في كثرةِ عنايتِه بالسُّنَن وجمعِه لها وتَفَقُّهِه فيها، وذبِّه عن حريمِها، وقَمْعِه مَن خالفَها؛ زعمَ أنَّ الخبرَ إذا صحَّ فهو قائلٌ به، راجعٌ عمَّا تقدَّمَ من قوله في كتبه».

ثم نوَّه بالإمام الشافعيِّ أكثر، وبهذه القاعدة العظيمةِ التي ذكرَها الإمامُ الشافعيُّ، فقال:

«وهذا ممَّا ذكرناه في (كتاب المبين): أنَّ للشافعيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثلاثَ كلماتٍ ما تكلَّم بها أحدٌ في الإسلام قبله، ولا تفوَّه بها أحدٌ بعده، إلَّا والمأخذُ فيها كان عنه:

إحداها: ما وصفتُ[1].

والثانيةُ: أخبرني محمدُ بنُ المنذر بن سعيد، عن الحسن بنِ محمَّد

(١) أي: قوله: «إذا صحَّ الحديثُ فهو مذهبي».
قلت: أين هذا التنويهُ لكلمةِ الإمام الشافعيِّ العظيمة، التي تدلُّ على تعظيمِه لسنةِ النبيِّ ﷺ، أين هذا التنويهُ ممن يكادُ يسدُّ كلَّ المنافذِ إلى الاستدلالِ بنصوص الكتابِ والسنة مباشرةً إلا إذا كان عبر مذهبٍ من المذاهب المعروفة، فتراهم يوجبون الانتماءَ إلى مذهبٍ من المذاهب، ثم يُصرُّون على التقيُّدِ بالمذهبِ وإن ظهرَ دليلٌ شرعيٌّ يُخالِفُ المذهبَ في بعضِ المسائل، وتراهم يُشَنِّعون على مَن يدعو إلى التقيُّدِ بالدليل ولو خالفَ المذهب، ويكيلون له شتَّى التهم.
ومن أبرز الأمثلةِ على ما أشرتُ إليه ما ذكرَه صاحبُ كتاب (أثر الحديث الشريف في اختلاف الأئمة الفقهاء)، حيث ذهبَ يُصوِّرُ الوصولَ إلى تصحيح الحديث أمرًا لا يصلُ إليه إلا المجتهدُ المطلق! وأنَّ كلامَ الإمام الشافعيِّ موجَّهٌ لأمثاله من المجتهدين فقط! وذكرَ أنّ مَن أرادَ أن يطبق هذه القاعدة من الأئمة السابقين لم يسلموا من الانتقاد، فلا يجوز لأحدٍ أن يمتطي هذه القاعدة للخروج من مقرَّرات المذاهب؛ لأنَّ مَن ادَّعى هذا سيكون من المغرورين، ومن أدعياء العلم! ثم ذكرَ كلامًا طويلًا [ص/ ٣٩ ـ ٥٣!] مفادُه سدُّ الباب الذي فتحه الإمام الشافعيُّ نفسُه، بل فتحَه كثيرٌ من الأئمة، وجزمَ في الأخير أنّ الشافعيَّ «ما أرادَ هؤلاء المتطاولين على العلم والعلماء الـمُقعَدين في حقيقة أمرِهم وواقعِهم!» (ص/ ٥٠).
وانظر كلامًا قريبًا مما ذكرَه هذا الكاتب في كتاب (التمذهب) لعبد الفتاح بن صالح اليافعي (ص/ ١٠٧ ـ ١٠٨) وما بعدها.

الصباح الزعفراني قال: سمعتُ الشافعيَّ يقول: «ما ناظرتُ أحدًا قطُّ فأحببتُ أن يخطئ».

والثالثةُ: سمعتُ موسى بنَ محمد الديلميَّ بأنطاكية يقول: سمعتُ الربيعَ بنَ سليمانَ يقول: سمعتُ الشافعيَّ يقول: «وَدِدتُ أنَّ الناسَ تعلَّموا هذه الكتبَ ولم ينسبوها إلي!»[١].

ومما يدلُّ على أنه لم يكن شافعيًّا: مخالفاتُه للشافعيَّةِ في كثيرٍ من المسائل[٢]، وهذا وإن لم يكن دليلًا قطعيًّا على عدم كونه شافعيًّا؛ إذ كثيرٌ من الأئمة المنتمين إلى الشافعية خالفوه في عددٍ من المسائل، إلا أنه قرينةٌ من القرائن التي تدلُّ على كونه على منهج المحدِّثين، الذين يدورون مع الدليل، ولا يلتزمون مذهبًا معيَّنًا من المذاهبِ المعروفة.

ومما يدلُّ على أنه كان من فقهاء المحدِّثين، وينتمي إلى مدرستِهم: أنه كلما استَقَرَّ في مكانٍ، وواتَتْه الظروف لخدمة طلَّاب العلم: كان يخُصُّ أهلَ الحديثِ بعنايةٍ خاصَّةٍ منه، ويهيِّئُ لهم أسبابَ طلب العلم، كما حصلَ منه في سمرقند، وكما حصلَ منه في مسقطِ رأسِه (بست).

أمَّا في سمرقند: فقد قال الحافظُ الإدريسيُّ: «وفقَّهَ الناسَ بسمرقند، وبنى بها الأميرُ المظفَّرُ بن أحمد بن نصر بن أحمد بن سامان صُفَّةً لأهل العلم، خصوصًا لأهل الحديث»[٣].

وكما فعلَ في سمرقند: فعلَ في مدينةِ (بُست) أيضًا، حيث بنى لأهل الحديث سكنًا يسكنون فيه في أثناء طلبهم للعلم[٤].

---

(١) (صحيح ابن حِبَّان) (٥/٤٩٨ ـ ٤٩٩).

(٢) انظر أمثلةً لمخالفته للشافعية في رسالة (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) لأبي صعيليك (ص/٣٠ ـ ٣٦).

(٣) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/٢٥١).

(٤) انظر: (تاريخ نيسابور ـ طبقة شيوخ ابن حِبَّان) (ص/٤٠٢).

وأمّا عدُّ الشافعيةِ له منهم: فلا يخفى على الناظرِ في كتب الطبقات تجوُّزُهم في ذكر العلماءِ في طبقاتِ مذهبٍ معين، وتنازُعُهم في ذكرهم، وكثيرٌ منهم يفعلون ذلك بمجرَّد الأخذ من بعض أئمتهم، أو لأيِّ علاقةٍ حتى ولو لم تكن تكفي للانتماءِ المذهبي.

فلا أستبعدُ أن يكون ذكرُهم للإمام ابن حِبَّان في زمرتِهم استنادًا إلى موافقتِه لهم في أصول الاستدلالِ العامة، وانتهاجِه المسالكَ المعتَبَرَة عندهم فيما اصطُلِحَ عليه بـ(أصول الفقه)، إضافةً إلى ما استندوا عليه من كونه اعتذرَ لمخالفة الإمام الشافعيِّ في (صحيحه)، وقد سبقَ ما فيه من الخطأ، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني
عقيدة الإمام ابن حِبّان

وفيه مقامان:

المقام الأول: عقيدة الإمام ابن حِبَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الإمامُ ابنُ حِبَّان من أئمة أهل الحديث، الذين شدَّدوا في أمرِ الالتزام بالسنةِ اعتقادًا وقولًا وعملًا، وقد بيَّنَ مكانةَ السنةِ في كثيرٍ من مؤلَّفاتِه، وركَّزَ على هذا الأمرِ في كتابه (الصحيح)، حيث عقدَ أبوابًا خصَّها بالأمر بالالتزام بالسنة، والردِّ على أهل البدع والأهواء.

وفي هذا الصَّدَد بيَّنَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنّ الفرقة الناجية هم المتمسِّكون بالسنن، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ذكرُ وصفِ الفرقةِ الناجيةِ من بين الفِرَقِ التي تَفتَرِقُ عليها أمةُ المصطفى ﷺ»، ثم أوردَ حديثَ العِرْباض بن سارية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «صلَّى بنا رسولُ الله ﷺ الصبحَ ذاتَ يوم، ثمَّ أقبلَ علينا، فوعظَنا موعظةً بليغةً ذَرَفَتْ منها العُيُون، وَوَجِلَتْ منها القلوبُ. فقال قائلٌ: يا رسولَ الله، كأنَّ هذه موعظةُ مُوَدِّع، فماذا تَعهَدُ إلينا؟ قال: «أُوصِيكُم بتقوى الله،

والسمع والطاعةِ وإن عبدًا حبَشِيًّا مُجَدَّعًا[١]؛ فإنه مَن يَعِشْ منكم: فسَيَرى اختلافًا كثيرًا، فعلَيْكُم بسُنَّتي وسنَّةِ الخلفاءِ الراشدين المَهْدِيِّين، فتمسَّكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنَّواجِذ، وإيَّاكم ومحدَثَاتِ الأمور؛ فإنَّ كلَّ محدَثَةٍ بدعة، وكُلَّ بدعةٍ ضَلالة».

ثم قال: «في قوله ﷺ: «فعليكم بسنتي» عند ذكرِه الاختلافَ الذي يكونُ في أمَّتِه: بيانٌ واضحٌ أنَّ مَن واظبَ على السُّننِ وقالَ بها، ولم يُعَرِّجْ على غيرِها من الآراء: مِن الفرقِ النَّاجيةِ في القيامة، جعلنا الله منهم بمَنِّه»[٢].

* وبيَّن أيضًا وجوبَ الالتزامِ بالسنة، وضرورةَ عدمِ الالتفاتِ إلى البدع مهما زُخرِفَت وحُسِّنَت، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ذكرُ الإخبارِ عمَّا يجبُ على المرءِ من لزومِ سُنَنِ المصطفى ﷺ، وحِفْظِه نفسَه عن كلِّ مَن يأباها مِن أهل البدع، وإن حسَّنوا ذلك في عينه وزيَّنُوه».

ثم أوردَ فيه حديثَ ابن مسعودٍ رضي الله عنه قال: خطَّ لنا رسولُ الله ﷺ خطًّا فقال: «هذا سبيلُ الله»، ثمَّ خطَّ خطوطًا عن يَمينه وعن شماله، ثم قال: «وهذه سُبُلٌ، على كلِّ سبيلٍ منها شيطانٌ يَدْعُو إليه...»[٣].

* وبيَّن الإمامُ ابنُ حِبَّان أيضًا: وجوبَ تحرِّي السنةِ في الأفعال والأقوال، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ذكرُ الإخبارِ عمَّا يَجِبُ على المرء مِن تَحَرِّي استعمالِ السُّنَنِ في

---

(١) أي: مقطَّع الأطراف.

(٢) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٧٨ ـ ١٨٠ ـ ح/ ٥)، و(ص/ ١٤٠) من طبعة الشيخ أحمد شاكر.

(٣) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٨٠ ـ ح/ ٦).

أفعاله، ومجانَبَةِ كلِّ بدعةٍ تُبَايِنُها وتُضَادُّها»، وأوردَ في الباب حديثَ جابرٍ ﷺ: «كان رسولُ الله ﷺ إذا خطَبَ احمرَّتْ عَيْنَاه، وعَلا صوتُه، واشتدَّ غضَبُه، حتى كأنَّه نَذِيرُ جيش يقول: صَبَّحَكم ومَسَّاكم، ويقول: «بُعِثْتُ أنا والساعةُ كَهَاتَيْن» ـ يُفَرِّقُ بين السَّبَّابةِ والوُسْطى ـ ويقول: «أمَّا بعدُ، فإنَّ خيرَ الحديثِ كتابُ الله، وخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ محمَّد، وإنَّ شرَّ الأمورِ مُحدَثاتُها، وكلَّ بدعةٍ ضلالة...»[1].

* وبيَّنَ ابنُ حِبَّان أنَّ السنةَ وحيٌ من الله تعالى، قال ﷺ:

«ذكرُ الخبرِ المصَرِّحِ بأنَّ سننَ المصطفى ﷺ كلَّها عن الله، لا مِن تِلْقاءِ نفسِه»، ثم أوردَ فيه حديثَ المقدامِ بنِ مَعدِ يكَرِبَ ﷺ، عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «إنِّي أوتيتُ الكتابَ وما يَعدِلُه، يوشكُ شبعَانُ على أريكته أن يقول: بَيْني وبينَكم هذا الكتاب، فما كانَ فيه مِن حلالٍ أحْلَلْناه، وما كانَ فيه مِن حَرامٍ حَرَّمْناه، ألا وإنه ليس كذلك»[2].

* وبيَّنَ ﷺ أهميَّةَ أفعالِه ﷺ، وأنها في كثيرٍ من الأحيان أوامر، قال:

«ذِكرُ البيان بأنَّ المصطفى ﷺ كانَ يأمُرُ أمتَه بما يَحتاجُون إليه مِن أمرِ دينِهم قولًا وفعلًا معًا»، ثم أوردَ فيه حديثَ ابن عباسٍ ﷺ أنَّ رسولَ الله ﷺ رأى خاتَمًا مِنْ ذهبٍ في يَدِ رجُلٍ، فنزَعَه فطرَحَه، فقال: «يَعْمِدُ أحدُهم إلى جَمْرَةٍ مِن النارِ فيَجْعَلُها في يَده؟!»، فقِيلَ للرَّجُلِ بَعدَ ما ذهبَ: خُذْ خَاتَمَكَ فانتَفِعْ به، فقال: لا واللهِ لا آخُذُه أبدًا وقد طَرَحَهُ رسولُ الله ﷺ[3].

---

(١) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٨٦ ـ ح/ ١٠).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٨٩ ـ ح/ ١٢).
(٣) السابق (١/ ١٩٣ ـ ح/ ١٥).

* وردَّ ابنُ حِبَّان على مَن يتركُ السنةَ لآراء الناس، ويؤوِّلُها بتأويلاتٍ تُبطِلُ مدلولَ الأحاديث، قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ذكر إيجابِ الجنة لِـمَن أطاعَ الله ورسولَه فيما أمرَ ونَهى»، ثم أوردَ فيه حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «والذي نَفْسي بيَدِه لتَدْخُلُنَّ الجنةَ كلُّكم إلَّا مَن أبى وشَرَدَ على الله كَشِرادِ البعير»، قالوا: يا رسولَ الله! ومَن يأبَى أن يدخُلَ الجنة؟! قال: «مَن أطاعَني دخلَ الجنةَ، ومَن عَصَاني فقد أبى».

ثم قال ابنُ حِبَّان: «طاعةُ رسولِ الله ﷺ هي الانقيادُ لِسُنَّتِه بتركِ الكيفيَّة والكَمِّيَّة فيها، مع رَفْضِ قولِ كلِّ مَن قال شيئًا في دين الله جلَّ وعلا بِخِلافِ سنتِه، دون الاحتيالِ في دَفْعِ السُّننِ بالتأويلاتِ المُضْمَحِلَّة، والمختَرَعات الداحضة»[(١)].

وله رَحِمَهُ اللَّهُ من هذا القبيلِ أقوالٌ تدلُّ على صلابتِه في السنة، وتمسُّكِه بها، وعلى نبذِه للآراء البدعيَّة، والمناهجِ المخالفةِ لمنهج أهل السنة والجماعة، وله ردودُه القويَّةُ على أصحاب الرأي المذموم.

وما من مقدمةٍ من مقدِّمات كتبه المطبوعة إلا وتحدَّثَ فيها عن أهميَّة التمسُّكِ بالسنة، وأهميَّة الاهتمامِ بها حفظًا ودرسًا وتدريسًا وروايةً ودرايةً، ومن ذلك كتابُه (الصحيح)، بدأه بمقدمةٍ طويلةٍ بيَّنَ فيها منزلةَ المحدِّثين، وكلِّ مَن سلكَ سبيلَ حفظ سنن النبيِّ ﷺ[(٢)].

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٩٦ ـ ١٩٧ ـ ح/ ١٧).

(٢) راجع كلامَه في مقدمة صحيحه (١/ ١٠٠) وما بعدها، وفي مقدمتِه لكتابه (الثقات) (١/ ٣ ـ ٨)، وقد عقدَ فيه بابًا بعنوان «ذكرُ الحثِّ على لزومِ سنن المصطفى ﷺ»، وانظر كلامَه أيضًا في مقدمة كتابه (المجروحين) (١/ ٤) وما بعدها، وقد عقد فيه عنوانًا بقوله: «الحثُّ على حفظ السنن ونشرِها».

ومع هذه الصلابةِ في السنة، إلا أنه يُلاحَظُ أنّ الإمامَ ابنَ حِبَّان ممن اخترَقَتْه الشُّهُبُ الكلامية، حيث نراه متأثِّرًا بالمتكلِّمين في بعض الأحيان، مما أوقعَه في تأويل بعضِ الصفات، ظنًّا منه أنَّ ذلك مقتضى تنزيه الله تعالى عن مشابهة مخلوقاتِه(١).

ولا شكَّ أنّ ما نراه عنده من التأويلات هي نتاجُ تأثُّرِه بعلم الكلام المذموم؛ وعلمُ الكلام هو ذلك الشرُّ الذي اتفقت كلمةُ السلف قاطبةً على ذمِّه، والتشهير برجاله، وعدِّهم من أهل البدع، وعدّه كثيرٌ منهم «أصلَ الجهلِ والضلال، والزندقةِ والنفاق، والإلحادِ والكفرِ والتعطيل»(٢).

وكان موقفُ السلفِ منه موقفًا حازمًا، بل صارمًا؛ لِغُرْبَتِه على الأمة(٣)، وإيثارِه للمناهج المستوردَة من الكفارِ بحجة اتخاذِها سلاحًا للدِّفاع عن العقيدة الإسلامية، وإدخالِه إلى العقيدة ـ باسم الدفاع عنها ـ ما يكون مصدرًا للضلال والتعطيل، وإنكار الحق، والابتعاد عن السنة.

وقد نقلَ إجماعَهم على ذمِّ علمِ الكلام كثيرٌ من أهل العلم، منهم: الإمامُ ابنُ عبد البر، والإمام البغوي، وشيخُ الإسلام ابن تيمية، وتلميذُه ابنُ القيم، والإمام ابنُ رجب الحنبلي، كما نقل ذلك الغزاليُّ

---

(١) انظر نماذجَ من تأويلاتِه رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (الصحيح) للأحاديث: (١٣٤)، أولَ فيه لفظةَ «عجب ربُّنا»، وانظر كلامَه الغريب عقب (ح/ ٢٦٥)، وتأويلَه العجيب للحديث (٢٦٨)، وترجمتَه الغريبة للحديث (٢٦٩)، وأغرب من ذلك ترجمتُه للحديث (٢٧٠)، وكلامه عقب الحديثِ نفسِه، وترجمتُه للحديث (٣٢٨)، وكلامُه عقب (ح/ ٧٢٥)، وكلامُه الغريب عقب (ح/ ٤٦٦٦)، وعقب (ح/ ٧٤٤٧).
وانتهَجَ رَحِمَهُ اللهُ نهجَ أهل الكلام في التنزيه في عددٍ من المواضع، من ذلك كلامُه عقب (ح/ ٩٢٠)، وغير ذلك.

(٢) (بيان تلبيس الجهمية) لشيخ الإسلام (١/ ١٣٩).

(٣) انظر: (تحذير الأنام من علم الكلام) للشيخ عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل (ص/ ٢٥).

أيضًا[١].

وموقفُ السلف من هذا الداء لا يحتاج إلى تدليل، فكلامهم في ذم هذا العلم وتجهيلِ أصحابه لا يحصيه إلَّا الله[٢]، إلّا أن الأمرَ قد انعكس عند كثير من الناس، فسُمِّيَ علمُ الكلام بعلم أصول الدين، وبعلم التوحيد والصفات، وأصبح عند كثيرٍ منهم من الواجبات!

وقد ألَّفَ كثيرٌ من السلف كتبًا في الردِّ على المتكلمين، ومنهم تلميذُ الإمام ابن حِبَّان وبَلَدِيُّه الإمام أبو سليمان الخطَّابي البُستي (ت٣٨٨هـ)، حيث ألَّف رسالةً قيّمةً في الردّ على علم الكلام المذموم سمّاها (الغنية عن الكلام)[٣]، ومن كلامه فيها:

«.. وقفتُ على مقالكَ... وما وصفتَه من أمر ناحيتكَ، وما ظهرَ بها من مقالات أهل الكلام، وخوض الخائضين فيها، وميلِ بعضِ منتحِلي السنةِ إليها، واغترارِهم بها، واعتذارهم في ذلك بأن الكلامَ وقايةٌ للسنة، وجُنّةٌ لها، يُذَبُّ به عنها، ويُذادُ بسلاحه عن حرمِها... وسألتني أن أُمِدَّكَ بما يحضرُنِي في نصرةِ الحق من علم وبيان... فرأيتُ إسعافَكَ به لازمًا في حق الدين، وواجب النصيحة لجماعة المسلمين؛ فإن الدين النصيحة.

(١) انظر ـ مثلًا ـ: (بيان التلبيس) (١/ ١٣٩)، (إعلام الموقِّعين) (٤/ ١٩٠)، (فتح الباري) (٥/ ١٠١)، وقد نقلَ فيه إجماعَ السلف على ذمِّ علم الكلام.

(٢) كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ في (بيان تلبيس الجهمية) (١/ ١٣٩).

(٣) لم أعثر على هذه الرسالة مطبوعةً أو مخطوطةً، وقد نقل أكثرَها الإمامُ قوام السنة الأصبهانِي في كتابه (الحجة في بيان المحجة) (١/ ٣٧١ ـ ٣٧٦)، والسيوطيُّ في (صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام) (ص/ ٩١ ـ ١٠١)، كما نقلَ بعضَ كلامه الإمامُ أبو المظفّر السمعانِيُّ في (الانتصار لأهل الحديث)، انظر: (فصول من كتاب «الانتصار لأهل الحديث») (ص/ ٢٤ ـ ٣١، ٧٠ ـ ٧٢)، وأتمهم سياقًا هو السيوطي، رحمهم الله جميعًا.

واعلم يا أخي ـ أدام الله سعادتكَ ـ: أن هذه الفتنةَ قد عمَّت اليوم وشَمِلَتْ، وشاعت في البلادِ واستفاضت، فلا يكاد يَسلَمُ من رَهْجِ[(١)] غبارها إلَّا مَن عصمه الله تعالى، وذلك مصداقُ قول النبيِّ ﷺ: «إنَّ الدينَ بدأ غريبًا، وسيعودُ كما بدأ، فطوبى للغرباء»[(٢)]، فنحن اليومَ في ذلك الزمان، وبين أهله...

ثم إنّي تدبّرتُ هذا الشأنَ، فوجدتُ عظيمَ السبب فيه: أن الشيطانَ صار اليومَ بلطيفِ حيلته يسوِّلُ لكلِّ مَن أحسَّ من نفسه بزيادةِ فهمٍ، وفضلِ ذكاءٍ وذهنٍ، ويوهِمُه: أنه إن رضيَ في عَمَلِه ومذهبه بظاهرٍ من السنةِ، واقتصرَ على واضح بيانٍ منها: كان أسوةً للعامّة، وعُدَّ واحدًا من الجمهورِ والكافّة... فحَرَّكَهم بذلك على التَّنَطُّع في النظر، والتَّبَدُّع لمخالفة السنةِ والأثر، لِيَبِينُوا بذلك من طبقة الدهماء، ويتَميّزوا في الرتبةِ عمّن يرونَه دونهم في الفهمِ والذكاء، فاختدعَهم بهذه الحجَّة، حتى استنزلهم عن واضح المحجّة، وأورَطَهم في شبهاتٍ تعلّقوا بزخارفها، وتاهوا عن حقائقها؛ فلم يخلصوا منها إلى شفاء نفسٍ، ولا قبلوها بيقين علمٍ.

ولَمّا رأوا كتابَ الله تعالى ينطق بخلاف ما انتحلوه، ويشهد عليهم بباطل ما اعتقدوه: ضربوا بعضَ آياتِه ببعض، وتأوّلوها على ما سنَحَ لهم في عقولهم، واستوى عندهم على ما وضعوه من أصولهم، ونصبوا العداوةَ لأخبارِ رسولِ الله ﷺ ولسنّته المأثورةِ عنه، وردّوها على وجوهها، وأساؤوا في نقَلَتها القالةَ، ووَجَّهوا عليهم الظنونَ، ورمَوهم بالتزندق، ونسبوهم إلى ضعفِ المُنَّةِ وسوء المعرفةِ لِمعانِي ما يروونه من الحديث، والجهل بتأويله، ولو سلكوا سبيلَ القصدِ، ووقفوا عند ما

---

(١) الرَّهْجُ: الغبار، وكذلك: الشَّغَب. (لسان العرب) (٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٥).

(٢) أخرجه الإمام مسلم في (صحيحه) (١/ ١٣٠ ـ ح/ ١٤٥) في الإيمان، باب بيان أنّ الإسلامَ بدأ غريبًا، وسيعود غريبًا، وأنه يأرز بين المسجدَين، عن أبِي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «بدأ الإسلامُ غريبًا، وسيعود كما بدأ غريبًا، فطوبَى للغرباء».

انتهى بهم التوقيف: لوجدوا بردَ اليقين ورَوحَ القلوب...».

ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فلا تشتغِلْ ـ رحمك الله ـ بكلامهم، ولا تغتر بكثرةِ مقالاتهم؛ فإنها سريعةُ التهافتِ، كثيرةُ التناقُضِ، وما من كلام تسمعه لفرقةٍ منهم إلَّا ولخصومهم عليه كلامٌ يوازيه أو يقاربه، فكُلٌّ بكلٍّ معارَض، وبعضٌ ببعضٍ مقابَلٌ، وإنما يكون تقدّم الواحدِ منهم وفَلْجُه[1]على خصمه بقدر حظّه من البيان، وحذقِه في صنعة الجدل والكلام...»[2].

وقد ذكرَ الخطّابِيُّ هنا بعضَ شُبَهِ القوم في تسويق علم الكلام، وذكرَ أنها كلها متهافِتةٌ متناقِضة، وهذا هو الصحيح.

ولا ريبَ أنَّ الإمامَ ابنَ حِبَّان ليس من أولئك المتكلمين قطعًا، وقد برَّأَ الله أمثالَه من أئمةِ الحديث الذين أفنوا أعمارَهم في خدمة السنة أن يكونوا من أهل الكلام، ولكنَّ بعضَهم قد وقعَ في بعض حبائل علم الكلام، ظنًّا منه أنه من باب التنزيه، وأنه لا يُنافي السنة.

على أنَّ الخطأَ من أمثال الإمام ابن حِبَّان يكون أثرُه أخطر من خطأ غيرِه؛ وذلك لِـما للمحدِّثين من دورٍ محوَرِيٍّ في التحذيرِ من التأويلِ وأساليب المتكلمين، فوقوعُ بعضِهم في التأويل لا بدَّ أن يُستَغَلَّ من أهل الأهواءِ والبدع، والله المستعان.

المقامُ الثاني: محنتُه رَحِمَهُ اللَّهُ:

إنَّ «المنزلةَ الرفيعةَ التي تبوَّأَها الإمامُ ابنُ حِبَّان أشعلت الغيرةَ في صدورِ حاسدِيه، فهم يتربَّصون به هفوةً أو سقطةً أو خطأً ليملؤوا الدنيا

(١) الفَلْج: الظفر والفوز. (القاموس المحيط) للفيروزآبادي (ص/٢٥٨).

(٢) (صون المنطق والكلام) (ص/٩٨ ـ ٩٩)، وانظر: (درء تعارض العقل والنقل) (٧/ ٣١١، ٣١٣)، (فصول من كتاب الانتصار لأهل الحديث) (ص/ ٧١ ـ ٧٢).

نكيرًا عليه، ويُنَفِّروا قلوبَ الخلقِ عنه»[١]، فوُجِّهَت إلى الإمام ابن حِبَّان عدَّةُ اتهاماتٍ عقَدِيَّة وسلوكيَّةٍ هو بريءٌ منها براءةَ الذئبِ من دمِ يوسف[٢].

ومن تلك الاتهامات: ما نَسبُوا إليه من أنه يقول: «النبوَّةُ: العلمُ والعمل»، ونقلوا عن عبد الصمد بن محمد بن محمد بن صالح، عن أبيه أنه قال: «أنكروا على أبي حاتم قولَه: النبوة: العلمُ والعمل، فحكموا عليه بالزندقَة، وهُجِّر[٣]، وكُتِبَ فيه إلى الخليفة، فكتبَ بقتله»[٤].

---

(١) اقتباس من كلام الشيخ شعيب الأرنؤوط في مقدمة تحقيقِه للإحسان (١/ ٢٢).

(٢) انظر استعراضَها بالتفصيل وتفنيدَها واحدةً واحدةً في رسالة الشيخ عداب الحمش (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) (١/ ٢٨٦ ـ ٣٠٥)، وقد أحسن الباحثُ في تَتَبُّع تلك الاتهامات وتفنيدِها، **إلا أنه أبعدَ النجعةَ** في بيانه لسبب اتهام ابن حِبَّان بالزندقة، حيث أرجعَها إلى غلبة الحنابلةِ وسُلطَتِهم، بل ذكرَ أنّ موافقةَ الخليفةِ على قتله كان إرضاءً للحنابلةِ في بغداد [ص/ ٨٢٢ من رسالتِه]، كما ذكرَ غلوَّ الحنابلةِ في الإثبات، وأنهم يتهمون كلَّ مَن لم يكن على طريقتِهم بالبدعة، وأنهم على النقيضِ من المعتزلةِ في الغلوِّ في الإثبات، كما أنه ذكرَ شيئًا مما يُرَدِّدُه كثيرٌ من أهل البدع عنهم من اتهامِهم ببعض الأمور [انظر ـ مثلًا ـ: ص/ ٢٣٤ وما بعدها، وكلامَه أيضًا في خاتمة الرسالة]، وما ذكرَه أيضًا أنّ ابنَ حِبَّان وغيرَه من كبار أئمة الحديث كانوا يمثِّلون المنهجَ الوسط بين الإفراط والتفريط... إلى آخر ما ذكرَه.
أقول: كلُّ هذا بعيدٌ عن الواقع؛ إذ إنّ الحنابلة ليس لهم تلك السلطة في تلك المناطق (سمرقند، بست)، والتي يُحسَب حسابُها في مثل هذه المواقف، فكلامُ الشيخ تخمينٌ لا يمتُّ إلى الواقع بصلة.
وأمَّا محاولةُ التوسُّط بين المعتزلة والحنابلة، التي يذكرُها بعضُ أهل البدع: فهي ليست إلا محاولةً للتوفيق بين الحقِّ والباطل، وهذا مستحيل؛ إذ إنه لا يمكن هذا التوفيقُ إلا بتركِ جزءٍ من الحق، وتقبُّلِ جزءٍ من الباطل، وهذا هو الذي فعلَه كثيرٌ من أهل البدع، سواء عن دراية، أم بغير ذلك، ولا شكَّ أنَّ ما وقعَ فيه الإمامُ ابنُ حِبَّان من التأويل لبعض الأحاديث باطلٌ كان الأليقُ به البعدَ عنه، والله تعالى أعلم.
وأكثرُ ما ذكرَه الشيخُ عداب الحمش هنا ـ إن لم يكن كلُّه ـ مما لا يُلتفَتُ إليه، ولا يؤيِّدُه شيءٌ من الواقع، وبعضُ ما ذكرَه يُردِّدُه بعضُ أهلِ البدع على مدار التاريخ لتلميع بِدَعِهم، وردُّ الحقِّ الذي ينتهِجُه ويسلكُه المحدِّثون.

(٣) هُجِّرَ من هراة، ثم ذهبَ من هناك إلى بلده (بُست).

(٤) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٢٥٣)، (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٩٥ ـ ٩٦).

وخلاصةُ هذه الفرية: أنَّ الإمامَ ابنَ حِبَّان يرى أنَّ النبوةَ مكتَسَبة، وبذلك حشرَ نفسَه مع الفلاسفة الزنادقة!

وهذه الفريةُ لا تستَحِقُّ أن نقفَ عندها قليلًا أو كثيرًا؛ لأنها إلى تراشُقِ الحاسدين الجاهلين أقرب منها إلى أقوال مَن يَفهَمُ ما يقول، وقد استخَفَّ بها الإمامُ الذهبيُّ، وذكرَ مكانةَ ابن حِبَّان، التي تأبَى أن تقتربَ من هذه الزندقة، حيث قال بعد ذكرِه للقصة: «قلت: هذه حكايةٌ غريبةٌ، وابنُ حِبَّان فمِن كِبار الأئمة»[1]، وهذا القدرُ من كلامِه يكفي لبيان بطلان القصَّة، فالحكاية غريبة، وهذه الفريةُ لا تليقُ بالمسلمِ العامِّيِّ، فكيف بإمامٍ من أئمتِهم؟!

ولكن مع ذلك بسطَ الذهبيُّ الكلامَ فيها وقال: «قلتُ: هذه حكايةٌ غريبة، وابنُ حِبَّان فمن كِبَار الأئمة، ولَسْنا ندَّعي فيه العصمةَ من الخطأ، لكن هذه الكلمةَ التي أطلقَها[2]، قد يُطلِقُها المسلم، ويُطْلِقُها الزنديقُ الفيلسوف:

• فإطلاقُ المسلمِ لها لا يَنْبَغي، لكن يُعْتَذَرُ عنه، فنقول: لم يُرِدْ حصرَ المبتدأ في الخَبر، ونظيرُ ذلك قولُه ـ عليه الصَّلاةُ والسلام ـ: «الحجُّ عرَفة»[3]، ومعلومٌ أنَّ الحاجَّ لا يَصيرُ بِمُجَرَّدِ الوقوفِ بعرفَةَ حاجًّا، بل بَقِيَ عليه فروضٌ وواجبات، وإنما ذكرَ مهمَّ الحج.

وكذا هذا ذكرَ مهمَّ النبوَّة؛ إذ مِنْ أكملِ صفاتِ النبيِّ كمالُ العلمِ والعمَل، فلا يكونُ أحدٌ نبيًّا إلا بوجودهما، وليس كلُّ مَن برزَ فيهما نبيًّا؛

(١) (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٩٦).

(٢) هذا على تسليم إطلاقِه لها، وهذا ما أشكُّ فيه، وأرجِّحُ العكس؛ لأنَّ الرواية يتيمة، وفيها اضطرابٌ يطولُ شرحُه، والله تعالى أعلم.

(٣) أخرجَه أحمد (٤/ ٣٠٩، ٣١٠، ٣٣٥)، وأبو داود (ح/ ١٩٤٩)، والترمذي (ح/ ٨٨٩)، وابن حِبَّان (ح/ ١٠٠٩)، وغيرُهم.

لأنَّ النبوَّةَ موهبةٌ من الحقِّ تعالى، لا حيلةَ للعبدِ في اكتسابها، بل بها يتولَّدُ العلمُ اللَّدُنِّيُّ والعملُ الصالح.

• وأمَّا الفيلسوفُ فيقول: النبوَّةُ مكتَسَبَةٌ يُنتجُها العلمُ والعمل، **فهذا كفرٌ، ولا يريدُه أبو حاتم أصلًا، وحاشاه،** وإن كانَ في تقَاسيمِه من الأقوالِ، والتأويلاتِ البعيدَةِ، والأحاديثِ المنكرةِ: عجائب»[1].

وكلامُ الذهبيِّ جميل، وملَخَّصُ القول: أنّ نسبةَ هذه الجملةِ إلى الإمام ابن حِبَّان مشكوكٌ فيها، ولم يؤكِّدْها شيءٌ من الروايات، فليسَ ثَمَّ غير هذه الرواية اليتيمة، ولو كان ابنُ حِبَّان قد قالَها حقًّا: لكثُرَت الروايات، والمقولةُ ليست في شيءٍ من كتب الرجل، بل كتبُه كلُّها تدلُّ على كذب هذه النسبة، ومع ذلك: فإن صدرَت عنه، فهي على المعنى الذي ذكرَه الذهبيُّ قطعًا، على أنّ من الخطأ إطلاقَها حتى على المعنى الصحيح.



(١) (سير أعلام النبلاء) (١٦/٩٦ ـ ٩٧).



المبحث السادس

وفاتُه رَحِمَهُ اللَّهُ

بعد تلكم الرِّحلات الكثيرة التي قامَ بها الإمامُ ابنُ حِبَّان في طلب الحديث النبويِّ ـ وسيأتي الحديثُ عنها بإذن الله تعالى ـ: رجعَ إلى مدينتِه (بُست) واستقرَّ بها.

وبعد تلكم الحياة الحافلةِ بالجدِّ والاجتهاد في خدمة سنةِ النبيِّ ﷺ جمعًا وتصنيفًا ومدارسةً، وبعد أن صنَّف تلكم المصنَّفات التي سارت بها الركبان: توفي الإمامُ ابنُ حِبَّان بمدينتِه (بست) من بلاد سجستان، وذلك ليلة الجمعة، لثمان ليالٍ بقين من شوال، سنة أربعٍ وخمسين وثلاثمائة.

ولم يختلف أحدٌ من المؤرخين في تاريخ وفاتِه، ولا في مكان وفاته[١].

وقد ذكرَ تلميذُه الحاكم النيسابوريُّ أن الإمامَ ابن حِبَّان «دُفِنَ بقربِ

(١) وما ذكرَه الشيخ محمد عبد الله أبو صعيليك في رسالته القيمة (الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حِبَّان البستي) (ص/٦٠) من أنه «قد كان لمؤرخي ابن حِبَّان أكثر من وجهةٍ في تحديد مكان وفاتِه ودفنه»، ثم ذكرَ أنّ بعضَهم يرى أنه توفي ودُفن ببست، بينما ذكرَ غنجار أنّ ابنَ حِبَّان مات بسجستان، وقال ياقوتُ الحمويُّ بعد ذكرِه لكلام غنجار: «إن لم يكن نُقل من سجستان إليها بعد الموت، وإلا فالصواب أنه ماتَ ببست».
قلت: لا تعارض بين القولَين، فمدينةُ بُست إحدى مدن إقليم سجستان، كما سبقَ بيانُه عند عرض بلد ابن حِبَّان، ولذلك فقد كان الذهبيُّ دقيقًا حينما قال ـ في (السير ١٦/ ١٠٢) ـ: «توفي ابنُ حِبَّان بسجستان بمدينة بُست، في شوال».

داره التي هي اليوم مدرسةٌ لأصحابِه، ومسكنُ الغرباء الذين يقيمون بها من أهلِ الحديثِ والمتفقِّهَةِ منهم، وله جرايات يستَنْفِقُونها من داره، وفيها خزانةُ كتبِه في يدي وصِيٍّ سلَّمَها إليه ليبذلَها لِـمَن يريدُ نسخَ شيءٍ منها من غير أن يُخرِجَها منها، شكرَ الله له عنايتَه في تصنيفها، وأحسنَ مثوبتَه على جميلِ نيَّتِه في أمرِها، بفضله ورأفتِه»[1].

ولا ريب أنه «لئن مات الرجل؛ إلا أنّ ذكرَه في الناس باقٍ ما تعَلَّمَ العلماء، وقُرِئَت الكتب، وعُقِدَت المجالس، وصُنِّفت التصانيف، فما ذُكِرت الرحلةُ في طلب الحديث إلا وكان من فرسانها، وما ذُكِرت أصولُ الإسلام إلا وتعَرَّفَ الدارسون على تراث ابن حِبَّان فيه، وما تقاولَ أهلُ الجرح والتعديل إلا وتذاكروا أهلَ الثقة عند ابن حِبَّان في ثقاتِه، وأهلَ الريبةِ والضعفِ عنده في كتابه (المجروحين)، وما تذكَّرَ امرؤٌ تربيةَ الناس إلا ورَطبَ مجالسَ الناس بعبير علم ابن حِبَّان»[2].

رحمَ الله الإمامَ ابنَ حِبَّان، وأسكنَه فسيح جناته، وتقبَّلَ كلَّ ما قدَّمَه للأمة من خدمة سنة النبيِّ ﷺ، وجمعَنا به وبجميع أئمة الحديث في الفردوس الأعلى، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.



(١) (تاريخ مدينة دمشق) لابن عساكر (٥٢/ ٢٥٤).

(٢) (الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حِبَّان البستي) للأستاذ محمد بن عبد الله أبي صعيليك (ص/ ٦١).

الفصل الثاني

سيرة الإمام ابن حِبَّان العلمية

وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: طلبه للعلمِ ورِحلاتُه.

المبحث الثاني: شيوخُ الإمام ابن حِبَّان.

المبحث الثالث: تلاميذ الإمام ابن حِبَّان.

المبحث الرابع: مؤلَّفات الإمام ابن حِبَّان.

المبحث الخامس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.



المبحث الأول
طلبُه للعلمِ ورِحلاتُه

أولًا: طلبُه للعِلم[١]:

لم أقف في المصادر التي اعتنت بترجمة الإمام ابن حِبَّان على ما يكشف لنا عن أول أمره، وكيفية توجُّهِه لطلب العلم، وهل كان ذلك باعتناء والده أو أحدِ أقاربِه أم لا؟ إلا أنَّ مما لا شكَّ فيه أن الإمامَ لا بدَّ أن يكون قد أخذَ في بلده (بست) العلومَ التي يَبدأُ بها طالبُ العلم، من قراءة القرآن وحفظه، وملازمة حلقات الكُتَّاب، وتعلُّم مبادئ العلوم؛ من اللغة، والفقه، والحديث.

وبالنظرِ إلى عددٍ من شيوخِه الذين روى عنهم في بلده (بست)[٢] يُعرف أنه قد بدأ بطلب علم الحديث مبكِّرًا في بلده، وهذه عادة المحدِّثين، لا يبدؤون الرِّحلات الخارجية إلا بعد الأخذ من علماء بلدهم.

---

(١) انظر: (الإمام ابن حِبَّان) (ص/١٧ ـ ١٨)، (مقدمة محقق الإحسان) (١/ ١٠ ـ ١١).

(٢) وهم أربعة، وهم:
١ ـ إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل البستي القاضي، روى عنه (٦٨) حديثًا في صحيحه.
٢ ـ محمد بن أحمد بن عبد الله بن أبي عون النسوي، روى عنه (٤٨) حديثًا في صحيحه.
٣ ـ محمد بن عبد الله بن الجنيد الجنيدي البستي، روى عنه (١٩) حديثًا.
٤ ـ محمد بن عمرو بن عباد البستي، روى عنه حديثين.

ثانيًا: رِحلاتُه:

١ ـ بدايةُ الرِّحلات:

بعد أن أخذَ الإمامُ ابن حِبَّان من علماء بلده، توجَّهَ بالرحلةِ إلى خارج بلده (بُست)، ولا ندري متى بدأ الرحلة، ولكن يبدو أنَّ الإمامَ ابن حِبَّان قد تأخَّرَ قليلًا في بداية الرحلة، يدلُّ على ذلك قولُ الإمام الذهبي: «طلبَ العلمَ على رأس الثلاثمائة»[١]، ولعلَّ مرادَ الإمام الذهبيِّ هنا هو الإخبارُ عن بداية الرحلة، وليس عن بداية طلبِه للعلم؛ لأنَّ الإمامَ ابنَ حِبَّان أدركَ ـ فيمن أدركَ ـ الإمامَ النَّسائيَّ في مصر، قبل خروجِه منها سنة (٣٠٢هـ)، ومَن يكون أهلًا للرحلةِ من بُست إلى مصر في تلك الفترة، والأخذِ من أمثال الإمام النَّسائيِّ: لا بدَّ أن يكون قد تأهَّلَ لذلك قبله.

فيكون تأخَّرَ في بداية الرحلة، لا في طلب العلم.

على أنّ هذا لا يعني التسليم بأنه لم يبدأ الرحلةَ إلا بعد الثلاثمائة؛ لأنّ عددًا من شيوخه الذين روى عنهم أثناء الرحلات هم ممن توفوا قبل الثلاثمائة بسنوات[٢]، مما يدلُّ على احتمال رحلتِه قبل ذلك التاريخ، ولكن لم أقف على تحديدٍ لذلك.

٢ ـ تواريخ رِحلات ابن حِبَّان[٣]:

إذا قدَّرنا بدايةَ رِحلاتِ الإمام ابن حِبَّان قبيل الثلاثمائة: يكون قد استغرقَ قرابةَ أربعين سنة في رِحلاتِه إلى أن رجعَ إلى وطنه بُست أخيرًا، قال الحاكم: «ثم انصرفَ إلينا [أي: إلى نيسابور] سنةَ سبعٍ وثلاثين

---

(١) (ميزان الاعتدال) (٣/ ٥٠٦).

(٢) انظر: (ري الظمآن بتراجم شيوخ ابن حِبَّان) للشيخ أبي إدريس شريف بن صالح التشادي المصري (٢/ ١٢٣١) حيث رتَّبَ شيوخَ ابن حِبَّان حسب الوَفَيَات.

(٣) انظر بحثًا ممتعًا في ذلك في (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) للحمش (١/ ١٥٠ ـ ١٥٣).

وثلاثمائة، وبنَى الخانْقاهْ، وقُرِئَ عليه جملةٌ من مصَنَّفاتِه، ثم خرجَ إلى وطنِه بُسْت عام أربعين، وكانت الرحلةُ إليه لسماع كتبه»(١).

وليس بين أيدينا من النُّصوص ما يُعينُنا على تحديدِ أزمِنَةِ رِحلاتِ ابن حِبَّان إلى العراق والشام والجزيزة ومصر، وتنقُّلِه بين نيسابور والإسكندريَّة؛ إذ إنه لم يذكُرْ ذلك في كتبه المتوفِّرَة(٢)، غير أنّ الذي يظهَرُ من حياة ابن حِبَّان «وصلَتِه بشيوخِه: أنه كان كثيرَ التجوال والتَّنَقُّل، فبينما نراه قد لحقَ الإمامَ النسائيَّ قبل خروجِه من مصر عام (٣٠٢هـ)؛ إذ بكَ تراه في (نَسَا) يَشهَدُ جنازةَ شيخِه الحسن بن سفيان الشيبانيِّ ويحضرُ دفنَه عام (٣٠٣هـ)(٣)، وهذا يدلُّ على هِمَّةٍ ونشاطٍ بالغَين.

على أنه كان في حَرَّان قبلَ رمضان سنة (٣٠١هـ)؛ لأنَّ شيخَه الحافظَ ابن ناجية توفِّيَ في رمضان من هذه السنة(٤)... ورحَلَ إلى مَرْو، وطُوس، وسَرَخْس، وبُخارى، ومرو الرُّوذ، ونيسابور؛ قبل عام (٣٠٣هـ)، وكان في كلٍّ من: جرجان، والبصرة؛ قبل عام (٣٠٥هـ)، ورحلَ إلى عبَّادان، وعسكر مُكْرَم، ومَنْبِج، ودمشق، وحلب؛ قبل عام (٣٠٦هـ)، وتلقَّى على علماء مكة قبل عام (٣٠٨هـ)، كما عادَ إليها حاجًّا عام (٣١٤هـ)، وزارَ البيتَ المقدَّس قبل عام (٣١٠هـ)، وكذلك عَسْقلان، وبلاد فِلَسْطين.

والذي يتبيَّنُ من استعراض شيوخ ابن حِبَّان أنَّه رحلَ عدَّةَ رِحلات بين

---

(١) انظر: (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٢٥١)، (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٩٤).

(٢) من العلماء الذين كانوا يذكرون تواريخَ بعض حيثيات رِحلاتِهم: الإمام أبو داود، وبذلك فقد حاولنا رسمَ خارطةٍ تقريبيَّةٍ لرحلاتِه في (المدخل إلى سنن الإمام أبي داود) (ص/ ٤٠ ـ ٥٣).

(٣) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٦٠).

(٤) المصدر السابق (١٤/ ١٦٥).

إسفيجاب والإسكندريَّة، وليست رحلةً واحدة، ودليلُ هذا: أنّ المصادرَ تقولُ بأنه صحبَ ابنَ خزيمةَ وتفَقَّهَ به، وتَخَرَّجَ على يديه، وأطالَ المكثَ عنده، وتأخَّرَت وفاةُ ابنُ خزيمة حتى عام (٣١٠هـ)، وقد رأينا أنَّ رِحلاتِ ابن حِبَّان إلى مصر والشام وفلسطين والجزيرة والمشرق والعراق كانت قبل هذه السنة.

وأغلبُ الظنِّ أنّ ابنَ حِبَّان سمعَ من ابن خزيمة في نيسابور، ثم تابعَ طريقَه يَلقَى العلماءَ سريعًا، حتى حطَّ رحالَه في حَرَّان ولَـمَّا يَمضِ على رحلتِه عامٌ واحد، وتابعَ طريقَه إلى منبج وحلب وأَنْطاكيَّة ودمشق والقدس وعسقلان، حتى وصلَ إلى مصر، فلقي الإمامَ النسائيَّ وغيرَه من الأئمة، حتى إذا سافرَ الإمامُ النسائيُّ: لَقيَ غيرَه من العلماء، ثم سافرَ إلى الإسكندريَّة، فلقيَ أشهَرَ علمائِها، ثم عادَ أدراجَه، ليلحقَ بقيةَ عمر الحسن بن سفيان في نَسَا، حتى إذا توفي الحسنُ بنُ سفيان (٣٠٣هـ) وشَيَّعَ جنازتَه: تابعَ طريقَه، فلقيَ ابنَ خزيمة، ومكثَ عنده، ثم عادَ أدراجَه إلى العراق، وطالَ مُكثُه في: البصرة، وبغداد، وواسط، والموصل؛ بدليل كثرة مشايخِه فيها، ثم عادَ إلى ابن خزيمة، ولزمَه حتى وفاتِه رَحِمَهُ اللَّهُ، ثم تابعَ رحلتَه...

ويبدو أنّ ابنَ حِبَّان ظلَّ يصحبُ كبارَ العلماء، ويتلقَّى على أيديهم، حتى ودَّعَ آخرَ شيخَين من كبار شيوخِه[1] عام (٣٢٥هـ)، ثم ذهبَ إلى سمرقند، فتولَّى قضاءَها، وفَقَّهَ الناسَ وعلَّمَهم، ثم غادرَها وذهبَ إلى نيسابور، فعلَّمَ بها سنة (٣٣٤هـ) قليلًا، ثم غادرَها إلى نَسَا، وبقيَ فيها حتى سنة سبعٍ وثلاثين، حيث تولَّى قضاءَها هذه المدة، ثم عادَ إلى نيسابور، فبنَى فيها مدرسةً، وقرأَ الناسُ عليه جملةً من مصَنَّفاتِه.

(١) هما الحافظان: محمد بن عبد الرحمن الدغولي، وأبو حامد أحمد بن محمد بن الشرقي.

وفي عام (٣٤٠هـ) عاوده الحنينُ الشديدُ إلى وطنه، فوصلَ إلى مدينة سجستان[١] عاصمة إقليم سجستان، فعلَّمَ بها... وخرجَ منها في نفس تلك السنة إلى مدينة بُست، بعد رحلةٍ امتدَّت أربعين سنةً من عمره، فحطَّ رحالَه فيها، وبنى دارًا ومدرسة، وذاعَ صيتُه، وصارت الرحلةُ إليه لسماع مصنَّفاتِه، والإفادةِ من علومِه، حتى وافاه أجلُه عام أربعةٍ وخمسين وثلاثِمائة، رحمه الله تعالى»[٢].

وهذا رسمٌ تقريبيٌّ لرِحلاتِه، أخِذَ بالنظرِ إلى شيوخِه وسِنِيْ وَفَيَاتِهم، وشذرات مختصَرة جدًّا من كلامِ ابن حِبَّان، وهو يُلقي الضوءَ على السرعة الفائقة التي سارَ بها الإمامُ ابنُ حِبَّان في رِحلاتِه، وغطَّى تلك البلدان النائية في فترةٍ متقاربةٍ. رحمه الله تعالى.

٣ ـ اماكن رِحلاتِ الإمام ابن حِبَّان:

بعد أن بدأ الإمامُ ابنُ حِبَّان الرحلة: ضربَ فيها أروعَ الأمثلة، وشمَّرَ عن ساق الجِدِّ ما أطاق، فرحلَ إلى أكثرِ مراكز العلمِ في وقته، وطاف مشارقَ الأرض ومغاربَها طلبًا للعلم، قال عنه الحافظ ابن عساكر: «أحدُ الأئمة الرَّحَّالين، والمصَنِّفين المحسِنين»[٣]، وقال الحافظُ ابنُ ماكولا: «سافرَ كثيرًا، وسمعَ، وصنَّفَ كتبًا كثيرة»[٤].

وقد أشارَ الإمامُ ابنُ حِبَّان إلى كثرةِ رِحلاتِه قائلًا: «ولعلَّنا قد كتبنا

(١) (مدينة سجستان) هي مدينة (نِيْمْرُوزْ) الحالية، وهي مركزُ ولاية (نيمروز) في الجنوب الغربيِّ من أفغانستان.

(٢) (الإمام محمد بن حِبَّان البستي ومنهجُه في الجرح والتعديل) للشيخ عداب الحمش (١/ ١٥١ ـ ١٥٢).

(٣) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٢٤٩).

(٤) (الإكمال) له (٢/ ٣١٦).

عن أكثرَ من ألفَي شيخ من إسبيجاب[١] إلى الإسكندرية»[٢]، و(إسبيجاب) إقليمٌ يقعُ أقصى الشرق الإسلاميِّ في ذلك الوقت، وكانت ثغرًا من أشهر ثغور الإسلام على حدود القبائل التركية التي لم تدخل بعدُ في الإسلام، قال المقدسيُّ (ت نحو ٣٨٠هـ): «ويُقال: إنَّ بها ألفًا وسبعمائة رباط، وهي ثغر جليلٌ ودارُ جهاد»[٣]، وكانت هذه الأربطةُ للمجاهدين المتطوِّعين، تَشترِكُ في بنائها مدُن ما وراء النهر قاطبة.

كما أنّ (الإسكندريةَ) من أشهر مدن مصر، وكانت آخرَ مدينةٍ يُرحَلُ إليها من جهة الغرب الإسلامي، فالإمامُ ابن حِبَّان «يريد من قوله هذا أن يبيِّنَ لنا أنه رحلَ إلى أقصى ما تمكن الرحلةُ إليه لطلب العلمِ في عصره... ولا يسعُنا إزاءَ هذا العدد الضخمِ من الشيوخ في تلك الرقعة الواسعةِ من الأرض إلا أن نُرَدِّدَ مع الذهبيِّ قولَه: هكذا فلتكن الهِمَم»[٤].

فرِحلاتُ الإمام ابن حِبَّان شَمِلَت أقصى الشرق وأقصى الغرب في البلاد الإسلاميةِ التي كان يُرحَل إليها في ذلك الوقت.

هذا، وكأنِّي بالإمام ابن حِبَّان يَستَمتِعُ بتلك الرِّحلات المنهِكة، ويتلذَّذُ بها؛ لِما أنها السبيلُ إلى حفظ سنةِ النبيِّ ﷺ، وهذا الشعورُ

---

(١) «إسبيجاب» أو «أسبيجاب» مدينةٌ تقع في إقليم يحملُ نفسَ الاسم، وتقعُ إلى الشمال من مدينة (طشقند) ـ عاصمةِ أوزبكستان ـ إلى الشرقِ من نهر سيحون (سير دَرْيَا)، وهي مدينة سيرام الحالية، التي هي على نهر (أريس) أو (بدم)، وهو رافدٌ من روافد (سيحون) اليمنى، وهي تقع الآن في جمهورية (كازاخستان). انظر: (بلدان الخلافة الشرقية) (ص/ ٥٢٧)، (المسلمون في الاتحاد السوفييتي) (٢/ ٤٩٧).

(٢) (صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان) (١/ ١٥٢).

(٣) (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم) للمقدسي البَشَّاري (ص/ ٢٧٣)، وانظر: (المسلمون في الاتحاد السوفييتي) (٢/ ٤٩٧).

(٤) اقتباس من كلام الشيخ شعيب الأرنؤوط في مقدمة تحقيقه لصحيح ابن حِبَّان (١/ ١٠)، أمّا كلام الإمام الذهبيِّ ففي (السير) (١٦/ ٩٤).

واضحٌ في كثيرٍ من كلامِه في كتبه، من ذلك قولُه في مقدمة (صحيحه):

«..ثمَّ اختارَ طائفةً لصَفْوَتِه، وهَداهُم لزومَ طاعتِه، مِن اتِّبَاع سُبُلِ الأبرار، في لزومِ السُّنَن والآثار، فزيَّنَ قلوبَهم بالإيمان، وأنطقَ ألسِنَتَهم بالبيان، مِن كشف أعلام دينه، واتِّبَاع سُنَنِ نَبِيِّه، بالدُّؤُوْب[١] في الرِّحَلِ والأسْفار، وفِراقِ الأهلِ والأَوْطار، في جَمْعِ السُّنَنِ ورَفْضِ الأهواء، والتفقُّهِ بتَرْكِ الآراء، فتجرَّدَ القومُ للحديثِ وطَلَبوه، ورَحُلوا فيه وكَتَبُوه...»[٢].

فما دامَ أنه يؤمِّلُ بلوغَ هذه الدرجة، فتلك الرِّحلاتُ مما تزيدُه سرورًا، وتزيلُ عنه آثارَ التعب والهموم.

وجديرٌ بالذكرِ هنا:

١ ـ أنّ الإمامَ ابنَ حِبَّان، صاحبَ تلك الرِّحلات الطويلة، قد ألَّفَ معجَمًا لشيوخِه على المدن، وسمَّاه (المعجم على المدن)، وهو من الكتب المفقودة.

كما أنه ألَّفَ كتابًا في آداب الرحلة، وهو من الكتب المفقودةِ أيضًا.

ومما لا شكَّ فيه أنّ هذه الرِّحلات قد أكسَبَت الإمامَ ابنَ حِبَّان تجارِبَ عديدة، منها ما يتعلقُ بالغرباء من الطلاب، وما يحتاجون إليه من سكنٍ ومأوًى، وغيره من مستلزمات الحياة، التي قد تُعيق البعضَ من الاستمرار في طلب العلم، ولا بدَّ أن يكون الإمامُ ابنُ حِبَّان قد استشعَرَ ذلك، ولعلَّه لهذا السبب نجدُه كلَّما استقرَّ به المكان: يبدأ ببناء وقفٍ للطلاب الغرباء، بل إنه خصَّصَ في بلده بُست أوقافًا أخرى تُدِرُّ على مدرستِه ما يكون كافيًا لنفقات الطلاب الساكنين فيها، فرحمه الله تعالى رحمةً واسعة.

---

(١) أي: بالجِدِّ والتعب، والاستمرار في ذلك.

(٢) مقدمة (صحيحه) (١/ ١٠٠ ـ ١٠١).

٢ ـ أنَّ من منهج ابن حِبَّان ـ في الغالب ـ أن يذكرَ البلدان التي سمعَ من شيوخِه فيها، ومن ذلك:

أنه روى حديثًا واحدًا رواه عن أربعةٍ من بلدانٍ متباعِدة، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في باب ذكر وصف الصلاة التي ذكرناها في هذا الكسوف:

«أخبرنا محمدُ بن المعافى العابدُ بصَيدا، ومحمدُ بنُ عبيد الله بن الفضل بحِمص، وعمرُ بنُ محمَّد الهمدانيُّ بِصُغْد، وأحمدُ بنُ عمر بن يوسف بدمشق، قالوا: حدَّثنا عمرو بنُ عثمان قال: حدثنا الوليدُ بنُ مسلم، عن الأوزاعيِّ، عن الزهري قال: أخبرني كثيرُ بنُ عباس، عن ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنَّ رسولَ الله ﷺ يوم كسَفت الشمسُ صلَّى أربعَ ركعاتٍ في ركعتين، وأربع سجدات»[١].

بل روى حديثًا واحدًا عن سبعةٍ من شيوخِه من بلدانٍ متباعِدة، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في باب صوم المسافر:

«أخبرنا الحسنُ بنُ سفيان بن عامر الشيباني بِنَسا، وعمرُ بنُ سعيد بن سنان الطائيُّ بِمَنْبِج، والحسينُ بنُ عبد الله بن يزيد الرافقيُّ بالرَّقَّة، ومحمدُ بنُ الحسن بن قتيبة اللخميُّ بِعَسْقلان، وعبدُ الله بنُ محمد بن سلم الفريابيُّ بِبَيْتِ المقدس، ومحمدُ بنُ عبيد الله الكلاعيُّ بِحِمْص، ومحمدُ بنُ المعافى بن أبي حنظلة الساحليُّ بِصَيْدا، في آخرين، قالوا: حدثنا محمدُ بنُ المصفَّى ـ وهذا حديثه ـ، قال: حدثنا محمد بنُ حرب، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليسَ مِن البِرِّ الصيامُ في السَّفر»[٢].

بل إنه روى حديثًا واحدًا عن عشرةٍ من شيوخِه، وهم من بلدانٍ

(١) (صحيح ابن حبان) (٧/ ٨١ح/ ٢٨٣٩).
(٢) (صحيح ابن حبان) (٨/ ٣١٧ح/ ٣٥٤٨).

متباعِدة، قال رَحِمَهُ اللَّهُ تحت عنوان: ذكر الإخبار عمَّا يجبُ على المرء من قلَّةِ الجدِّ في طلب رزقه بما لا يَحِلُّ:

أخبرنا إسحاقُ بنُ إبراهيم بن إسماعيل بِبُسْت، والحسنُ بنُ سفيان الشيبانيُّ بِنَسَا، ومحمدُ بنُ العباس المزنيُّ بِجُرْجان، وعمرُ بنُ محمدُ بنُ بَحر الهمدانيُّ بِصُغْد، ومحمدُ بنُ المعافى بن أبي حنظلة بِصَيْدا، ومحمدُ ابنُ الحسن بن قتيبة اللَّخْميُّ بِعَسْقلان، وعبدُ الله بنُ سلم بِبَيْتِ المَقْدس، وعمرُ بنُ سعيد بن سنان الطائيُّ بِمَنْبِج، والحسينُ بنُ عبد الله بن يزيد القطان بالرّقَّة، ومحمدُ بنُ أحمد بن عبيد بن فياض بِدِمَشق، في آخرين، قالوا: حدثنا هشامُ بن خالد الأزرق، قال: حدثنا الوليدُ بن مسلم، عن ابن جابر، عن إسماعيل بن عبيد الله بن أبي المهاجر، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إن الرزقَ لَيَطْلبُ العبدَ كما يَطلبُه أجَلُه»(١).

هكذا تعبَ الإمامُ ابنُ حِبَّان في جمع أحاديث النبيِّ ﷺ، وبهذا الجهد المتواصل وصلتْ سنَّتُه ﷺ إلينا.

وفيما يلي ذكرٌ للبلدان التي رحلَ إليها الإمامُ ابنُ حِبَّان مع بيان بعضِ مَن روى عنه فيها(٢):

١ ـ البصرة:

وفيها أخذ الحديثَ عن أكبر شيخ لقيه ـ على ما ذكرَه الإمام

(١) (صحيح ابن حبان) (٨/ ٣١ح/٣٢٣٨)، وقد حكمَ عليه محقِّقو (الإحسان) ـ طبعة الرسالة ـ بأنه حديثٌ قوي، وأنَّ الوليدَ بن مسلم قد صرَّحَ بالتحديثِ عند البزّار وأبي نعيم.

(٢) هذه البلدان التي سأذكرُها ذكرَها ياقوتٌ الحَمَويُّ في (معجم البلدان) (١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠/ بست)، وذكرَ بعضَها أيضًا: الذهبيُّ في (السير) (١٦/ ٩٣)، كما أنّ الإمامَ ابنَ حِبَّان نفسَه يذكرُ ـ في الغالب ـ البلاد التي سمعَ شيوخَه فيها، كما أشرتُ إلى ذلك في المتن.

الذهبيُّ ـ[1]، وهو أبو خليفة الفضل بن الحُباب الجُمَحي، وأخذَ أيضًا عن أبي يحيى زكريا الساجي، وأبي سعيد عبد الكريم بن عمر الخطابي.

٢ ـ مصر:

وسمع فيها من الإمام أبي عبد الرحمن النسائيِّ ـ صاحب السنن ـ وإسحاقَ بن يونس المنجنيقي، وسعيد بن داود بن وردان المصري، وعلي بن الحسين بن سليمان المعدّل.

٣ ـ الموصل:

وسمع فيها من محدِّث الموصل الإمامِ أبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، وهارون بن المسكين البلدي، وأبي جابر زيد بن علي بن عبد العزيز الموصلي، وروح بن عبد المجيب الموصلي.

٤ ـ نَسَا:

وسمع فيها من الحسن بن سفيان الشيباني، ومحمد بن عمر بن يوسف النسوي، ومحمد بن محمود بن عدي النسوي.

٥ ـ جُرْجان:

وسمع فيها من عمرانَ بن موسى بن مجاشع الجرجاني السختياني، وأحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان الجرجاني.

٦ ـ بغداد:

وسمع فيها من أحمدَ بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي وطبقتِهِ، وأبي العباس حامد بن محمد بن شعيب البلخي، وأبي أحمد الهيثم بن خلف الدوري، وأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وغيرِهم.

---

(١) في (السير) (١٦/ ٩٣).

٧ ـ بخارى:

وسمع فيها من عمر بن محمد بن بُجَيْر.

٨ ـ نيسابور:

وسمع فيها من إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة ـ صاحب الصحيح المعروف ـ، وسمعَ فيها أيضًا: من أبي العباس محمد بن إسحاق السراج الثقفي، والماسرجسي، وأبي محمد عبدالله بن محمد بن عبد الرحمن بن شيرويه الأزدي.

٩ ـ عسقلان:

وسمع فيها من محمد بن الحسن ابن قتيبة العسقلاني.

١٠ ـ بيت المقدس:

وسمع فيها من عبد الله بن محمد بن سلم المقدسي الخطيب.

١١ ـ دمشق:

وسمع فيها من جعفر بن أحمد بن عاصم الأنصاري الدمشقي، ومحمد بن خزيمة، وأبي سعد محمد بن أحمد بن عبيد بن فياض، وأبي الحسن أحمد بن عمير ابن جَوْصا، وأحمد بن محمد بن الفضل السجستاني، وسالم بن معاذ التميمي، وحاجب بن أركين الفرغاني.

١٢ ـ طبرية[(١)]:

وسمع فيها من سعد بن هشام.

١٣ ـ هراة:

وسمع فيها من محمد بن عبد الرحمن السامي، والحسين بن إدريس،

(١) تقع الآن في شمال إيران، وليست هي طبرية الشام.

وأبي بكر عثمان بن محمد بن عثمان بن سعيد الدارمي.

١٤ ـ تُستَر:

وسمع فيها من أبي جعفر أحمد بن محمد بن يحيى بن زهير.

١٥ ـ مَنْبِج:

وسمع فيها من عمر بن سعيد بن سنان الحافظ، وصالح بن الأصبغ ابن عامر التنوخي.

١٦ ـ الأُبُلَّة:

وسمع فيها من أبي يعلى محمد بن زهير، والحسين بن محمد بن بسطام الأبلي.

١٧ ـ حرّان:

وسمع فيها من أبي عَروبة.

١٨ ـ مكة المكرمة:

وسمع فيها من أبي سعيد المفضل بن محمد بن إبراهيم الجَنَدي، وأبي بكر بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ـ الفقيه صاحب كتاب (الإشراف في اختلاف الفقهاء) ـ.

١٩ ـ أنطاكية:

وسمع فيها من محمد بن عبيد الله الدارمي، وأبي علي وَصِيف بن عبد الله الحافظ.

٢٠ ـ مَرْو:

وسمع فيها من إسحاق بن إبراهيم التاجر، وأبي عبد الرحمن عبد الله بن محمود بن سليمان السعدي، وأبي يزيد محمد بن يحيى بن

خالد المديني، وغيرِهم.

٢١ ـ قرية سِنْج:

وسمع فيها من أبي علي الحسين بن محمد بن مصعب السِّنْجي، وأبي عبدالله محمد بن نصر بن تـرقـل الهَوْرَقاني.

٢٢ ـ الصُّغْد:

وسمع فيها من أبي حفص عمر بن محمد بن يحيى الهمداني.

٢٣ ـ أرغيان:

وسمع فيها من أبي عبدالله محمد بن المسيب بن إسحاق الأرغياني.

٢٤ ـ الرَّيّ:

وسمع فيها من أبي القاسم العباس بن الفضل بن شاذان المقرئ، وعلي بن الحسن بن سلم الرازي.

٢٥ ـ الكَرَج:

وسمع فيها من أبي عُمارة أحمد بن عمارة بن الحجاج، والحسين بن إسحاق الأصبهاني.

٢٦ ـ عسكر مُكْرَم:

وسمع فيها من أبي محمد عبد الله بن محمد بن موسى الجواليقي ـ المعروف بعبدان الأهوازي ـ.

٢٧ ـ الأهواز:

وسمع فيها من أبي العباس محمد بن يعقوب الخطي.

٢٨ ـ واسط:

وسمع فيها من أبي جعفر أحمد بن سنان القطان، والخليل بن محمد

الواسطي ـ ابن بنت تميم المنتصر ـ.

٢٩ ـ فَم الصلـح:

وسمع فيها من عبد الله بن قحطبة بن مرزوق الصلحي.

٣٠ ـ نهر سابُس:

وسمع فيها من خلاد بن محمد بن خالد الواسطي.

٣١ ـ الكوفة:

وسمع فيها من أبي محمد عبد الله بن زيدان البجلي.

٣٢ ـ سامراء:

وسمع فيها من علي بن سعيد العسكري ـ عسكر سامراء ـ.

٣٣ ـ سِنْجَار:

وسمع فيها من علي بن إبراهيم بن الهيثم الموصلي.

٣٤ ـ نَصِيبِين:

وسمع فيها من أبي السري هاشم بن يحيى النصيبيني، ومسدد بن يعقوب بن إسحاق القلوسي.

٣٥ ـ كفر توثا (من ديار ربيعة):

وسمع فيها من محمد بن الحسين بن أبي معشر السلمي.

٣٦ ـ سرغامرطا: (من ديار مضر):

وسمع فيها من أبي بدر أحمد بن خالد بن عبد الملك بن عبد الله بن مسرّح الحرَّاني.

٣٧ ـ الرافقة:

وسمع فيها من محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن فروخ البغدادي.

٣٨ ـ الرَّقَّة:

وسمع فيها من الحسين بن عبد الله بن يزيد القطان.

٣٩ ـ حلب:

وسمع فيها من علي بن أحمد بن عمران الجرجاني.

٤٠ ـ المِصِّيصة:

وسمع فيها من أبي طالب أحمد بن داود بن محسن بن هلال المصيصي.

٤١ ـ طرطوس:

وسمع فيها من محمد بن يزيد الدَّرَقي، وإبراهيم بن أبي أمية الطرطوسي.

٤٢ ـ أذنة:

وسمع فيها من محمد بن علان الأذَني.

٤٣ ـ صيداء:

وسمع فيها من محمد بن أبي المعافى بن سليمان الصيداوي.

٤٤ ـ بيروت:

وسمع فيها من محمد بن عبد الله بن عبد السلام البيروتي.

٤٥ ـ حمص:

وسمع فيها من محمد بن عبد الله بن الفضل الكلاعي الراهب.

٤٦ ـ الرملة:

وسمع فيها من أحمد بن عمرو بن جابر.

هذه بعضُ المدنِ التي رحلَ إليها الإمامُ ابنُ حِبَّان لطلب الحديث، والمدُنُ التي رحلَ إليها الإمامُ ابنُ حِبَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ، والتي ذكرَها بنفسِه: أكثرُ من مائة بلدة، وقد أفردَها الأستاذُ عداب الحمش في آخر رسالتِه.

ولا شكَّ أنَّ تطوافَ الإمامِ ابنِ حِبَّان لهذه البلدان الكثيرة المترامية الأطراف تدلُّ على همةٍ عاليةٍ كانت تسوقُه إليها، وذلك بعد توفيق الله عزَّ وجلَّ له على ذلك.

وكلُّ مَن أرادَ البحثَ في الرَّحَّالين المعروفين من المحدِّثين سيجد الإمامَ ابنَ حِبَّان في مصافِّ الطبقة الأولى من حيث كثرةُ الرِّحلات؛ أمثالِ الإمام البخاري، والنسائي، وأبي داود، وابن منده، وأبي عوانة، وغيرهم، رحمَ الله تعالى الجميع، وجزاهم خيرًا على ما بذلوه من الجهد في سبيل حفظِ سُنن النبيِّ ﷺ.





المبحث الثاني

شيوخ الإمام ابن حِبّان رَحِمَهُ اللَّهُ

سبقَ الحديثُ عن رِحلاتِ الإمام ابن حِبَّان، وأنها شَمِلَتْ معظمَ أقطار العالَـم الإسلاميِّ آنذاك، كما سبق ذكرُ قول الإمام ابن حِبَّان: «ولعلَّنا قد كتبنا عن أكثرَ من ألفَي شيخ من إسبيجاب إلى الإسكندرية»[1]، وكلُّ هذا يدلُّ على كثرة شيوخ الإمام ابن حِبَّان، وأنه لم يسمع بشيخٍ معروفٍ إلا وقد تكلَّفَ الوصولَ إليه؛ ليحصِّلَ العلمَ النبويَّ الشريف، وليَحصُلَ على الأسانيد العالية.

وقد نوَّه بكثرة شيوخ الإمام ابن حِبَّان كثيرون، كما أنَّ شيوخَه نالوا حظًّا وافرًا من الدراسات الحديثة[2]، من ذلك كتابُ الشيخ أبي إدريس شريف بن صالح التشادي المصري: «رِيّ الظمآن بتراجم شيوخ ابن حِبَّان»، وقد طبع في مجلدين.

وقد ذكرَ فيه أنّ عددَ الشيوخ الذين روى عنهم في (صحيحه): (٢٠٩) شيخًا، وعددَ مَن تفرَّدَ بالرواية عنهم في كتابه (الثقات): (٧٩) شيخًا،

(١) (صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان) (١/ ١٥٢).

(٢) من هذه الدراسات: ما صنَعَه الدكتور يحيى بن عبد الله الشهري من ترجمةٍ لشيوخ الإمام ابن حِبَّان في صحيحه فقط، وذلك في رسالته العلمية القيمة التي نالَ بها درجةَ الدكتوراه، وهي بعنوان: «زوائد رجال صحيح ابن حِبَّان على الكتب الستة»، وهي في ستة مجلدات، والمجلد الأخير في فهارس علميَّة متنوعة.
ومن ذلك ما كتبه محقق (الإحسان) الشيخ شعيب الأرنؤوط في مقدمة الإحسان.

وأنّ عددَ الشيوخ الذين انفردَ بالروايةِ عنهم في كتاب (المجروحين): (٦٩) شيخًا، وأنّ عددَ الشيوخ الذين تفرَّدَ بالرواية عنهم في كتاب (روضة العقلاء): (٤٩) شيخًا، وعددَ الشيوخ الذين روى عنهم في كتابه (الصلاة): (٦)، إضافةً إلى (٥٤) شيخًا في كتبٍ أخرى له. فمجموعُ شيوخِه في هذه الكتب المذكورة هم (٤٦٦) شيخًا.

وقد أشارَ الإمامُ ابنُ حِبَّان إلى كثرة شيوخه عمومًا، وأنه لم يَروِ في صحيحه إلا عن مجموعةٍ ضئيلةٍ منهم ممن ارتضاهم للرواية، يقولُ رَحِمَهُ اللهُ: «ولعلَّنا قد كتبنا عن أكثر من ألفي شيخ من إسْبِيجَاب إلى الإسكندرية، ولَم نَرْوِ في كتابنا هذا إلا عن مائةٍ وخمسين شيخًا أقلَّ أو أكثر. ولعلَّ مُعَوَّلَ كتابِنا هذا يكون على نحوٍ من عشرين شيخًا ممن أَدَرْنا السننَ عليهم، واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم، على الشرائط التي وصفناها»[1].

قال الشيخ شعيب الأرنؤوط ـ بعد ذكرِه لكلام ابن حِبَّان السابق ـ: «وقد قمتُ باستقصاء شيوخه في هذا الكتاب [يقصد صحيحَ ابن حِبَّان]، وأحصيتُ عددَ الأحاديث التي رواها لكلٍّ منهم، فتبيَّنَ أنّ الشيوخَ الذين عوَّلَ عليهم ـ وعدَّتُهم واحدٌ وعشرون شيخًا ـ كلٌّ واحدٍ منهم حافظٌ ثقةٌ ثبتٌ إمامٌ، مشهودٌ له بالتقدُّم والإتقان».

وسأذكرُ هنا عددًا من أئمة شيوخه، الذين أكثرَ عنهم في (صحيحه)، مرتِّبًا لهم حسب أكثريَّةِ رواياتِه، وهم[2]:

١ ـ الإمام الحافظُ شيخُ الإسلام أبو يعلى الموصلي أحمدُ بنُ علي

---

(١) (صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان) (١/ ١٥٢).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٢ ـ ١٦)، والألقاب التي أذكرُها قبل اسم كلِّ شيخ هي التي أطلقَها الإمامُ الذهبيُّ عليهم في كتابه (السير)، وكذلك المعلوماتَ التي أذكرُها بدون الإحالة، كلها من (السير) و(تذكرة الحفاظ)، وقد ذكرتُ مواضعَ التراجم في الكتابَين.

ابن المثنى، محدِّثُ الموصل (ت٣٠٧هـ)[١]، انتهى إليه علوُّ الإسناد، حتى إنه أعلى إسنادًا من الإمام النسائي.

وعددُ الأحاديث التي رواها ابنُ حِبَّان عنه في صحيحه (١١٧٤) حديثًا.

٢ ـ الإمام الحافظ الثبت الحسن بن سفيان بن عامر، أبو الحسن الشيباني النَّسَوي (ت٣٠٣هـ)، صاحبُ (المسند)[٢]، محدِّثُ خراسان في عصره. قال الإمام ابن حِبَّان: «حضرت دفنَه في شهر رمضان سنة ثلاثٍ وثلاثمائة»[٣].

وعددُ الأحاديث التي رواه ابنُ حِبَّان عنه في (صحيحه) (٨٣٠) حديثًا.

٣ ـ الإمام العلامة المحدِّث الأديب الأخباري أبو خليفة الفضلُ بن الحُباب الـجُمَحي البصري (ت٣٠٥هـ)[٤]، وصفه الذهبيُّ بقوله: «كان ثقةً صادقًا مأمونًا أديبًا فصيحًا مفوهًا، رُحِلَ إليه من الآفاق، وعاش مائةَ عامٍ سوى أشهر».

وعددُ الأحاديث التي رواها ابنُ حِبَّان عنه في (صحيحه) (٧٤٠) حديثًا.

٤ ـ الإمام الثقةُ المحدِّث الكبير، أبو العباس محمدُ بنُ الحسن بن قتيبة اللخمي العَسْقَلاني (توفي قرابة٣١٠هـ)، كان مُسنِدَ أهل فلسطين.

وعددُ أحاديثه في (صحيح ابن حِبَّان) (٤٧٢) حديثًا.

---

(١) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٧٤)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٠٧).
(٢) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٥٧)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٠٣).
(٣) (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٥٩).
(٤) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٧)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٦٧٠).

٥ ـ الإمام الحافظ الفقيه أبو محمد عبدُ الله بن محمد الأزدي القرشي المطلبي النيسابوري (ت٣٠٥هـ)[١]، صاحب التصانيف، عُرِف بابن شيرويه، قال الحاكم عنه: «الفقيه، أحدُ كبراء نيسابور، له مصنفاتٌ كثيرةٌ تدلُّ على عدالته واستقامتِه، روى عنه حفاظُ بلدنا، واحتجُّوا به».

وعددُ الأحاديث التي رواها ابنُ حِبَّان عنه في (صحيحه) (٤٦٨) حديثًا.

٦ ـ الإمام الحافظ الثبت الجوَّال، أبو حفص عمرُ بنُ محمد بن بُجَيْر الهمداني البُجَيْري السمرقندي (ت٣١١هـ)[٢]، محدِّثُ ما وراء النهر، مصنِّف (المسند)، و(التفسير)، و(الصحيح)، وغيرِها.

عددُ أحاديثه في (صحيح ابن حِبَّان) (٣٨٦) حديثًا.

٧ ـ الإمام المحدِّث العابد الثقة أبو محمد عبدُ الله بن محمد بن سَلْم المقدسي الفريابي الأصل[٣]،توفي بعد سنة ثلاثمائة وعشر.

وعددُ الأحاديث التي رواها ابنُ حِبَّان عنه في (صحيحه) (٣٢١) حديثًا.

٨ ـ إمامُ الأئمة الحافظُ الحجة الفقيه شيخُ الإسلام أبو بكر محمدُ بنُ إسحاق بن خزيمة السُّلَمي النيسابوري (ت٣١١هـ)، قال عنه الإمامُ ابنُ حِبَّان: «ما رأيتُ على أديمِ الأرض مَن كان يُحسن صناعةَ السنن، ويحفظُ الصحاحَ بألفاظِها، ويقومُ بزيادةِ كلِّ لفظةٍ تُزادُ في الخبرِ، ثقةً، حتى كأنَّ السننَ كلَّها نصبَ عينيه: إلا محمد بن إسحاق بن خزيمة ـ رحمة الله عليه ـ فقط»[٤].

---

(١) ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٦٦)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٠٥).
(٢) ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٤٠٢)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧١٩).
(٣) ترجمته في (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٠٦).
(٤) (كتاب المجروحين) لابن حِبَّان (١/ ٩٣).

وقد لازمَ الإمامُ ابنُ حِبَّان شيخَه الإمامَ ابنَ خزيمة في الحضر والسفر، وتخرَّجَ به في الفقه، وحذا حذوَه في (صحيحه). حكى ياقوت الحموي بسنده عن أبي حامد أحمد بن محمد بن سعيد النيسابوري قال: «كنا مع أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة في بعض الطريق من نيسابور، وكان معنا أبو حاتم البستي، وكان يؤذيه، فقال له محمد بن إسحاق بن خزيمة: يا بارد! تنحَّ عني ولا تؤذِني! أو كلمة نحوها، فكتب أبو حاتم مقولته، فقيل له: تكتب هذا؟ فقال: نعم، أكتب كل شيء يقوله»[١].

وعددُ الأحاديث التي رواها ابنُ حِبَّان في (صحيحه) عن ابن خزيمة (٣١٣) حديثًا.

٩ ـ الإمام المحدِّث القدوة العابد، أبو بكر عمرُ بنُ سعيد بن أحمد ابن سعد الطائي الـمَنْبِجي[٢]، قال الذهبي: لم أظفر له بوفاة.

وعددُ روايات ابن حِبَّان عنه في صحيحه (٢٨١) حديثًا.

١٠ ـ الإمام المحدث الحجة الحافظ أبو إسحاق عمرانُ بنُ موسى بن مجاشع الجرجاني السختياني (ت٣٠٥هـ)، مصنِّفُ (المسند)[٣].

وعددُ الأحاديث التي رواها ابن حِبَّان عنه في (صحيحه) (٢٣٤) حديثًا.

١١ ـ الإمام الحافظ الثقة محمدُ بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران، أبو العباس السَّرَّاج الثقفي مولاهم النيسابوري (ت٣١٣هـ)[٤]، شيخُ

---

(١) (معجم البلدان) (١/ ٤١٩).
(٢) ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٢٩٠).
(٣) ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٣٦)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٦٢).
(٤) ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٨٨)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٣١).

الإسلام، محدِّث خراسان، صاحب (المسند الكبير) على الأبواب، والتاريخ، وغير ذلك.

وعدد الأحاديث التي رواها ابنُ حِبَّان عنه في (صحيحه) (١٧٩) حديثًا.

١٢ ـ الإمام الحافظ المعمَّر الصادق أبو عَرُوبة الحسين بن محمد بن أبي مَعْشَر مودود السلمي الحراني الجَزَري (ت٣١٨هـ)[١]. مفتي أهل حرَّان، مصنِّفُ كتاب (الطبقات)، وكتاب (التاريخ).

وعدد الأحاديث التي رواها ابنُ حِبَّان عنه في (صحيحه) (١٧٣) حديثًا.

١٣ ـ الإمام المحدِّث الثقةُ الرحَّال الحسينُ بن إدريس بن مبارك، أبو علي الأنصاري الهَرَوي (ت٣٠١هـ)[٢]، له تاريخٌ كبيرٌ وتصانيف.

وعددُ الأحاديث التي رواها ابنُ حِبَّان عنه في (صحيحه) (١٤١) حديثًا.

١٤ ـ الإمام المحدِّث الثقة الحافظُ أبو عبد الله محمدُ بنُ عبد الرحمن بن العباس الهَرَوي (ت٣٠١هـ)[٣].

وعددُ الأحاديث التي رواها ابنُ حِبَّان عنه في (صحيحه) (١١٢) حديثًا.

١٥ ـ الحافظُ المسند الثقة أبو علي الحسين بن عبد الله بن يزيد القطَّان الرَّقِّي، توفي في حدود سنة (٣١٠هـ)[٤].

---

(١) ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٥١٠)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٧٤).
(٢) ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١١٣)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٦٩٥).
(٣) ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١١٤)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٦٩٧).
(٤) ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٢٨٦).

وعددُ الأحاديث التي رواها ابنُ حِبَّان عنه في (صحيحه) (١٠١) حديث.

١٦ ـ الحافظُ المحدِّثُ الثقةُ أبو جعفر محمدُ بن أحمد بن أبي عون النَّسَوي الرَّيَّاني أو الرَّذاني (ت٣١٣هـ)[1].

وعددُ أحاديثه في صحيح ابن حِبَّان (٩٩) حديثًا[2].

١٧ ـ الشيخُ أبو الحسن محمدُ بنُ عبد الله بن الجنيد الجنيدي البستي، ترجمَ له ابن حِبَّان في (الثقات)، وقال: «كتبنا عنه نسخًا حسانًا، مات سنة أربع أو ثلاث وثلاثمائة، وكان شيخًا صالحًا»[3].

وعددُ الأحاديث التي رواها عنه في (صحيحه) (٩١) حديثًا.

١٨ ـ الحافظُ الحجة العلامة عَبْدان عبدُ الله بن أحمد بن موسى بن زياد الجواليقي الأهوازي (ت٣٠٦هـ)[4]، صاحبُ التصانيف، قال فيه ابنُ حِبَّان: «أخبرنا عبدانُ بعسكر مكرَم، وكان عسِرًا نكِدًا»، ونقل الحاكمُ أنه كان يحفظُ مائةَ ألف حديث.

وعددُ الأحاديث التي رواها ابنُ حِبَّان عنه في (صحيحه) (٧٦) حديثًا.

---

(١) ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٤٣٣).

(٢) هذا على ما ذكرَه الشيخ شعيب الأرنؤوط في مقدمة (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٥)، وذكرَ الشيخ أبو إدريس شريف بن صالح التشادي المصري أنّ عددهم (٤٨)، وهو خطأ.

(٣) (الثقات) لابن حِبَّان (٩/ ١٥٥ ـ ١٥٦)، وانظر: (ري الظمآن بتراجم شيوخ ابن حِبَّان) (٢/ ٩٤٣)، وليس هو محمدَ بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد الرازي، كما زعمه الشيخ شعيب الأرنؤوط عند ذكرِه للمكثِرين من شيوخ ابن حِبَّان في مقدمته للإحسان (١/ ١٦)، ثم أحالَ إلى (السير) (١٦/ ٧)، و(تذكرة الحفاظ) (٣/ ٨٩٧)، والمترجَمُ هناك هو والدُ تَـمَّام، وهو من طبقة الإمام ابن حِبَّان نفسِه، كما يظهرُ من سنة وفاتِه التي ذكرَها الشيخ شعيب نفسُه، وهي سنة (٣٤٣هـ).

(٤) ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٦٨ ـ ١٧٣)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٦٨٨).

١٩ ـ الإمام الحجةُ المحدِّث البارِعُ، علَمُ الحفاظ، شيخُ الإسلام، أبو جعفر أحمدُ بنُ يحيى[١] بن زهير التُّسْتَري الزاهد (ت٣١٠هـ)[٢].

وعددُ الأحاديث التي رواها ابنُ حِبَّان عنه في (صحيحه) (٧٤) حديثًا.

٢٠ ـ الشيخ المحدث الثقة المعمَّر أبو عبد الله أحمدُ بنُ الحسن بن عبد الجبار بن راشد البغدادي (ت٣٠٦هـ)[٣].

وعدد الأحاديث التي رواها ابنُ حِبَّان عنه في (صحيحه) (٧٤) حديثًا.

٢١ ـ المحدِّث الرحَّال المتقن النبيل إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل ابن عبد الجبار القاضي، أبو محمد البستي (ت٣٠٧هـ)[٤]، قال عنه ابنُ حِبَّان: «من أهل بُست، أحدُ النبلاء من المحدِّثين، والعقلاء من المتقين»[٥].

وعددُ الأحاديث التي رواها عنه ابنُ حِبَّان في (صحيحه) (٦٩) حديثًا.

هؤلاء هم الذين أكثرَ عنهم الإمامُ ابنُ حِبَّان في (صحيحه)، أمَّا بقيةُ مشايخِه فيه فلم يُكثر عنهم كحالِه مع مَن ذكرتُهم[٦].

---

(١) وليس أحمد بن محمد بن يحيى، كما في (ري الظمآن) (١/ ٣٩٣، ٢/ ١١٦٧).
(٢) ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ٣٦٢)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٥٧).
(٣) ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٥٢).
(٤) ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٤/ ١٤٠)، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ٧٠٢).
(٥) (الثقات) له (٨/ ١٢٢).
(٦) للفائدة في هذا الباب، انظر: (فهرس مشايخ ابن حِبَّان) في آخر المطبوع بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط (١٨/ ٤٣ ـ ٧٨)، فإنه أفردَهم مع بيان أرقام الأحاديث التي رواها عنهم ابنُ حِبَّان في (صحيحه)، وانظر: (ريّ الظمآن بتراجم شيوخ ابن حِبَّان) (٢/ ١١٦٥ ـ ١١٧٦)، وقد أفردَ هناك فهرسًا بعنوان «شيوخ ابن حِبَّان في (الصحيح)، وعددُ ما لكلٍّ واحدٍ من الأحاديث».

ومن شيوخ الإمامِ ابنِ حِبَّان المعروفين: الإمام النَّسائي، والإمام ابن المنذر ـ أخذَ عنه في مكة ـ وغيرهما، رحمهم الله تعالى جميعًا.





المبحث الثالث

تلاميذُ الإمام ابن حِبَّان[١]

إنَّ كثرةَ تجوال الإمام ابن حِبَّان في البلاد، وتولِّيَهُ قضاءَ سمرقند مدةً طويلة، ثم انتقالَه إلى نَسَا، وتولِّيَهُ قضاءَها، وتفقيهَ الناس فيها، ثم إقامتَه في نيسابور ثلاث سنوات، واستقرارَه بعد ذلك أربعَ عَشْرةَ سنةً في بُست، حيث صارت الرحلةُ إليه لقراءةِ مصنَّفاتِه عليه، وأخذِ العلمِ على يديه؛ كلُّ ذلك يوحي بكثرة الآخذين عنه، والمتتلمِذين عليه، كما دلَّ على كثرة شيوخِه الذين جاوزوا الألفَين ـ كما سبق ـ.

بيد أنّ ضياعَ تواريخ: نيسابور، وسمرقند، وبخارى، التي عُنيت بعلماءِ تلك المناطقِ خاصةً، وأسهَبَت في تراجمِهم؛ جَعَلَنا نجهلُ الكثيرَ عن بعض كبار علمائِها؛ لأنه لم يتسنَّ لهم الرحلةُ إلى بغداد، ودمشق، وغيرِها من البلدان التي ما زالت تواريخُها موجودة.

ولذلك فعددُ تلاميذِ الإمام ابن حِبَّان الذين ذكرَهم ابنُ عساكر وياقوت الحَمَويُّ والذهبيُّ وغيرُهم من المتأخرين: لا يتجاوزُ ثلاثةَ عشر تلميذًا! لم نعثر لبعضِهم على ترجمة، كما أنّ بعضَهم الآخر لم نحصل على معلوماتٍ كافيةٍ حوله.

---

(١) انظر: (الإمام محمد بن حِبَّان البستي ومنهجُه في الجرح والتعديل) (١/ ١٧٧ ـ ١٩٠)، مقدمة الشيخ شعيب الأرنؤوط للإحسان (١/ ٢٦ ـ ٢٧).

ومن أشهر مَن ذُكِرَ في تلاميذه:

١ ـ الإمامُ الحافظُ محمدُ بنُ عبد الله بن محمد بن حَمْدَوَيْه الضبِّي، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تابعَ شيخَه ابن حِبَّان في جمع الصحيح من الأخبار، فألَّفَ كتابَه (المستدرك على الصحيحين)، وكتبًا أخرى نفيسة[١].

٢ ـ الإمامُ الحافظُ محدِّثُ الإسلام أبو عبد الله محمدُ بن أبي يعقوب إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي الأصبهاني (ت٣٩٥هـ)، صاحبُ كتاب (معرفة الصَّحَابة)، و(التوحيد)، و(الكنى)، وغيرها[٢].

٣ ـ الإمامُ الحافظ علَمُ الجهابذة أبو الحسن عليُّ بنُ عمر بن أحمد ابن مهدي الدارَقُطْني (ت٣٨٥هـ)، من بحورِ العلم، وأئمةِ الدنيا في الحفظ والفهم والورع، صاحبُ (السنن)، و(العلل)، وغيرهما[٣].

وهو أحدُ الراويَين المعروفَين لكتاب (صحيح ابن حِبَّان) عن شيخِه ابن حِبَّان، رواه عنه بالإجازة.

٤ ـ الإمام العلَّامة الحافظ اللغوي أبو سليمان حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم بن خطَّاب البُستي الخطَّابي (ت٣٨٨هـ)[٤]، من أئمة الحديث واللغة المعروفين، صاحبُ كتاب (أعلام الحديث)، و(معالِـمِ السنن)، و(غريبِ الحديث)، وغيرها من الكتب النفيسة.

والخطَّابيُّ لم يصَرِّحْ بتلمذتِه على ابن حِبَّان في شيءٍ من كتبه، ولعلَّ السببَ في ذلك لِـمَا اتُّهِمَ به ابنُ حِبَّان من الزندقة، ورُفِعَ فيه كتابٌ إلى

---

(١) ترجمتُه في: (سير أعلام النبلاء) (١٧/ ١٦٢).
(٢) مترجَمٌ في: (سير أعلام النبلاء) (١٧/ ٢٨ ـ ٤٣).
(٣) مترجمٌ في: (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٤٤٩ ـ ٤٦١).
(٤) مترجمٌ في: (سير أعلام النبلاء) (١٧/ ٢٣ ـ ٢٨).

الخليفة، فجاء أمرُ الخليفةِ بقتله، و«مَن ذا الذي يستطيعُ أن يُحدِّثَ عن رجلٍ جاءَ أمرُ الخليفةِ بقتلِه، وهو متَّهَمٌ بالزندقةِ والإلحاد!؟»[(١)].

ولكن الخطَّابِيَّ ذكرَ ابنَ حِبَّان تلميحًا وإشارةً في كثيرٍ من المواضع في كتبه، كما أشارَ إلى محنتِه دون ذكرِ اسمِ شيخِه[(٢)].

٥ ـ العالِـمُ الرَّحَّال الحافظ أبو علي منصورُ بنُ عبد الله بن خالد بن أحمد الذهلي الخالدي الهروي (ت٤٠١هـ) أو(٤٠٢هـ)، وقد اتهمَه بعضُهم بالكذب[(٣)].

٦ ـ الأديب أبو عمر محمَّد بن أحمد بن سليمان بن غيثة النوقاتي (ت٣٨٢هـ)، صاحب التصانيف الكثيرة[(٤)].

٧ ـ المحدِّث أبو الحسن محمد بن محمد بن هارون الزَّوْزَنِـي، وهو أشهرُ رُواة (صحيح ابن حِبَّان) عن مؤلِّفِه[(٥)].

٨ ـ الحافظ العالِـم محدِّث ما وراء النهر أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن سليمان بن كامل البخاري (ت٤١٢هـ)، المعروف بـ(غُنْجَار)، صاحبُ (تاريخ بخارى)، وهذا الكتاب من أهمِّ الكتب التي عُنِيت بتراجم علماء بلاد ما وراء النهر، واعتمدَ عليه الخطيبُ والسمعانيُّ

(١) (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) للشيخ عداب الحمش (١/ ١٨٢).

(٢) انظر بحثًا ممتِعًا في إثبات تتلمذِ الخطابي على ابن حِبَّان في (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) للشيخ عداب الحمش (١/ ١٨١ ـ ١٨٤)، فقد بحثَ المسألةَ بأسلوبٍ يشهدُ له بالصبر على البحث والتنقير واقتناص الفوائد.
وقد ذهبَ الأستاذ عداب الحمش إلى أنَّ سببَ تأليف الخطابيِّ لكتاب (العزلة) هو تأثُّرُه بما جرى لشيخِه ابن حِبَّان، وأوردَ نصوصًا تدلُّ على ذلك، وكلامُه قويٌّ وجيه.

(٣) مترجَمٌ في: (سير أعلام النبلاء) (١٧/ ١١٤ ـ ١١٥).

(٤) مترجمٌ في: (معجم الأدباء) (١٧/ ٢٠٥).

(٥) ذكرَه الذهبيُّ في (المشتبه) (١/ ٥١)، وغيرهم، وسيأتي ذكرُه عند ذكرِ رواة صحيح ابن حِبَّان.

وغيرهما في تراجم علماء تلك البلاد، وهو من الكتب المفقودة إلى الآن.

هؤلاء هم أشهرُ تلاميذِ الإمام ابن حِبَّان البستي رَحِمَهُ اللهُ[١].



(١) وهناك تلاميذ آخرون أيضًا ذُكروا في كتب التراجم، جمعهم الشيخ عداب الحمش في رسالته (١/ ١٩٠).



المبحث الرابع

مؤلَّفاتُ الإمام ابن حِبَّان

كانت حياةُ الإمام ابن حِبَّان كلها جدٌّ واجتهاد، لم يألُ جهدًا في استغلال عمره في خدمة العلم النبويِّ تحصيلًا ونشرًا، وتراثُه الموجودُ بين أيدينا يدلُّ على إمامتِه في العلم، ولكن إذا علمنا أنَّ تراثَه الذي وصلَنا أقلُّ بكثيرٍ مما ضاعَ من تراثه... إذا علمنا ذلك: يكون الحديثُ عن مؤلَّفات هذا الإمام مشوبًا بكثيرٍ من التحسُّر والشعور بالحرمان على ضياع تلك الكتب التي تُسيلُ أسماؤُها لعابَ المختصِّين[1].

ذلك أنّ الإمامَ ابن حِبَّان كتبَ كتبًا كثيرةً في عددٍ من حقول العلم الشرعيِّ، ولذلك وصفَه غيرُ واحدٍ من المترجِمين له بأنه «صاحب التصانيف المشهورة»[2]، وأنه «سافرَ كثيرًا، وسمع، وصنَّفَ كتبًا كثيرة»[3]، كما وصفوا تصانيفَه بالجودة والأهمية، قال ابنُ عساكر عنه: «أحدُ الأئمة الرحَّالين، والمصنِّفين المحسِنين»[4]، وقال تلميذُه الحاكم: «ثم صنَّف، فخرجَ له من التصانيف في الحديث ما لم يُسبق إليه»[5].

---

(١) هذا واضحٌ من كلام الخطيب البغدادي الذي سيأتي قريبًا، وكلُّ مَن يطلع من أهل العلم على عناوين كتب الإمام ابن حِبَّان المفقودة سينتابُه هذا الشعور.

(٢) (الكامل) لابن الأثير (٧/ ١٦)، وقال الذهبي: «صاحب الكتب المشهورة»، (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٩٣).

(٣) قاله ابنُ ماكولا في (الإكمال) (٢/ ٣١٦).

(٤) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٢٤٩).

(٥) (تاريخ نيسابور ـ طبقة شيوخ الحاكم) (ص/ ٤٠١).

ولكن أكثر ما صنَّفَه الإمامُ ابن حِبَّان لم يصل إلينا، وكان السبب في الاحتفاظ بأسماءِ أكثر كتبه المفقودةِ هو الخطيبُ البغدادي، كما أنَّ الإمامَ ابنَ حِبَّان ذكرَ بعضَها في كتبه التي وصلت إلينا.

وسأذكرُ أولًا الكتبَ التي ذكرَها الخطيب، ثم أعقب ذلك بذكر الكتب التي ذكرَها ابنُ حِبَّان في بعض كتبه المطبوعة، ثم أذكرُ بعد ذلك كتبَه المطبوعة.

أولًا: الكتب التي ذكرَها الخطيب:

قال الخطيب في باب «البيان والتعريف لفضل الجمع والتصنيف» من كتابه (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)[١] بعد أن ذكرَ أمهات المصنَّفات في الحديث: «ومن الكتب التي تكثُر منافعُها ـ إن كانت على قَدْرِ ما ترجمَها به واضعُها ـ: مصنَّفاتُ أبي حاتم محمَّدِ بن حِبَّان البستي، التي ذكرَها لي مسعودُ بنُ ناصر السِّجْزي[٢]، وأَوْقفَني على تذكرةٍ بأساميها، ولم يُقَدَّر لي الوصول إلى النظرِ فيها؛ لأنها غيرُ موجودةٍ بيننا، ولا معروفةٌ عندنا.

وأنا أذكرُ منها ما استحسنتُه، سوى ما عدَلتُ عنه واطَّرَحتُه، فمن ذلك:

١ ـ كتاب (الصحابة)، خمسة أجزاء.

٢ ـ كتاب (التابعين)، اثنا عشر جزءًا.

---

(١) من الغريب أنّ الخطيبَ لم يذكر ترجمة الإمام ابن حِبَّان في كتابه (تاريخ بغداد) مع أنه وردَها مرارًا، وأخذَ عن أئمتِها، وحدَّث بها!

(٢) هو أبو سعيد الرَّكَّاب، وهو من تلاميذ الخطيب، ومع ذلك حدَّثَ عنه الخطيب، توفي سنة (٤٧٧هـ)، ترجمتُه في: (تذكرة الحفاظ) (٤/ ١٢١٦ ـ ١٢١٨)، (سير أعلام النبلاء) (١٨/ ٥٣٢).

٣ ـ كتاب (أتْبَاع التابعين)، خمسة عشر جزءًا.

٤ ـ كتاب (تَبَع الأتباع)، سبعة عشر جزءًا.

٥ ـ كتاب (تباع التَّبَع)، عشرون جزءًا.

٦ ـ كتاب (الفصل بين النقلة)، عشرة أجزاء.

٧ ـ كتاب (علل أوهام أصحابِ التواريخ)، عشرة أجزاء.

٨ ـ كتاب (علل حديث الزهري)، عشرون جزءًا.

٩ ـ كتاب (علل حديث مالكِ بنِ أنس)، عشرةُ أجزاء.

١٠ ـ كتاب (علل مناقب أبي حنيفة ومثالبه)، عشرة أجزاء.

١١ ـ كتاب (علل ما أسنَد أبو حنيفة)، عشرة أجزاء.

١٢ ـ كتاب (ما خالَفَ الثوريُّ شعبةَ)، ثلاثةُ أجزاء.

١٣ ـ كتاب (ما خالفَ شعبةُ الثوريَّ)، جزآن.

١٤ ـ كتاب (ما انفردَ به أهلُ المدينةِ من السُّنَن)، عشرةُ أجزاء.

١٥ ـ كتاب (ما انفردَ به أهلُ مكةَ من السُّنَن)، خمسةُ أجزاء.

١٦ ـ كتاب (ما انفردَ به أهلُ خراسان)، خمسةُ أجزاء.

١٧ ـ كتاب (ما انفردَ به أهلُ العراق من السُّنَن)، عشرةُ أجزاء.

١٨ ـ كتاب (ما عند شعبةَ عن قتادة، وليس عند سعيدٍ عن قتادة)، جزآن.

١٩ ـ كتاب (ما عندَ سعيدٍ عن قتادة، وليس عند شعبةَ عن قتادة)، جزآن.

٢٠ ـ كتاب (غرائب الأخبار)، عشرون جزءًا.

٢١ ـ كتاب (ما أغربَ الكوفيون على البصريِّين)، عشرة أجزاء.

٢٢ ـ كتاب (ما أغربَ البصريُّون على الكوفيين)، ثمانية أجزاء.

٢٣ ـ كتاب (كُنَى مَن يُعرَفُ بالأسامي)، ثلاثة أجزاء.

٢٤ ـ كتاب (أسامي مَن يُعرَفُ بالكنى)، ثلاثة أجزاء.

٢٥ ـ كتاب (الفصْل والوصل)، عشرةُ أجزاء.

٢٦ ـ كتاب (التمييز بين حديث النَّضْر الـحُدَّاني والنَّضر الخزَّاز)، جزآن.

٢٧ ـ كتاب (الفصْل بين حديثِ منصورِ بن المعتمِر ومنصور بن زاذان)، ثلاثةُ أجزاء.

٢٨ ـ كتاب (الفَصل بين حديثِ مَكحول الشَّامي ومكحول الأزدي)، جزء.

٢٩ ـ كتاب (موقوف ما رُفِع)، عشرةُ أجزاء.

٣٠ ـ كتاب (آداب الرِّحلة[1])، جزآن.

٣١ ـ كتاب (ما أسنَدَ جنادةُ عن عُبادة)، جزء.

٣٢ ـ كتاب (الفَصْل بين حديثِ ثَوْرِ بن يَزيد وثورِ بن زيد)، جزء.

٣٣ ـ كتاب (ما جُعِلَ عبدُ الله بنُ عمر عبيدَ الله بنَ عمر)، جزآن.

٣٤ ـ كتاب (ما جُعِل شيبانُ سفيانَ أو سفيانُ شيبان)، ثلاثة أجزاء.

٣٥ ـ كتاب (مناقب مالك بن أنس)، جزآن.

٣٦ ـ كتاب (مناقب الشافعي)، جزآن.

---

(١) في (الجامع): «الرحالة»، وأظنه تصحيفًا.

٣٧ ـ كتاب (المعجَم على المدن)، عشرة أجزاء.

٣٨ ـ كتاب (المقِلِّين من الشاميين)، عشرة أجزاء.

٣٩ ـ كتاب (المقلِّين من أهل العراق)، عشرون جزءًا.

٤٠ ـ كتاب (الأبواب المتفرِّقة)، ثلاثون جزءًا.

٤١ ـ كتاب (الجمع بين الأخبار المتضادَّة)، جزآن.

٤٢ ـ كتاب (وصف المعدِّل والمعَدَّل)، جزآن.

٤٣ ـ كتاب (الفصل بين أخبرنا وحدَّثنا)، جزء.

٤٤ ـ كتاب (أنواع العلوم وأوصافها)، ثلاثون جزءًا.

٤٥ ـ ومن آخر ما صنَّفَ[1]: (كتاب الهداية إلى علم السُّنَن)، قصدَ فيه إظهارَ الصّناعتَيْن اللَّتَين هما: صناعةُ الحديث والفقه، يذكُرُ حديثًا ويُتَرْجِمُ له، ثم يذكرُ مَن يَتَفَرَّدُ بذلك الحديث، ومِن مفاريدِ أيِّ بلدٍ هو؟ ثم يذكرُ تاريخَ كل اسمٍ في إسناده، من الصحابةِ إلى شيخه، بما يُعْرَفُ من نسبتِه، ومولده، وموته، وكنيته، وقبيلتِه، وفضلِه، وتيقُّظِه، ثم يَذكُرُ ما في ذلك الحديثِ من الفقهِ والحكمة، وإن عارضَه خبرٌ آخرُ: ذكرَه، وجمعَ بينهما، وإن تَضادَّ لفظةُ في خبرٍ آخر: تلطَّفَ للجمع بينهما، حتى يُعلَمَ ما في كلِّ خبرٍ مِن صناعةِ الفقهِ والحديثِ معًا، وهذا مِن أنبلِ كتبه وأعزِّها».

ثم قال الخطيب: «سألتُ مسعودَ بنَ ناصر، فقلت له: أكُلُّ هذه الكتب موجودةٌ عندكم ومقدورٌ عليها ببلادكم؟ فقال: لا، إنَّما يوجَدُ منها الشيءُ اليسيرُ، والنَّزْرُ الحقير.

(١) ما زال الكلامُ للخطيب البغدادي.

قال[١]: وقد كان أبو حاتم بنُ حِبَّان سَبَّلَ كتبَه ووقفَها، وجمعَها في دارٍ رسَمَها بها، فكان السببُ في ذهابها ـ مع تطاوُلِ الزمان ـ: ضَعْفَ أمرِ السُّلطان، واستيلاءَ ذوي العَبَثِ والفسادِ على أهلِ تلك البلاد».

ثم قال الخطيب: «مثلُ هذه الكتبِ الجَليلة؛ كان يجبُ أن يَكثُرَ لها[٢] النَّسْخُ، ويَتَنَافسَ فيها أهلُ العِلم، ويكتُبوها لأنفسِهم، ويخلِّدوها أحرازَهم، ولا أحسبُ المانعَ من ذلك إلا قلَّةَ معرفةِ أهلِ تلك البلادِ لمحلِّ العلمِ وفضلِه، وزُهْدَهم فيه، ورغبتَهم عنه، وعدَمَ بَصيرتِهم به، والله أعلم».

ثم ذكرَ أثرَين في أنّ العالِـمَ لا يَشتَهِرُ إلَّا عند مَن يَعرفُ قدرَ العلم، وأنّ أزهدَ الناس في عالِـمٍ أهلُه.

أمَّا الأثرُ الأولُ: فهو عن عبدِ الله بن المعتَزِّ، أنه قال: «إنما ينفُقُ العَالِـمُ بالعارِفِ[٣]، وإلَّا فالعلمُ حسرةٌ، والفضلُ نقصٌ في المسرَّة».

والأثرُ الثاني عن الحسن البصريِّ أنه قال: «أزهدُ النَّاسِ في عالِـمٍ أهلُه»[٤].

ومن الملاحظ:

١ ـ أنّ هذه الكتب الكثيرةَ للإمام ابن حِبَّان لم تكن قد وصلت بغداد

---

(١) أي: مسعود السِّجْزي.

(٢) في طبعة الشيخ محمود الطحان للجامع (٢/ ٣٠٤): «بها» بدل «لها».

(٣) قال محقِّقُ (الجامع) الدكتور محمد عجَّاج الخطيب: «لعله يريد: إنما يروجُ العالِـمُ ويَشتَهِرُ بعلمه لدى العارفين لمنزلة العلمِ والعلماء، ويَخمُلُ ذكرُه ويضيعُ علمُه عند غيرِهم».
وفي طبعة الدكتور محمود الطحان: «يتفق».

(٤) انظر: (الجامع لأخلاق الراوي والسامع) للخطيب البغدادي (٢/ ٤٦٧ ـ ٤٧١) ـ تحقيق الدكتور محمد عجَّاج الخطيب ـ.

ـ مركزَ الخلافة ـ بعد قرنٍ من وفاة الإمام ابن حِبَّان، وهذا يدلُّ على أنها لم تُستَنسَخ كثيرًا، وأنّ أهلَها هم كما وصفَهم الخطيبُ من قلة مبالاتهم بالعلمِ وأهلِه، حيث لم تنتشر عندهم، واندَثَرَت باندثارِ مكتبةِ ابن حِبَّان نفسِه.

٢ ـ لم يَرِد في قائمة الخطيب البغدادي جميعُ الكتب المطبوعة التي وصلت إلينا، مما يدلُّ على أنَّ كتب الإمام ابن حِبَّان أكثر من هذه المذكورة، وكلامُ الخطيب قبل سردِ هذه الكتب يدلُّ على أنه لم يستوعبها، حيث قال: «وأنا أذكرُ منها ما استحسنتُه، سوى ما عدَلتُ عنه واطَّرَحتُه».

٣ ـ الكتب السابقة تتناولُ مواضيعَ كثيرةً متنوعة، ولكنها تركِّزُ على الموضوعات الآتية:

أ ـ مفاريد البلدان، وهي الكتب التي تبيِّنُ انفرادَ بعض البلدان ببعض الأحاديث، وهذا عِلْمٌ لا يخوضُه إلا كبارُ الحفاظ الرَّحَّالين، أمثال الإمام أبي داود السجستانيِّ، وغيرِه.

ب ـ مفاريد بعض الأئمة، والحديثُ عنه كالحديثِ عن البحثِ السابق.

جـ ـ الفصل في مظانِّ الالتباس، بالتمييزِ بين روايات ما يُسَمَّى في مصطلح الحديث بـ«المتَّفِق والمفترِق»، وهذا أيضًا بحرٌ لا يجيدُ السباحةَ فيه إلا الجهابذة، أمثال الإمام ابن حِبَّان رحمه الله.

د ـ المناقب، حيث ركَّزَ على إبراز مناقب بعض الأئمة، وهم: الإمام مالك، والإمام الشافعي.

هـ ـ عِلَلُ أحاديث المشهورين من الأئمة، وهذا من أصعب الموضوعات التي تناولَها الإمام ابنُ حِبَّان، ويتوقعُ بعضُ الباحثين أن

تكون تلك الكتب أهمَّ مصادر الإمام الدارقطني في كتابه (العلل)؛ لأنه شيخُه، وهذا ليس بعيدًا، ولكن الجزمَ به يحتاجُ إلى الاطلاع على كتب الإمام ابن حِبَّان، والمقارنة بين ما كتبه الإمامان.

ثانيًا: الكتبُ المفقودةُ التي لم يذكرها الخطيب، وذكرَها ابنُ حِبَّان نفسُه في بعض مصنَّفاتِه المطبوعة:

أغلبُ هذه الكتب في الزهد والتربيةِ والاجتماع والسلوك، وبعضُها في الأحكام والفقه، أشارَ إليها الإمامُ ابنُ حِبَّان في (صحيحِه) وغيرِه من كتبه المطبوعة، وقد ذكرَها الأستاذ عداب الحمش في رسالتِه[1]، وهي كثيرةٌ لم أذكرها هنا.

ثالثًا: الكتب المطبوعة:

ذكرت سابقًا أنه على الرغم من كثرة مصنَّفات الإمام ابن حِبَّان، إلا أنّ الذي وصلَنا منها قليل، فالذي طُبع من كتبه هو:

١ ـ كتاب (الثقات):

وهو مختَصَرٌ ـ مع كتابه الآخر (المجروحين) ـ من كتابٍ آخر له، وهو (التاريخ الكبير)؛ اختصَرَه لما رآه من صعوبةِ حفظِ كلِّ ما في الكبيرِ من الأسانيد والطرقِ والحكايات، فذكَرَ مَن يجوزُ الاحتجاجُ بهم في (الثقات)، والآخرين في (المجروحين).

يقولُ ابنُ حِبَّان مبيِّنًا سببَ تأليفه لهذا الكتاب: «فلما رأيتُ معرفةَ السُّنَنِ من أعظمِ أركان الدين، وأنَّ حفظَها يجبُ على أكثرِ المسلمين، وأنه لا سبيلَ إلى معرفةِ السقيمِ من الصحيح، ولا صحةِ إخراج الدليلِ

(١) انظر: (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) (١/ ٣٤٥ ـ ٣٨٤)، وانظر فيه (١/ ٣٦٥) وما بعدها.

من الصَّريح؛ إلا بمعرفةِ ضُعَفاءِ المحدِّثين، وكيفيةِ ما كانوا عليه من الحالات: أردتُ أن أُمْليَ أَسَاميَ أكثرِ المحدِّثين، ومن الفقهاءِ من أهلِ الفضلِ والصَّالحين، ومن سَلكَ سبيلَهم من الماضين، بحذفِ الأسانيد والإكثار، ولزومِ سُلوكِ الاختصار؛ ليسهُلَ على الفقهاءِ حفظُها، ولا يَصعُبَ على الحافظِ وَعْيُها»[١].

وقال مبَيِّنًا طريقةَ ترتيبه للكتاب: «إني أُملي في ذكر مَن حُمِلَ عنه العلمُ كتابَين؛ كتابًا أذكرُ فيه الثقاتِ من المحدِّثين، وكتابًا أبيِّنُ فيه الضُّعفاءَ والمتروكين، وأبدأُ منهما بالثقات، فنذكرُ ما كانوا عليه من الحالات، فأوَّلُ ما أبدأ في كتابنا هذا: ذكرُ المصطفى ﷺ ومولدِه ومَبْعَثِه وهجرتِه، إلى أن قبَضَه الله تعالى إلى جَنَّتِه، ثمَّ نذكرُ بعده الخلفاءَ الرَّاشدين المهدِيِّين بأيَّامِهم، إلى أن قُتِلَ عليٌّ ـ رحمة الله عليه ـ.

ثم نذكرُ صَحْبَ رسولِ الله ﷺ واحدًا واحدًا على المُعجَم؛ إذ هم خيرُ الناس قرنًا بعد رسول الله ﷺ، ثم نذكر بعدهم التابعين، الذين شافَهوا أصحابَ رسولِ الله ﷺ في الأقاليم كلِّها على المعجَم؛ إذ هُمْ خيرُ النَّاسِ بعد الصحابةِ قرنًا، ثم نذكُرُ القرنَ الثالثَ، الذين رأَوا التابعين، فأذكرُهم على نحوِ ما ذكرنا الطبقتَين الأُولَيَيْن، ثم نذكرُ القرنَ الرابعَ الذين هم أتباعُ التابعين على سبيل مَن قبلهم. وهذا القرنُ ينتهي إلى زمانِنا هذا»[٢].

وقد حدَّدَ ابنُ حِبَّان شرطَه فيمَن يُدخلُه في (الثقات) قائلًا: «فكلُّ مَن أذكرُه في هذا الكتاب الأول: فهو صدوقٌ يجوزُ الاحتجاجُ بخبرِه إذا تعرَّى خبرُه عن خمسِ خصالٍ...»[٣]، ثم ذكرَها.

---

(١) (الثقات) له (١/ ٣).
(٢) المصدر السابق (١/ ١٠ ـ ١١).
(٣) المصدر السابق (١/ ١١).

كما أنه بيَّنَ تعريف الثقة الذي يوردُه في كتابه قائلًا: «فكلُّ مَن ذكرتُه في كتابي هذا إذا تعرَّى خبرُه عن الخصالِ الخمس التي ذكرتُها: فهو عدلٌ يجوز الاحتجاجُ بخبرِه؛ لأن العدلَ مَن لم يُعرَف منه الجرحُ ضد التعديل، فمَن لم يُعلم بجرحٍ فهو عدلٌ إذا لم يبين ضده؛ إذ لم يكلَّف الناسُ من الناسِ معرفةَ ما غابَ عنهم، وإنما كُلِّفوا الحكمَ بالظاهرِ من الأشياء»[1].

هذا وقد انتُقِد الإمامُ ابنُ حِبَّان في كتابه (الثقات) في مسائل، منها:

١ ـ تعريف الثقة، حيث اعتبرَ الراويَ ثقةً إذا كان معروف العين بروايةِ ثقةٍ عنه، ما لم يُعلم عنه جرحٌ؛ إذ الناسُ على العدالةِ عنده حتى يتبيَّنَ منهم غيرُ ذلك.

٢ ـ أنه ذكَرَ فيه أناسًا من المجاهيل، سواء ممن نصَّ هو على جهالتِهم، أم ممن نصَّ غيرُه على ذلك.

٣ ـ أحيانًا يذكرُ الراويَ في طبقتَين مختلفتَين، كما فعلَ في ترجمةِ فروة بن نوفل، فقد ذكرَه في الصحابةِ والتابعين.

٤ ـ أحيانًا يذكرُ بعضَ الرجال في الثقات، ثم يُعيدُهم في المجروحين[2].

وسيأتي الحديثُ عن هذه الانتقادات في الباب الثاني ـ إن شاء الله تعالى ـ، عند بحث موضوع توثيق ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ.

وقد طُبع الكتاب في تسعة أجزاء، في مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدَّكَن، الهند، صدر الجزءُ الأولُ منه سنة (١٩٧٣م)،

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٣).

(٢) انظر: (رواة الحديث الذين سكتَ عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل) للشيخ عداب الحمش (ص/ ٦٥ ـ ٦٧).

والأخيرُ منه سنة (١٩٨٣م).

٢ ـ كتاب (معرفة المجروحين من المحدِّثين والضعفاء والمتروكين):

وهو صِنوُ (الثقات) السابقِ ذكرُه.

وقدَّمَ له بمقدمةٍ غايةٍ في النفاسةِ في بيان طبقات أئمة الجرح والتعديل، وذكرِ أنواع الجرح، وذكرَ أنها عشرون نوعًا، ثم أوردَ المجروحين مرتَّبين على حروف المعجم، ختمَه بباب الكُنى.

وقد طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ محمود إبراهيم زايد، وصدرَ في ثلاثة أجزاء، عن دار الوعي بحلب، وكذلك طُبع بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، طبعَته دار الصميعي في الرياض.

٣ ـ كتاب (مشاهير علماء الأمصار):

وهو كتابٌ مختصَرٌ، واسمُه يدلُّ على محتواه، حيث ذكرَ فيه مشاهيرَ أعلام الأمصار، وأعلامَ فقهاء الأقطار، وترجمَ لهم ترجمةً مختصرةً مركَّزة.

والأمصار التي اقتصرَ على ذكرها هي: مكة، والمدينة، والبصرة، والكوفة، وبغداد، وواسط، وخراسان، والشام، ومصر، واليمن، ويضمُّ (١٦٠٢) ترجمة.

وقد طبع الكتابُ في القاهرة سنة (١٩٥٩م) باعتناء المستشرق م. فلايشهمر.

٤ ـ كتاب (روضة العقلاء ونزهة الفضلاء):

وهو كتابٌ تربويٌّ يهدف إلى التهذيب والآداب ومكارم الأخلاق، وبيَّنَ فيه آثارَ العقل السليم في الحياة، وما ينبغي للعاقل فعلُه، وما يتعيَّنُ عليه تركُه، وجعلَ للعقلِ خمسين شعبةً، ذكرَ كلَّ شعبةٍ في بابٍ بناه على

حديثٍ صحيحٍ عنده، ثم تكلَّم على كلِّ حديثٍ بما يُستفادُ منه في السلوكِ والتربية الإسلامية.

وقد طُبع مرارًا، منها بتحقيق الشيوخ: محمد محيي الدين عبد الحميد، ومحمد عبد الرزاق حمزة، ومحمد حامد الفقي، في مطبعة السنة المحمدية، سنة (١٩٤٩)م.

٥ ـ كتاب (التقاسيم والأنواع):

وهو صحيحُه الذي اشتُهِرَ باسم (صحيح ابن حِبَّان)، وسيأتي الحديثُ عنه في الباب الثاني ـ إن شاء الله تعالى ـ.

هذه هي كتب الإمام ابن حِبَّان التي وُجدت وطُبعت، وهي لا تمثل شيئًا كبيرًا إلى جانب تراثه الضخم الذي لم يصل إلينا، أسأل الله تعالى أن يُيَسِّرَ إخراجَ هذا التراث العلميِّ الكبير، وأن يَجزيَ الإمامَ ابنَ حِبَّان على ما قدَّمَه للإسلام والمسلمين، وأن يجعلَه كلَّه في ميزان حسناتِه، إنه وليُّ ذلك والقادرُ عليه.





المبحث الخامس

مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه

كان الإمام ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ إمامًا في الحديث، وفي الجرح والتعديل، وفي الفقه، وكان ضالعًا بكثيرٍ من العلوم الأخرى، كاللغة، والطبِّ، وغيرِها، وقد صنَّفَ في كثيرٍ من تلك العلوم، وخاصةً في الحديث، والفقه، والزهد، ولا يُعلم أحدٌ في عصره جمعَ من العلوم ما جمعَ، أو صنَّفَ ما صنَّف[1].

وقد أثنى عليه كثيرٌ من الأئمة، وبيَّنوا ما كان يتبوَّؤه الإمامُ ابن حِبَّان من الإمامة في الحديث وغيرِه.

ومن أقوال الأئمة في الثناء عليه:

قال الحافظُ أبو سعد عبد الرحمن بن محمد الإدريسي (ت٤٠٥هـ)[2]: «كان أبو حاتم على قضاء سمرقند مدةً طويلة، وكان من فقهاء الدين، وحُفَّاظ الآثار، والمشهورين في الأمصار والأقطار، عالِـمًا بالطب، والنجوم، وفنونِ العلم، أَلَّفَ المسندَ الصحيحَ، والتاريخ، والضعفاء، والكتبَ الكثيرةَ في كلِّ فَنٍّ، وفقَّهَ الناسَ بسمرقند، وبنى بها الأميرُ المظفَّرُ بن أحمد بن نصر بن أحمد بن سامان صُفَّةً لأهل العلم، خصوصًا لأهل

---

(١) انظر: (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) للحمش (١/ ٣٠٣).

(٢) هو الأسترآباذي السمرقندي، مؤلِّفُ (تاريخ أسترآباذ)، و(تاريخ سمرقند)، وهما من الكتب المهمة المفقودة.

الحديث»[١].

وقال تلميذُه الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ): «كان من أوعية العلم في اللغة، والفقه، والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال... صنَّفَ فخرجَ له من التصنيفِ في الحديثِ ما لم يُسبَق إليه، ووليَ القضاءَ بسمرقند وغيرِها... وكانت الرحلةُ بخراسان إليه لسماع مصنَّفاتِه»[٢].

وقال أيضًا: «كان أبو حاتم كبيرَ القدرِ في العلوم، وكان يُحسَدُ لفضله وتقدُّمِه»[٣].

وقال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): «كان قد سافرَ الكثير، وسمعَ وصنَّفَ كتبًا واسعةً... وكان ثقةً، ثبتًا، فاضلًا، فَهِمًا»[٤].

وقال الأمير الحافظ ابن ماكولا (ت٤٧٥هـ): «حافظٌ جليلٌ كثيرُ التصانيف»[٥].

وقال أيضًا: «سافرَ كثيرًا، وسمعَ، وصنَّف كتبًا كثيرةً»[٦].

وقال الحافظ أبو سعد السمعاني (ت٥٦٢هـ): «إمامُ عصره، صنَّفَ تصانيفَ لم يُسبَق إلى مثلها، رحلَ فيما بين الشَّاش[٧] إلى الإسكندريّة، وتَلْمَذَ في الفقه لأبي بكر بن خزيمة...»[٨].

---

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٢٥١)، (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٩٤).

(٢) (تاريخ نيسابور ـ طبقة شيوخ الحاكم) (ص/ ٤٠١)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٢٥١)، (الأنساب) للسمعاني (١/ ٢٤٨ ـ ٢٤٩)، (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٩٤).

(٣) (تاريخ نيسابور) (ص/ ٤٠٢)، (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٢٥٣).

(٤) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٢٥٢)، ولم أجد ترجمتَه في (تاريخ بغداد) المطبوع.

(٥) (الإكمال) لابن ماكولا (١/ ٤٣٢). (٦) المصدر السابق (٢/ ٣١٦).

(٧) (الشاش) مدينةٌ من أكبر المدن في (ما وراء النهر)، بل وراءَ نهر (سيحون)، وتُسمى الآن (طشقند)، وهي عاصمة (أوزْبَكِسْتان).

(٨) (الأنساب) للسمعاني (١/ ٢٤٨).

وقال الحافظ ابنُ عساكر (ت٥٧١هـ): «أحدُ الأئمة الرَّحَّالين، والمصنِّفين المحسِنين»[١].

وقال ياقوتُ الحَمَويُّ (ت٦٢٦هـ): «الإمام، العلامة، الفاضل، المتقن، كان مُكثِرًا من الحديثِ والرحلةِ والشيوخ، عالِـمًا بالمتون والأسانيد، أخرجَ من علوم الحديثِ ما عجَزَ عنه غيرُه، ومن تأمَّلَ تصانيفَه تأمُّلَ مُنْصِفٍ: عَلِمَ أنّ الرجلَ كان بحرًا في العلوم، سافرَ ما بين الشاش والإسكندريَّة، وأدركَ الأئمةَ والعلماءَ والأسانيدَ العالية، وأخذَ فقهَ الحديث والغوصَ[٢] على معانيه عن إمام الأئمة أبي بكر بن خُزيمة، ولازمَه، وتَلْمَذَ له، وصارت تصانيفُه عُدَّةً لأصحاب الحديث، غير أنها عزيزةُ الوجود...»[٣].

وقال عنه الحافظُ محمد بن عمر بن محمد، محب الدين ابن رُشَيْد الفهري (ت٧٢١هـ): «الإمام، الحافظ، الأوحد...»[٤].

وقال الأمير علاء الدين بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ): «الشيخ الإمام، حَسَنة الأيام، حافظ زمانه، وضابط أوانه، مَعْدِنُ الإتقان»[٥].

وقال الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ): «الإمام العلامة، الحافظ المجَوِّد، شيخُ خراسان... صاحب الكتب المشهورة»[٦].

وقال الإمام ابنُ كثير (ت٧٧٤هـ): «أحدُ الحفَّاظ الكبار المصَنِّفين المجتَهِدين، رحلَ إلى البلدان، وسمعَ الكثير من المشايخ...»[٧].

---

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٢٤٩).

(٢) في المطبوع: «والفرض»، وهو خطأ.

(٣) (معجم البلدان) للحموي (١/ ٣٢٩).

(٤) (السَّنَن الأبين) لابن رشيد الفهري (ص/ ١٣٤).

(٥) (الإحسان بترتيب صحيح ابن حِبَّان) (١/ ٩٥).

(٦) (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٩٢ ـ ٩٣)، وانظر: (تاريخ الإسلام) (٨/ ٧٣).

(٧) (البداية والنهاية) (١١/ ٢٧٦).

وقال أيضًا: «الحافظ، العلامة، صاحبُ (الأنواع والتقاسيم)، وغير ذلك من التصانيف في التاريخ والجرحِ والتعديل»[١].

وقال الحافظُ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ): «أحدُ المصنِّفين، من أئمة الحديث»[٢].

وقال ابنُ العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ): «العالِـم الحَبْر، والعلامة البحر... كان حافظًا ثَبْتًا، إمامًا حجةً، أحد أوعية العلم، صاحب التصانيف...»[٣].

هذه بعضُ أقوال الأئمةِ في الإمام ابن حِبَّان، وهي تدلُّ على مكانته في العلم عمومًا، وفي علم الحديث والفقه خصوصًا، رحمَ الله الإمامَ أبا حاتم بن حِبَّان، وأسكَنه فسيحَ جناته.



(١) (طبقات الفقهاء الشافعيِّين) (١/ ٢٩٠).

(٢) (التقييد والإيضاح) (ص/ ١٤٩).

(٣) (شذرات الذهب) له (٤/ ٢٨٥).

الباب الثاني

صحيح الإمام ابن حِبَّان

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بصحيح الإمام ابن حِبَّان، ورُواتِه، ومكانتِه، والموازنةُ بينه وبين غيرِه من الصِّحاح.

الفصل الثاني: منهجُ الإمام ابن حِبَّان في (صحيحه).

الفصل الأول
التعريف بصحيح الإمام ابن حِبَّان، ورُواتِه، ومكانتِه، والموازنةُ بينه وبين غيرِه من الصِّحاح.

وفيه خمسةُ مباحث:

المبحث الأول: التعريف بصحيح الإمام ابن حِبَّان.

المبحث الثاني: رُواة صحيح الإمام ابن حِبَّان.

المبحث الثالث: مكانةُ صحيح الإمام ابن حِبَّان، وعناية العلماء به.

المبحث الرابع: موازنة بين صحيح الإمام ابن حِبَّان، وصحاح: البخاري ومسلم وابن خزيمة وأبي عوانة.

المبحث الخامس: طبعات صحيح الإمام ابن حِبَّان.



المبحث الأول

التعريف بصحيح الإمام ابن حِبَّان

وفيه أربعةُ مطالب:

المطلب الأول

اسم الكتاب

لم يصرِّح الإمامُ ابنُ حِبَّان بتسميةِ هذا الكتاب الكبير، مع أنه لا يكادُ يؤلِّف كتابًا أو كُتَيِّبًا إلا ويُصَرِّحُ باسمه، وأقدمُ مَن ذكرَه بالاسم هو الحافظُ أبو سعد الإدريسي (ت٤٠٥هـ) حيث قال: «صنَّفَ (المسندَ الصحيح) و(التاريخ)...»[(١)]، وقال السمعانيُّ (ت٥٦٢هـ) عن الكتاب: «الجامع الصحيح، المعروف بالتقاسيم»[(٢)].

وسمَّاه الإمامُ ابنُ عساكر (ت٥٧١هـ) وكذلك مرتِّبُه الأميرُ علاءُ الدين ابنُ بلبان (ت٧٣٩هـ): (التقاسيم والأنواع)[(٣)]، ولم ينسب التسميةَ للمؤلِّف، على أنَّ بعضَ المتأخرين جزموا بنسبةِ ذلك الاسم إلى المؤلِّف[(٤)]، ولم أعثر على تصريحٍ من الإمام ابن حِبَّان بذلك، إلَا أنه

---

(١) (تاريخ مدينة دمشق) (٥٢/ ٢٥١)، (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ٩٤).

(٢) (التحبير في المعجم الكبير) (١/ ٣٨).

(٣) انظر: (معجم البلدان) (١/ ٣٣١)، مقدمة (الإحسان) (١/ ٩٥)، وسيأتي بيانُ هذه (التقاسيم والأنواع) في كلام الإمام ابن حِبَّان عند الحديثِ عن ترتيب صحيحِه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

(٤) جزمَ بذلك السيوطيُّ في (تدريب الراوي) (١/ ١٠٩)، وانظر: (شرح الألفية) للعراقي =

وصفَ محتوياتِ (صحيحِه)، وبيَّنَ طريقةَ ترتيبِه، ومن ذلك أُخِذَ اسمُه، وأطلِقَ عليه «التقاسيم والأنواع»، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «..ولأنَّا قصَدنا في نَظْم السُّنَنِ حذوَ تأليفِ القرآن؛ لأنَّ القرآنَ أُلِّفَ أَجْزاءً، فجَعلْنا السُّنَنَ أقسامًا بإزاءِ أجْزاءِ القرآن.

ولَـمَّا كانت الأجزاءُ مِن القرآنِ كُلُّ جزءٍ منها يَشتمِلُ على سُوَرٍ: جَعَلْنا كلَّ قسم مِن أقسامِ السُّنَنِ يَشتَمِلُ على أنواع، فأنواعُ السُّنَنِ بإزاءِ سُوَرِ القرآن»[1].

وهذا الاسمُ (التقاسيم والأنواع) أشهرُ أسمائه عند مَن يتحدَّث عن الكتاب في كتب مصطلح الحديث والأثبات والمشيخات[2].

وسمَّاه بعضُهم (مسند أبي حاتم)[3]، على أنّ الاسمَ الأشهرَ على ألسنة الناس هو (صحيح ابن حِبَّان)[4]، وذلك بالنظرِ إلى المؤلِّفِ وشرطِه في الكتاب، حيث اشترطَ الصحةَ فيه.

أمَّا الاسمُ الذي صُدِّرت بها النسخُ الخطية فهو: «المسندُ الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير قطعٍ في سندها، ولا ثبوتِ جرحٍ في ناقليها»[5]، وهذا يُفيدُ أنَّ ما ذُكِرَ سابقًا مفرَّقًا يُشكِّلُ بمجموعِه اسمَ

= (١/ ٥٤).

(١) (صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان) (١/ ١٥٠).

(٢) انظر: (برنامج الوادي آشي) (ص/ ٢٠١)، (حصر الشارد من أسانيد محمد عابد) (١/ ٢٠٨).

(٣) انظر: (برنامج الوادي آشي) (ص/ ٢٠١)، حيث سمّاه بهذا الاسم، ثم قال: «ويُعرَف أيضًا بالتقاسيم والأنواع».

(٤) وبه سمَّاه الحافظُ ابنُ حجر في (المجمع المؤسس) (ص/ ١٦٨)، وقال في (ص/ ٤٣): «صحيح أبي حاتم محمد بن حِبَّان البستي».

(٥) يُنظر عنوان نسخة دار الكتب المصرية، في مقدمة تحقيق (الإحسان) (١/ ٨٠)، وفي (١/ ٢٢) من (صحيح ابن حبان) ـ الأصل ـ.

الكتاب، وأنَّ الاسمَ الكاملَ للكتاب هو ما ذُكِر، وهذا الاسمُ أقربُ إلى أن يكون سمَّاه به مؤلِّفُه؛ لأنّ كلامَه في المقدمة يدلُّ على هذا الاسم، فممَّا قاله أيضًا في المقدمة ـ إضافةً إلى ما سبق ـ: «ثم نُمْلي الأخبارَ بألفاظِ الخطاب، بأشْهَرِها إسنادًا، وأَوْثَقِهَا عِمَادًا، مِن غَيرِ وُجُودِ قطعٍ في سَنَدِها، ولا ثُبُوتِ جَرْحٍ في ناقِلِيهَا»[1].

بل جزمَ العلامةُ الشيخ أحمد شاكر في مقدمتِه للجزءِ الذي حقَّقه من (الإحسان) أنَّ هذا الاسمَ هو الذي سمَّاه المؤلِّفُ به[2].

هذا بالنسبةِ إلى الأصل (صحيح ابن حِبَّان)، أمَّا ترتيب الأمير علاء الدين بن بلبان: فقد اختلفَ صنيعُ المحقِّقين للكتاب، فبينما سمَّاه الشيخ أحمد شاكر (صحيحَ ابن حِبَّان)[3]؛ سمَّاه الشيخ شعيب الأرنؤوط (الإحسان)، وهو الاسمُ الذي سمَّاه به المرتِّبُ ـ الأمير ابن بلبان ـ، ولكنه رجعَ في الطبعات اللاحقة فسمَّاه بـ«صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان»، وهو الذي صنعَه ـ أيضًا ـ العلامةُ الشيخ الألباني، حيث سمَّى عملَه: «التعليقات الحِسان على صحيح ابن حِبَّان».

وهذا مناسبٌ للجمع بين اسم الأصل، واسمِ المرتِّب، ولكن

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٠٤).

(٢) (صحيح ابن حِبَّان) ـ طبعة الشيخ شاكر ـ (١/ ٩ ـ ١٠).

(٣) قال رَحِمَهُ اللهُ مبرِّرًا لهذه التسمية: «أما بعد: فهذا (صحيح ابن حِبَّان)، وهو الاسمُ الذي اخترتُه له، وإن لم يكن أحدَ الاسمَين اللذَين أطلقَهما عليه المؤلِّفان، فإنَّ لكتابنا هذا ـ كما عرفت ـ مؤلِّفَين: أحدُهما الراوي والجامع والمختار، والمصنِّفُ على نمطٍ معيَّنٍ ونظام مبتَدَع، والآخرُ المرتِّبُ على الوضع الحاليِّ على الكتب والأبواب، التي صنِّفَت عليها أكثرُ دواوين العلم...
وإنما اخترتُ هذا الاسم (صحيح ابن حِبَّان) دون الاسمَين الآخرَين؛ لأنه المطابق للكتابِ على الحقيقة، فعلى أيِّ ترتيبٍ كان فهو (صحيحُ ابن حِبَّان)، وهو الاسمُ الأشهرُ والأسْيَرُ على ألسنةِ المحدِّثين والفقهاء والـمُخَرِّجين وعلى ألسنةِ الناس كافة» (صحيح ابن حِبَّان) (ص/٨).

الأنسب، بل والأصحُّ من ذلك: أنْ لو وَضعَ الطابعون عنوانَ الكتابِ الأصليِّ كاملًا [المسندُ الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير قطعٍ في سندها، ولا ثبوتِ جرحٍ في ناقليها] على غلاف الكتاب في أسفل عنوانِ ترتيبِه بخطٍّ أصغر حجمًا من خطِّ العنوان، وبين قوسين؛ للدلالةِ على أنه ليس هو عنوان الكتاب، ولَكانوا بذلك محسِنين؛ لأنهم بهذا الفعل يكونون قد بيَّنوا اسمَ الكتاب بعد الترتيب، مع إحياء اسم الكتاب الأصليِّ؛ حفاظًا عليه من الضياع والنسيان[١].

فالراجحُ ـ والله تعالى أعلم ـ أنّ اسمَ الكتاب هو: «المسندُ الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير قطعٍ في سندها، ولا ثبوتِ جرحٍ في ناقليها»، وهذا العنوانُ قريبٌ من اسم (صحيح ابن خزيمة)، الذي سمَّاه مؤلِّفُه: «مختصَرُ المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ ﷺ»، وصدَّرَ كثيرًا من كتبِ صحيحِه بقوله: «مختصَرُ المختصر من المسند الصحيح عن النبيِّ ﷺ، بنقل العدل عن العدل، موصولًا إليه ﷺ، من غير قطعٍ في أثناء الإسناد، ولا جرحٍ في ناقلي الأخبار»[٢].

وهذا التقارُبُ في اسمَي الكتابَين ليس غريبًا؛ فابنُ حِبَّان من أكابر تلاميذ ابن خزيمة، بل ممن تأثَّرَ به تأثُّرًا ظاهرًا[٣]، وتأثُّرُه به في (صحيحه) واضحٌ لمن قارنهما في التراجمِ والتعليقات.

* * *

(١) انظر: (العنوان الصحيح للكتاب: تعريفه وأهميَّتُه، وسائلُ معرفتِه وإحكامِه، أمثلةٌ للأخطاء فيه)، للدكتور الشريف حاتم بن عارف العوني (ص/ ٦٧ ـ ٦٨).

(٢) انظر: (المدخل إلى صحيح ابن خزيمة) (ص/ ١٢٥).

(٣) انظر: (مناهج المحدِّثين) للدكتور سعد الحميِّد (ص/ ١٦٠).

المطلب الثاني
سبب تأليفِه للصحيح

ذكرَ الإمامُ ابنُ حِبَّان أنّ الذي دعاه إلى تأليف صحيحه أمران:

الأول: ما رآه من كثرة طرق الأخبار، وقِلَّةِ معرفة الناس بالصحيحِ منها.

الثاني: اعتمادُ الناس على ما في الكتب، دون حفظها.

فدفعَه ذلك إلى تمييزِ الصحيح من الضعيف، وترتيبِه على نحوٍ يُسَهِّلُ حفظَ تلك الأحاديث.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنِّي لَـمَّا رأيتُ الأخبارَ طُرُقُها كَثُرَت، ومعرفةُ النَّاسِ بالصَّحيحِ منها قَلَّتْ، لاشتِغَالِـهم بِكِتْبَةِ الموضوعات، وحِفْظِ الخطأ والمقلوبات، حتى صارَ الخبرُ الصَّحيحُ مهجُورًا لا يُكتَب، والمنكرُ المقلوبُ عزيزًا يُستَغْرَب، وأنَّ مَن جمعَ السُّنَنَ من الأئمة المرضِيِّين، وتكَلَّمَ عليها من أهل الفقهِ والدين؛ أمعَنوا في ذِكْرِ الطُّرُقِ للأخبار، وأكثرُوا مِن تكرارِ المُعادِ للآثار؛ قصدًا منهم لتحصيلِ الألفاظِ، على مَن رامَ حفظَها مِنَ الحفاظ، فكان ذلك سببَ اعتماد المتعلِّم على ما في الكتاب، وتركِ المقتبسِ التحصيلَ للخطاب.

فتدبَّرْتُ الصِّحاحَ لأسَهِّلَ حفظَها على المتعلِّمين، وأمعَنْتُ الفكرَ فيها لئلا يصعُبَ وَعْيُها على المقتَبِسين، فرأيتُها تنقَسِمُ خمسةَ أقسامٍ متساوية، متَّفقةِ التقسيمِ غيرِ متنافية...»[1].

فالسببُ الذي دعا الإمامَ ابنَ حِبَّان هو ما رآه من انصراف الناس عن صِحاحِ السنن، وإيرادِهم للغثِّ والضعيفِ من الأحاديث والمناكير

---

(١) (مقدمة صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٠٢).

والبواطيل، فغيرةً منه على سنةِ النبيِّ ﷺ ألَّفَ هذا الصحيح.

وليس هذا فقط، بل أرادَ أيضًا أن يَحملَ الناسَ على حفظ السنن، وأنه لا بدَّ أن نَرجِعَهم إلى المنهج الصحيح الذي كان عليه العلماءُ السابقون[1].

ولكن هل حصلَ مقصودُ الإمام ابن حِبَّان من الأمرين، وسُلِّمَ له أنَّ ما أودعَه في كتابه (الصحيح) كلُّه صحيح؟

هذا ما ستأتي الإجابةُ عليه في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى.

وهل ساهَمَ ترتيبُه البديعُ في تسهيل حفظِ أحاديث النبيِّ ﷺ؟

هذا ما ستأتي الإجابةُ عليه عند الحديثِ عن ترتيبِه ـ إن شاء الله تعالى ـ.

المطلب الثالث

موضوع (صحيح الإمام ابن حِبّان) ومحتوياتُه

كتابُ الإمام ابن حِبَّان أقربُ شبهًا بكتاب شيخِه إمامِ الأئمةِ الإمام ابن خزيمة، كما أنّ (صحيح ابن خزيمة) أقربُ شَبَهًا بكتابِ شيخِه إمامِ المحدِّثين الإمامِ البخاري، فكما أنّ البخاريَّ أرادَ أن يجمعَ في كتابِه بين الأحاديث الصحيحة، واستنباطِ المسائل الفقهيَّةِ منها: كذلك أرادَ تلميذُه ابنُ خزيمة وتلميذُ ابن خزيمة ابنُ حِبَّان أن يكون كتاباهما جامعَين بين الأمرين.

فموضوعُ كتاب (صحيح الإمام ابن حِبَّان) أساسًا هو الأحاديثُ الصحيحةُ الثابتةُ عن رسول الله ﷺ، وهذا واضحٌ من اسم الكتاب، حيث ذكرنا أنَّ اسمَ الكتابِ هو «المسنَدُ الصحيحُ على التقاسيمِ

(١) انظر: (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميِّد (ص/ ١٦١).

والأنواع، من غيرِ قطعٍ في سنَدِها، ولا ثبوتِ جَرْحٍ في ناقِلِيها».

كما أنه واضحٌ مما ذكرَه في مقدمة (صحيحه)، حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإنِّي لَـمَّا رأيتُ الأخبارَ طُرُقُها كَثُرَت، ومعرفةُ النَّاسِ بالصَّحيحِ منها قَلَّتْ؛ لاشتِغَالِـهم بِكِتْبَةِ الموضوعات، وحِفْظِ الخطأ والمقلوبات، حتى صارَ الخبرُ الصَّحيحُ مهجُورًا لا يُكتَب، والمنكرُ المقلوبُ عزيزًا يُستَغْرَب، وأنَّ مَن جمعَ السُّنَنَ من الأئمة المرضِيِّين، وتكَلَّمَ عليها من أهل الفقهِ والدين؛ أمعَنوا في ذِكْرِ الطُّرُقِ للأخبار، وأكثرُوا مِن تكرارِ المُعادِ للآثار؛ قصدًا منهم لتحصيلِ الألفاظِ على مَن رامَ حفظَها مِنَ الحفاظ، فكان ذلك سببَ اعتماد المتعلِّم على ما في الكتاب، وتركِ المقتبسِ التحصيلَ للخطاب.

فتدبَّرْتُ الصِّحاحَ لأسَهِّلَ حفظَها على المتعلِّمين، وأمعَنْتُ الفكرَ فيها لئلا يصعُبَ وَعْيُها على المقتَبِسين، فرأيتُها تنقَسِمُ خمسةَ أقسامٍ متساوية، متَّفقةِ التقسيمِ غيرِ متنافية...»[١].

فعنايةُ الإمام ابن حِبَّان ـ كما هو حالُ شيخِه وشيخِ شيخِه ـ موجَّهةٌ من حيث المبدأ إلى جمع الأحاديثِ الصحيحةِ، ولكنه مع ذلك أرادَ أن يودِعَه استنباطَ المسائلِ الفقهيَّة من تلك الأحاديث.

وما ذكرتُه في (المدخل إلى صحيح البخاري)، ثم في (المدخلِ إلى صحيح ابن خزيمة) فيما يتعلقُ بالموضوع والمحتوى ينطبقُ من حيث المبدأ على (صحيح ابن حِبَّان)، فيمكن القولُ بأنه كان الغرضُ الأساسيُّ لتصنيف (صحيح ابن حِبَّان) أمرين:

الأمر الأول: انتخابُ جملةٍ من الأحاديث الصحيحةِ في الفقه والعقائد والرقاقِ وغيرِها مما اشتملَ عليه (صحيحُ ابن حِبَّان)، حتى يُضافَ إلى

(١) مقدمة ابن حِبَّان لصحيحه (١/ ١٠٢ ـ ١٠٣).

مجموعات (الصِّحاح)، التي أرادَ مؤلِّفوها أن تكون نَبْعًا صافيًا للسنة النبوية، يستقي منه الناسُ في سائر الأعصار والأمصار، ومن هذا الباب تحرَّى الإمامُ ابنُ حِبَّان في اختيار الأحاديث التي يودِعُها صحيحَه أشدَّ التحرِّي، واحتاطَ في ذلك أشدَّ الاحتياط، وتمَّ له هذا الأمرُ على حسب نبوغِه في الحديثِ، وبذلك حازَ شرف أن يكون كتابُه من أهمِّ كتب السنة النبوية، التي أرادَ أصحابُها تجريدَ الصحيح فقط.

الأمر الثاني: استنْباطُ المسائلِ الفقهية، واستخراجُ النِّكات الحكمية.

وهذا الغرضُ قد استوقفَ ابنَ حِبَّان طويلًا حتى يختارَ له الإطارَ الأنسب، والطريقة المثلى، التي تكفُلُ له الجمعَ بين جمع الأحاديثِ الصحيحةِ وفقهِها.

فإذا كان البخاريُّ وتلميذُه ابنُ خزيمة وغيرُهما من الأئمة قد اختاروا طريقةَ تقسيمِ مؤلَّفاتِهم إلى كتب، وتقسيمِ الكتبِ إلى أبواب؛ فإنَّ تدبُّرَ ابن حِبَّان في مجموع سُنةِ النبيِّ ﷺ هداه - بعد فضل الله تعالى - إلى طريقةٍ تؤدِّي هذا الغرضَ من نواحٍ عدة، وتلك هي بناءُ كتابه على التقاسيم والأنواع التي سبقَ الحديثُ عنها.

وقد أشارَ رَحِمَهُ اللهُ إلى أنّ طريقةَ ترتيبِه لكتابه تهدِفُ إلى أمرين:

أولهما: تقديمُ الفهم الراجح لِـمَا اختُلِفَ في معناه من الأحاديث.

وثانيهما: تسهيلُ فهم الأحاديث عمومًا، وخاصة الأحاديث التي صعُبَ على أكثر الناسِ فهمُها، وأشكلَ عليهم بغية القصدِ منها.

وذلك كلُّه لتفقيهِ الناسِ في سنة النبيِّ ﷺ[1].

---

(١) انظر: (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٤٩).

فإدراجُ الحديثِ تحت أيِّ قسمٍ من الأقسام يُعينُ القارئَ في فهم بابِ الحديث، ثم إدراجُه تحتَ نوعٍ معيَّن: يُعينُ على فهم المرادِ منه أكثر.

ثم إنّ الإمامَ ابنَ حِبَّان لم يكتفِ بذلك، بل ترجمَ للأحاديثِ، لِيُقَرِّبَ للقارئ المعنى المقصودَ بالحديثِ، والفقهَ الذي يُستَنبَطُ منه بكلِّ هذه الوسائل.

ولاهتمامِه بهذا الغرض: قد يُطيلُ في التراجمِ حتى يُحقِّقَ به هذا الهدفَ النبيل.

مقارنةٌ مختَصَرةٌ
بين صحاح: البخاري، وابن خزيمة، وابن حِبَّان
في الاهتمام بالفقه

ذكرتُ أنّ الأئمةَ الثلاثةَ أرادوا تحقيقَ هذه الغاية (الجمع بين الحديثِ والفقه)، ووُفِّقوا فيها إلى حدٍّ كبير.

١ ـ أمَّا الإمامُ البخاريُّ فقد حقَّقَ هذا الغرضَ بذكر الآيات القرآنية في التراجم؛ لتقويةِ ما يذهب إليه وما يترجِمُ له، واسْتأنسَ أحيانًا بأحاديثَ ليست على شرطِه، فذَكرَها في الترجمةِ محذوفةَ الأسانيدِ معلَّقةً، متَّبِعًا في ذلك منهَجًا دقيقًا عُرِفَ به، واسْتأنَسَ أحيانًا في تراجِمِه بالموقوفات والمقطوعاتِ والآثارِ عن السلف، اهتمامًا منه بهذا الغرض الثاني.

٢ ـ وإذا كان البخاريُّ قد حقَّقَ هذا الغرضَ بتلك الطرق، مع أنه يختصرُ جدًّا في الترجمة، بل قد يكون في اختصارِه إشاراتٌ دقيقة شَغَلَتْ أذهانَ الشرَّاح؛ فإنّ تلميذَه ابنَ خزيمة قد حقَّق هذا الهدفَ بشيءٍ من التطويل؛ ليتولَّى التوضيحَ بنفسه، ولا يتركَ شيئًا من اللَّبْس حول ما يريد أن يوضِّحَه.

وهذا الأمرُ استَدْعَى من الإمامِ ابنِ خزيمة ذِكْرَ أحاديث ضعيفةٍ ليست على شرطه على الإطلاق، وهو يبيِّنُ حالها في الأغلب الأعمِّ، وقد بُيِّنَ ذلك في موضعِه[1]، فـ«صحيحُ الإمام ابن خزيمة» كما أنه يَشتمِلُ على الأحاديثِ الصَّحيحةِ التي هي موضوعُ الكتاب: فهو يَشتَمِلُ أيضًا على بعض الأحاديث الضعيفة، أوردَها لأسبابٍ فقهيةٍ بحتة، مع أنها ليست على شرطِه.

وبذلكَ جمعَ الإمامُ ابنُ خزيمة رَحِمَهُ اللهُ في كتابه (مختصر المختصر) بين الرِّوايةِ والدِّراية، بين حِفظِ سنةِ رسولِ الله ﷺ وفَهْمِها، كما هو حالُ شيخه الإمام البخاريِّ رَحِمَهُ اللهُ.

٣ ـ أمَّا الإمامُ ابنُ حِبَّان: فقد حقَّقَ هذا الغرضَ بإرجاع جميع السُّنَن إلى تقاسيمَ وأنواعِ أصوليَّةٍ تضبطُ المرادَ منها وفقهَها بشكلٍ أضيقَ، ثم أضافَ إلى ذلك التراجمَ التي عقدَها للأحاديث، ثم لم يكتَفِ بذلك في كثيرٍ من الأحاديث، بل تبعَ شيخَه ابنَ خزيمة فعلَّقَ عليها بتعليقاتٍ تطولُ أو تقصرُ حسب المكان، وبذلك يكادُ يكونُ قد قدَّمَ فقهًا كاملًا للأحاديث حسب فهمِه رَحِمَهُ اللهُ.

إلا أنه يختلفُ عن الإمامَين: البخاريِّ وتلميذِه ابنِ خزيمة؛ في أمرين:

الأول: لم يذكُر الأحاديثَ التي ليست على شرطِه للغرض الفقهي، كما هو حالُ الإمامَين؛ لأنَّ مساحةَ بيان فقه الأحاديثِ عنده أوسع مقارنةً بالشيخَين؛ بفضل ما اخترَعَه من الترتيب الدقيق.

الأمرُ الثاني: لم يلْجأْ إلى تقطيع الأحاديث، وتكرارِها حسب الموضوعات، بل ذكرَ أنه يتجَنَّبُ تكرارَ الأحاديث إلا في موضعَين: قال

---

(١) انظر: (المدخل إلى صحيح ابن خزيمة) (ص/ ٢١٥ ـ ٢٣٣).

رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأتنَكَّبُ عن ذكرِ الـمُعادِ فيه إلَّا في موضعَين: إمَّا لزيادةِ لفظةٍ لا أجدُ منها بدًّا، أو للاستِشْهادِ به على معنًى في خبرٍ ثانٍ، فأمَّا في غير هاتَين الحالتين: فإنِّي أتنكَّبُ ذكرَ المُعادِ في هذا الكتاب»[١].

وقد استطاعَ ابنُ حِبَّان أن يحتفظَ بمزيَّةٍ اشتُهِرَ بها الإمامُ مسلمٌ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهي أنه لا يكَرِّرُ الأحاديث في الغالب، بل يذكرُ طرقَها في موضعٍ واحد، أمَّا المتن: فيختارُ من ألفاظِ الرواة أجمعَها، كما أنه في الأسانيد يُقَدِّمُ ـ في الغالب ـ أقواها عنده، وقد أشارَ الإمامُ ابنُ حِبَّان إلى سلوكِه نفسَ الطريقة، حيث قال: «ثم نُملي الأخبارَ بألفاظ الخطاب، بأشهَرِها إسنادًا، وأوثَقِها عمادًا...»[٢].

كما نجدُ عند الإمامِ ابنِ حِبَّان ميزةً يَكادُ يَنفرِدُ بها الإمامُ النَّسائيُّ من بين أصحابِ الكتب السِّتَّة، وهي الاهتمامُ بالعِلَلِ والصناعة الحديثيَّةِ من خلال تراجم الأبواب، فنجدُه يَعقِدُ أبوابًا لِنَفْيِ التفرُّدِ عن الرُّواة.

وستأتي الإشارةُ إليها عند الحديثِ عن منهجِه في تراجِمِ الأبواب.

وقد ذكرَ المعنيون بصحيح البخاري[٣] أنّ البخاريَّ قد حقَّقَ هدَفَين نبيلَين في كتابه على أكمل وجه:

أولهما: جمعُ الأحاديث وتمييزُها عمَّا يُزاحمُها من الاستنباطات والآراء الفقهية، وبذلك صارَ كتابُه مصدرًا مهمًّا من مصادر الحديث.

والثاني: الاستنباطات الفقهِيَّة من الأحاديث، مع عدم خلطها بتلك الأحاديث، بل إيرادها في التراجم خاصة، وبذلك صارَ كتابُه من أهمِّ مصادر كتب الفقه.

---

(١) مقدمة (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٦٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٠٤).

(٣) انظر: (المتواري على تراجم أبواب البخاري) لابن المُنَيِّر (ص/ ٣٨ ـ ٣٩).

وما ذكروه صحيحٌ ودقيق[١]، وهو ينطبقُ أيضًا على (صحيح الإمام ابن حِبَّان) ـ كما ينطبقُ أيضًا على صحيحِ شيخِه ابنِ خزيمة، وعلى كلِّ مَن سارَ على هذا المنهج، باستثناءِ التعليقات والشروح الكثيرة والطويلة، التي نجدُها عند ابن خزيمة وتلميذِه ابنِ حِبَّان، ولا نجدُها عند الإمام البخاريِّ.

والتفاوتُ بين هذه الكتب في الهدفين (الحديث والفقه) يكون حسب تمكُّنِهم من الأمرين، فالبخاريُّ ـ مثلًا ـ قد حازَ في ذلك النصيبَ الأوفر، ومَن بعده حازوا من ذلك كلٌّ حسب مكانته، والناظرُ في الترتيب المبدع الدقيق لصحيح ابن حِبَّان، وإلى تراجمِه: لا يسعُه سوى الإشادة بدقَّة تراجمِه، وتفنُّنِه فيها، كما سيأتي بيانُه بإذن الله تعالى.

المطلب الرابع
ترتيب (صحيح الإمام ابن حِبّان) وأقسامه

وفيه مقامان:

المقام الأول: عرضُ ترتيب (صحيح الإمام ابن حِبَّان):

لا شكَّ أنَّ الإمامَ ابنَ حِبَّان ألَّفَ (صحيحَه) وقد سُبق بمدوَّناتٍ كثيرةٍ في الحديث النبويِّ، وأغلبُ تلك المؤلَّفات والأصول مرتَّبةٌ حسب الأبواب الفقهيَّة، وبعضُها حسب المسانيد، كما يظهرُ أنّ اهتمامَ أولئك المؤلِّفين يختلف من حيث التركيزُ من شخصٍ إلى آخر، فاهتمامُ الإمام البخاريِّ كان منصَبًّا على الناحية الفقهيَّة، فأرادَ الجمعَ بين الحديثِ والفقه، واهتمامُ الإمام مسلم كان منصَبًّا على الناحية الحديثيَّة، فجمعَ طرقَ الحديث الواحد، وانتقى أوضحَ المتون.

---

(١) انظر: (المدخل إلى صحيح الإمام البخاري) (ص/١٠٩ ـ ١١٠).

أمّا الإمامُ ابنُ حِبَّان فقد اختطَّ لنفسِه طريقةً غريبةً لم يسلكها أحدٌ قبله، كما أنَّ أحدًا لم يتابعْه عليها، وهي طريقةٌ تدلُّ على عبقريَّتِه من ناحية، وعلى مدى جهده في التدبُّرِ والإحصاء للسنن، ليصلَ إلى طريقةٍ تجمعُها تحت أقسامٍ وأنواع معدودة.

يقولُ رَحِمَهُ اللهُ واصفًا طريقتَه في تأليف تقاسيمِه وأنواعِه:

«وإنِّي لَـمَّا رأيتُ الأخبارَ طُرُقُها كَثُرَت، ومعرفةُ النَّاسِ بالصَّحيحِ منها قَلَّتْ... فتدبَّرْتُ الصِّحاحَ لأسَهِّلَ حفظَها على المتعلِّمين، وأمعَنْتُ الفكرَ فيها لئلا يصعُبَ وَعْيُها على المقتَبِسين، فرأيتُها تنقَسِمُ خمسةَ أقسامٍ متساوية، متفقةِ التقسيمِ غيرِ متنافية.

فأوَّلُها: الأوامِرُ التي أمرَ الله عِبادَه بها.

والثَّاني: النَّواهِي التي نَهى الله عِبادَه عنها.

والثالث: إخبارُه عَمَّا احْتِيجَ إلى مَعْرِفتِها.

والرَّابع: الإبَاحاتُ التي أُبِيحَ ارْتِكابُها.

والخامس: أفعَالُ النبيِّ ﷺ التي انفرَدَ بفِعْلِها.

ثمَّ رأيتُ كلَّ قسم منها يَتَنَوَّعُ أنواعًا كثيرةً، ومن كلِّ نوعٍ تَتَنَوَّعُ علومٌ خطيرةٌ، ليسَ يَعقِلُها إلَّا العالِـمون، الذين هُمْ في العلمِ راسِخُون، دُونَ مَن اشتَغَلَ في الأصولِ بالقياسِ الـمَنْكُوس، وأمْعَنَ في الفروع بالرأيِ المنْحُوس.

وإنما نُملي كلَّ قسم بما فيه من الأنواع، وكلَّ نوع بما فيه من الاختراع، الذي لا يَخفى تحضيرُه على ذوي الـحِجا، ولا تتعذَّرُ كيفيَّتُه على أولي النُّهى»[1].

---

(١) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٠٢ ـ ١٠٤).

مما سبقَ يتضِحُ أنّ الإمامَ ابنَ حِبَّان يؤكِّد أنّ السُّنَنَ إنما هي خطابٌ تكليفي، وأنّ على كلِّ مسلمٍ مكلَّف أن يتعرَّف عليها ليعملَ بما فيها، وأنه ليس المقصودُ الأهمُّ من السُّنَن جمعَها وتكثيرَ طرقِها.

بيدَ أنه شاهَدَ انصرافَ الناس عن السُّنن، وعدمَ معرفةِ أكثرِهم كيفيَّةَ الاستنباطِ منها والتفريعِ عليها، ففكَّرَ في طريقةٍ متميِّزةٍ عن كلِّ مَن سبَقَه، يُصَنِّفُ فيها السُّنَنَ تصنيفًا يَعتمدُ على الاستنباط الصحيح منها، دون الاعتماد على القياس المعكوس والرأي المنحوس، ليبيِّنَ أنّ في السنن غِنًى عن كلِّ هذا الخوضِ في الأقيسةِ البعيدةِ، التي يسلكُها الكثيرون، دون البحثِ عن السنن الواردةِ في المسائل التي يريدون التوصُّلَ إلى الحكم الشرعيِّ فيها[1].

أمَّا القسمُ الأول، وهو قسمُ الأوامر:

فقد تنوَّعَ عند الإمام ابن حِبَّان إلى مائةٍ وعشرةِ أنواع، قال رَحِمَهُ اللهُ:

«تدبَّرتُ خطابَ الأوامرِ عن المصطفى ﷺ لاستِكْشَافِ ما طَوَاه في جَوَامِعِ كَلِمِه؛ فرأيتُها تدورُ على مائةِ نوعٍ وعَشرةِ أنواع، يَجِبُ على كلِّ مُنْتَحِلٍ للسُّنَنِ أن يَعرِفَ فُصُولَها، وكُلِّ منسوبٍ إلى العِلم أن يَقِفَ على جوامِعِها، لِئَلَّا يضعَ السننَ إلَّا في مواضِعِها، ولا يُزِيلَها عن موضعِ القَصْدِ في سُنَنِها».

وذكرَ أنّ النوعَ الأولَ هو: «لفظُ الأمرِ الذي هو فَرْضٌ على المخاطَبين كافةً، في جميع الأحوال، وفي كلِّ الأوقات، حتى لا يسعَ أحدًا منهم الخروجُ منه بحال».

والنوعُ الثاني: «ألْفاظُ الوَعْدِ التي مُرادُها الأوامِرُ باستعمالِ تلك

(١) انظر: (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) للشيخ عداب الحمش (١/ ٣٨٩).

الأشياء»[١].

وهكذا إلى تمام أنواع الأوامر.

وأمّا القسمُ الثاني، وهو قسمُ النواهي:

فوصفَه ابن حِبَّان بقوله:

«وقد تَتَبَّعتُ النواهيَ عن المصطفَى ﷺ وتدبَّرْتُ جوامعَ فصولها، وأنواع وُرُودِها؛ لأنَّ مَجْراها في تَشَعُّبِ الفُصول، مَجرى الأوامرِ في الأصول، فرأيتها تدور على مائةِ نوع وعشرة أنواع.

النوعُ الأول: الزَّجْرُ عن الاتِّكالِ على الكتاب، وتَرْكِ الأوامِرِ والنَّواهي عن المصطفى ﷺ.

النَّوع الثاني: ألفاظُ إعلامٍ لأشياء وكيفيَّتِها، مرادُها الزجرُ عن ارتكابها».

وهكذا إلى آخر أنواع النواهي[٢].

وأمّا القسم الثالث، وهو قسمُ الإخبار:

فقال عنه رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وأما إخبارُ النبيِّ ﷺ عَمَّا احْتِيْجَ إلى مَعرِفتِها: فقد تأَمَّلْتُ جوامعَ فصولها وأنواعَ ورُودِها؛ لأسَهِّلَ إدراكَها على مَن رامَ حفظَها؛ فرأيتُها تدُورُ على ثمانين نوعًا.

النوع الأول: إخباره ﷺ عن بَدْءِ الوحي وكيفيَّتِه.

النوع الثاني: إخبارُه ﷺ عمَّا فُضِّلَ به على غيره من الأنبياء،

---

(١) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٠٥).

(٢) المصدر السابق (١/ ١١٩).

صلواتُ الله عليه وعليهم...».

وهكذا إلى آخر أنواع الإخبار[١].

وأَمَّا القسم الرابع، وهو قسمُ الإباحات:

فقال رَحِمَهُ اللهُ عنه:

«وقد تفقَّدتُ الإباحاتِ التي أبيحَ ارتكابُها ليُحيطَ العلمُ بكيفيةِ أنواعها، وجوامع تفصيلِها بأحوالها، ويَسْهُلَ وَعْيُها على المتعلِّمين، ولا يَصعُبَ حفظُها على المقْتَبِسين؛ فرأيتُها تدورُ على خمسين نوعًا.

النَّوع الأولُ منها: الأشياءُ التي فعلَها رسولُ الله ﷺ، تؤدِّي إلى إباحة استعمالِ مثلها.

النوع الثاني: الشيءُ الذي فعلَه ﷺ عند عدمِ سببٍ، مباحٌ استعمالُ مثلِه عند عدمِ ذلك السبب...».

إلى آخر أنواع الإباحات[٢].

وأمّا القسم الخامس من السُّنن، وهو قسم الأفعال:

فقد قال رَحِمَهُ اللهُ عنه:

«وأما أفعالُ النبيِّ ﷺ: فإنِّي تأمَّلْتُ تفصيلَ أنواعها، وتدبَّرْتُ تقسيمَ أحوالها؛ لِئَلَّا يَتَعَذَّرَ على الفُقهَاءِ حفظُها، ولا يَصعُبَ على الحفَّاظِ وَعْيُها؛ فرأيتُها تدُورُ على خمسين نوعًا:

النَّوع الأول: الفعلُ الذي فُرِضَ عليه ﷺ مدةً، ثم جُعِلَ له ذلك نَفْلًا.

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٣١).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٤٠).

النوع الثاني: الأفعالُ التي فُرِضَتْ عليه وعلى أمَّتِه ﷺ...».

إلى آخر أنواع قسم الأفعال[1].

ثم قال ابنُ حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ بعد بيان جميع الأنواع:

«فجميعُ أنواع السنن أربعُ مائةِ نوعٍ على حسب ما ذكرناها.

ولو أردْنَا أن نزيدَ على هذه الأنواع التي نوَّعْناها للسُّنن أنواعًا كثيرة؛ لفعَلْنا، وإنَّما اقتصرْنَا على هذه الأنواعِ دونَ ما وراءَها وإن تهيَّأ ذلك لو تكلَّفنا؛ لأنَّ قصدَنا في تَنْويع السُّنَن: الكَشفُ عن شيئين:

أحدُهما: خبرٌ تَنازعَ الأئمةُ فيه وفي تأويله، والآخرُ: عمومُ خطابٍ صَعُبَ على أكثرِ الناسِ الوقوفُ على معناه، وأشكَلَ عليهم بغيةُ القصدِ منه، فقصَدْنا إلى تقسيم السُّنَنِ وأنواعِها، لِنَكشِفَ عن هذه الأخبارِ التي وَصَفْناها، على حسب ما يُسَهِّلُ الله جلَّ وعلا».

هذا هو الترتيبُ البديع الذي اخترعَه الإمامُ ابنُ حِبَّان، هادفًا حفظَ السنةِ الصحيحة من جانب، وحمل الناس على حفظِها من ناحية، ومسَهِّلًا لهم فهمَها واستيعابَها من ناحيةٍ أخرى.

المقام الثاني: هدفُه من هذا الترتيب، وهل تحقَّقَ هدفُه؟

اولًا: هدفُه من هذا الترتيب:

لا شكَّ أنّ الترتيبَ الذي اخترعَه الإمامُ ابنُ حِبَّان جَديرٌ بالإشادة، وهو مما لا يتأتَّى إلا بالنظرِ في جميع أصول السنة الصحيحة، والتدبُّرِ فيها تدبُّرَ العالِـم الفقيه الأصوليِّ المجتَهِد، وما سبقَ من كلامِه يدلُّ على الجهد الذي بذله رَحِمَهُ اللَّهُ في هذا الترتيب العجيب، من ذلك قولُه: «فتدبَّرْتُ الصِّحاحَ لأسَهِّلَ حفظَها على المتعلِّمين، وأمعَنْتُ الفكرَ فيها لئلا يصعُبَ

---

(١) المصدر السابق (١/ ١٤٥).

وَعْيُها على المقتَبِسين».

إنّ هَمَّ الإمام ابن حِبَّان هو حثُّ الناس على تعلُّم السُّنَن، وتسهيلُ سبيل حفظها واستيعابِها، ولم يلتفت إلى سهولة الكشفِ عن الأحاديث، وإنما صنَّفَه ليحفظَه طلبةُ العلم، ويطبِّقوا ما فيه؛ لأنه هو المقصودُ من السُّنن.

وذكرَ رَحِمَهُ اللهُ أيضًا أنه أرادَ أن يحاكيَ ترتيبَ القرآن، فلا يتمكَّنُ مَن يريد الكشفَ عن الآية إلا مَن حفظَ القرآنَ كلَّه.

قال رَحِمَهُ اللهُ مبيِّنًا هدفَه من هذا الترتيب:

«... ولأنَّا قصدنا في نَظْم السُّنَنِ حذوَ تأليفِ القرآن؛ لأنَّ القرآنَ أُلِّفَ أَجْزاءً، فجَعلْنا السُّنَنَ أقسامًا بإزاءِ أَجْزاءِ القرآن.

ولَـمَّا كانت الأجزاءُ مِن القرآنِ كُلُّ جزءٍ منها يَشتمِلُ على سُوَرٍ: جَعَلْنا كلَّ قسمٍ مِن أقسامِ السُّنَنِ يَشتَمِلُ على أنواع، فأنواعُ السُّنَنِ بإزاءِ سُوَرِ القرآن.

ولَـمَّا كان كلُّ سورةٍ من القرآن تَشتَمِلُ على آيٍ؛ جَعلنا كلَّ نوعٍ من أنواع السُّنَن يَشتَمِلُ على أحاديث، والأحاديثُ من السُّنَن بإزاء الآيِ من القرآن.

فإذا وقفَ المرءُ على تَفصيلِ ما ذَكَرْنا، وقَصَدَ قصْدَ الحفظِ لها: سَهُلَ عليه ما يريدُ من ذلك، كما يَصْعُبُ عليه الوقوفُ على كلِّ حديثٍ منها إذا لم يَقْصِدْ قَصْدَ الحفظ له. ألا تَرى أنَّ المرءَ إذا كانَ عنده مُصحَفٌ وهو غيرُ حافظٍ لكتاب الله جلَّ وعلا، فإذا أحبَّ أن يعلمَ آيةً من القرآنِ في أيِّ موضعٍ هي؟ صَعُبَ عليه ذلك، فإذا حَفِظَه: صارت الآيُ كلُّها نُصْبَ عينَيه.

فإذا كان عنده هذا الكتابُ وهو لا يحفظُه، ولا يتدَبَّرُ تقاسيمَه

وأنواعَه، وأحبَّ إخراجَ حديثٍ منه: صعُبَ عليه ذلك، فإذا رَامَ حفظَه: أحاطَ علمُه بالكل، حتى لا يَنْخَرِم منه حديثٌ أصلًا.

وهذا هو الحيلةُ التي احتَلْنا لِيَحفَظَ الناسُ السُّنَن، ولِـئَلَّا يعرِّجوا على الكِتْبَةِ والجمع إلا عند الحاجة، دون الحفظِ له والعلمِ به»[1].

والخلاصةُ: أنّ الإمامَ ابنَ حِبَّان بيَّنَ أنه لم يُفكِّر في هذا الترتيب البديع إلا لِيُتقِنَ الكتابَ إتقانًا، ولكنه ـ في الوقتِ نفسِه ـ سيجعلُ للعثور على الحديثِ فيه صعوبةً بالغة، بحيث لا يستطيعَ أحدٌ أن يعثرَ على الحديث الذي يريده في هذا الكتاب إلا بأحدِ أمرين:

الأمر الأول: أن يقرأ الكتابَ من أوله إلى آخره، وفي ذلك من الصعوبةِ ما فيه، إذ كلَّما أرادَ الإنسانُ حديثًا واحدًا استعرضَ الكتابَ من أوله إلى آخرِه.

الأمر الثاني: أن يحفظَ هذا الكتاب، فإذا حفظَه: استطاعَ أن يستحضِرَ الحديثَ الذي يريدُه.

واستوحَى هذا الترتيبَ من ترتيب كتاب الله تعالى، كما سبقَ في كلامه.

ثانيًا: هل تحقَّقَ هدفُ الإمام ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللهُ؟

أجمعَ كلُّ مَن كتبَ حول هذا الكتاب العظيم أنَّ هدفَ الإمام ابن حِبَّان من هذا الترتيب لم يتحقَّق، وأنه لم يُنتِجْ إلا تصعيبَ الكشفِ عن الحديثِ في صحيحه.

قال الأميرُ علاءُ الدين بنُ بلبان في وصفِه: «لكنه لبديعِ صُنْعِه، ومَنيعِ وَضعِه؛ قد عَزَّ جانِبُه، فكَثُرَ مُجَانِبُه، وتَعَسَّرَ اقتناصُ شوارِدِه، فتعَذَّرَ

(١) المصدر السابق (١/ ١٥٠ ـ ١٥١).

الاقتباسُ من فوائده ومواردِه...»[١].

وقال العلامة الشيخ أحمد شاكر: «وقد قصدَ بهذا الترتيب الذي اخترعَه وتفنَّنَ فيه إلى مقصدٍ لم يَتَحَقَّق قط، وصارَ الكشفُ من كتابه عسِرًا جدًّا، كما قال السيوطي[٢]، بل هو الذي رمَى إلى ذلك، فلم يتحقَّق مقصدُه الأول، ووقعَ الناسُ في حَرَج التصعيبِ الذي رمَى إليه».

ثم نقلَ كلامَ ابن حِبَّان في بيان قصدِه من هذا الترتيب، وأنه أرادَ من ذلك حملَ الناس على حفظ السنن، ثم قال: «هكذا قال، وهكذا قَصَد! ولكن حيلته للحفظِ لم تُفلح، ثم نجحَ أيّما نجاحٍ في تصعيب الكشفِ من كتابه، ولعلَّ هذا أحدُ العوامل في نُدْرَتِه»[٣].

والخلاصةُ أنّ هدفَ الإمام ابن حِبَّان من هذا الترتيب، وهو حملُ الناس على حفظ السُّنَن: لم يتحقَّق، بل تسبَّبَ في ندرة نُسَخِه، وقلَّة استفادة الناس منه، ولكن الله تعالى سَخَّرَ له مَن يُرَتِّبُه على المعهود، ويُيسِّرُ الاستفادةَ منه، إذ رتَّبَه عددٌ من المحدِّثين على الأبواب، ولكن الذي اشتَهَرَ عملُه منهم هو الأمير علاءُ الدين بن بلبان، وقد طُبع باسم (الإحسان)، فجَزَى الله كِلَيْهما خيرَ ما يَجزي عبادَه المحسِنين، لقاءَ خدمتِهم لسنة المصطفى ﷺ.



(١) مقدمة (الإحسان) (١/ ٩٥).

(٢) انظر كلامَه في (تدريب الراوي) (١/ ١٠١).

(٣) مقدمة الشيخ أحمد شاكر للإحسان (ص/ ١٦).



المبحث الثاني

رُواة صحيح الإمام ابن حِبَّان

رُوي (صحيحُ الإمام ابن حِبَّان) سماعًا عن طريق تلميذه أبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن هارون الزَّوْزَني(١)، عن المؤلِّف.

كما أنه رُوي إجازةً عن طريق الإمام الدارقطني، وكذلك من طريقِ الحاكمِ النيسابوري عن المؤلِّف.

١ ـ فأمّا روايةُ الزَّوْزَني:

فرواه عنه أبو الحسين عليُّ بنُ محمد بن علي البَحَّاثي(٢)، وعنه أبو القاسم زاهرُ بنُ طاهر بن محمد الشَّحَّامي (ت٥٣٣هـ)(٣)، وعنه الحافظُ

---

(١) ذكرَه الذهبيُّ في (المشتبه)، وابنُ ناصر الدين في (توضيح المشتبه) (١/ ٣٧٣)، ولم يذكروا له ترجمة مفصلة.
و(الزوزنيُّ) نسبةٌ إلى (زوزن)، بضمِّ أوَّلِه، وقد يُفتح، وأكثرُ أهل الأثر والنقل على الفتح، وهي كورةٌ واسعةٌ بين نيسابور وهراة. (معجم البلدان) (٣/ ١٥٨).
وتقعُ الآن في (إيران)، إلى الشمال الشرقيِّ منها، بالقرب من مدينة (قاسم آباد) الحالية.

(٢) ذكرَه الذهبيُّ وابنُ ناصر الدين والحافظ ابن حجر وغيرُهم، ووصفوه بأنه «راوي الأنواع لابن حِبَّان عن أبي الحسن الزَّوْزَني»، وترجمَ له ابنُ نقطة في (التكملة) ولكن لم يذكر له سنةَ الوفاة. انظر: (تكملة الإكمال) لابن نقطة (١/ ٣٦٣)، (المشتبه) للذهبي (١/ ٥١)، (توضيح المشتبه) لابن ناصر الدين (١/ ٣٧٣)، (تبصير المنتبه) للحافظ ابن حجر (١/ ١٢٦).

(٣) ترجمتُه في: (التقييد) لابن نقطة (١/ ٣٢٩)، (سير أعلام النبلاء) (٢٠/ ٩ ـ ١٣).

أبو القاسم عليُّ بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (ت٥٧١هـ)[١]، وعنه انتشرت هذه الرواية، وإليه تنتهي سلسلةُ الرواية في إحدى نسخ بعض أجزاء (صحيح ابن حِبَّان)، المحفوظة بدار الكتب المصرية[٢].

ورجَّحَ العلامة الشيخ أحمد شاكر أن يكون ناسخُ هذه النسخة أحد تلاميذ ابن عساكر، بدليلِ وقوفه في سلسلة الروايةِ عند رواية ابن عساكر؛ إذ لو كان ناقلًا عن نسخةٍ أخرى عليها هذه الصيغةُ فقط: لَبَيَّنَ ذلك[٣].

وهذا السند نقلَه ياقوت الحمويُّ عن ابن عساكر؛ حيث نسبَ إليه أنه قال: «وحصلَ عندي من كتبه بالإسناد المتصلِ سماعًا: كتابُ التقاسيم والأنواع، خمسُ مجلدات، قرأتُها على أبي القاسم الشحَّامي، عن أبي الحسن البحَّاثي، عن ابن هارون الزوزني، عنه»[٤]، أي: عن ابن حِبَّان.

والبَحَّاثيُّ ـ الذي روى عنه زاهرُ بنُ طاهر ـ روى عنه أيضًا: أبو القاسم تميم بن أبي سعيد بن أبي العباس الجرجاني (ت٥٣١هـ)[٥].

ومن هذا الطريق رواه عددٌ من أصحاب الأثبات والبرامج والمشيخات، منهم: ابنُ جابر الوادي آشي (ت٧٤٩هـ)، الذي قرأه كلَّه ـ

---

(١) هو المحدِّث المعروف صاحبُ (تاريخ دمشق)، ولد سنة (٤٩٩هـ)، وتوفي (٥٧١هـ)، ترجمتُه في: (المستفاد من ذيل تاريخ بغداد) (ص/١٨٦ ـ ١٨٩)، (سير أعلام النبلاء) (٢٠/٥٥٤ ـ ٥٧١).

(٢) انظر شيئًا من وصفها في: مقدمة الشيخ أحمد شاكر لصحيح ابن حِبَّان (ص/٢٢ ـ ٢٥)، مقدمة الشيخ شعيب للإحسان (١/٥٨).

(٣) مقدمة الشيخ لصحيح ابن حِبَّان (ص/٢٤)، وانظر: مقدمة (التقاسيم) (١/٢٢).

(٤) (معجم البلدان) (١/٣٣١) ـ ترجمة الإمام ابن حِبَّان ـ.

(٥) هو الشيخ الفاضل المؤدِّب مسنِدُ هراة، قال السمعاني عنه: «كان شيخًا صالحًا، ثقةً، مسنِدًا، مكثِرًا من الحديث»، ترجمتُه في: (التحبير في المعجم الكبير) للسمعاني (١/٣٧ ـ ٣٨)، (سير أعلام النبلاء) (٢٠/٢٠ ـ ٢٣).

دون ما اتصلَ به من الكلام على الأحاديث(١) ـ على إمام المقام الشريف رضيِّ الدين أبي إسحاق إبراهيم الطبري (ت٧٢٢هـ)(٢)، عن شرفِ الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي الفضل السُّلَمي المرسي (ت٦٥٥هـ)(٣)، وهو سمعَه من الشيخ أبي رَوْح عبد المعِزِّ بن محمد بن أبي الفضل البزاز الـهَرَوي (ت٦١٨هـ)(٤)، وهو سمعَه من أبي القاسم تميمِ

(١) وهي تعليقات الإمام ابن حِبَّان على الأحاديث، والتي تكون بعد إيراده للأحاديث.

(٢) هو إمام المقام الشافعي (؟!) بالحرم إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر الطبري الأصل، المكي، قال الحافظ ابن حجر: «كان صينًا منفردًا في الدين والتألُّه والعبادة، قَلَّ أن ترى العيونُ مثله، مع التواضع والوقار والخير». ولد بمكة سنة (٦٣٦هـ)، وتوفي بها سنة (٧٢٢هـ). ترجمتُه في: (الدرر الكامنة) (١/ ٥٤ ـ ٥٥)، (النجوم الزاهرة) (٩/ ٢٥٥).
ومن طريقه رُويَت إحدى النسخ المتوفرة الآن لجزءٍ من صحيح ابن حِبَّان، رواها عنه أحمد بن يحيى بن علي بن محمد بن عبد الرحمن بن عساكر، وهو يرويها عن شيخَين له، هما: قطب الدين أبو بكر محمد بن جمال الدين محمد بن المكرم الأنصاري (ت٧٥١هـ)، وعن ناصر الدين محمد بن محمد بن أبي المنصور العسقلاني، ثم المصري، أحد خُدَّام الحرم الشريف، كما وُصِفَ في ثبت سماع إحدى النسخ المتوفرة. انظر: مقدمة الشيخ أحمد شاكر لصحيح ابن حِبَّان (ص/ ٢٥ ـ ٢٦).
فائدة: أحمدُ بن يحيى ابنُ عساكر المذكور هو كاتب تلك النسخة، وقد أثبتَ في نسختِه سماعاتٍ كثيرةً قيِّمةً، منها سماع في سنة (٧٣٩هـ) تجاه الكعبة المشرفة بحضور الإمام ابن القيم، «وكان الأصلُ بيده، ينظرُ فيه ويُعارِضُ به»، وبحضورِ ولد ابن القيِّم، وكان ينسخ. انظر: مقدمة الشيخ أحمد شاكر (ص/ ٢٩).

(٣) هو الإمام العلامة المفسِّر المحدِّث ذو الفنون شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل السُّلَمي المرسي الأندلسي، من شيوخ ابن النجار والدمياطي وغيرِهم. ترجمتُه في: (ذيل الروضتَين) لأبي شامة (١٩٥ ـ ١٩٦)، (سير أعلام النبلاء) (٢٣/ ٣١٢).

(٤) هو مسندُ خراسان في وقتِه، وإليه انتهى علوُّ الإسناد، كما قال الذهبي، ولد سنة (٥٢٢هـ)، وتوفي سنة (٦١٨هـ). ترجمته في: (التقييد) لابن نقطة (٢/ ١٦٨ ـ ١٦٩)، (سير أعلام النبلاء) (٢٢/ ١١٤).

ابن أبي سعيد الجرجاني، وهو سمعَه من البَحَّاثي المذكور[(١)].

وعن أبي روح المذكور روى (صحيحَ الإمام ابن حِبَّان) عددٌ من الأئمة، منهم:

١ ـ شرف الدين السلمي المرسي (ت٦٥٥هـ)، وقد تقدم[(٢)].

٢ ـ صدر الدين أبو علي الحسن بن محمد البكري التميمي (ت٦٥٦هـ)[(٣)]، وإليه تنتهي إحدى سلاسل سندِ الحافظ ابن حجر، حيث قرأه على الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد التنوخي (ت٨٠٠هـ)[(٤)] ـ سوى النصفِ الثاني من القسم الخامس، وهو الأخير ـ وقرأه أيضًا وسمعَه من أمِّ الفضل خديجة بنت الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن سلطان[(٥)] ـ من أول القسم الرابع منه إلى آخر الكتاب، سوى الكلام عن الأحاديث، كلاهما [التنوخي وأم الفضل] عن أبي

---

(١) انظر: مقدمة الشيخ أحمد شاكر لصحيح ابن حِبَّان (ص/٢٧).

(٢) وانظر أيضًا: (حصر الشارد من أسانيد محمد عابد) (١/٢٠٩)، وفيه إسناد الحافظ ابن حجر إليه عن شيخه أبي الفرج الغزي، (المنح البادية في الأسانيد العالية) للفاسي (ص/٢٣١)، وفيه عن رضي الدين الطبري، عن السلمي، به.

(٣) هو الشيخ الإمام المحدث الرَّحَّال صدر الدين أبو علي الحسن بن محمد بن أبي الفتوح محمد بن محمد بن محمد بن عَمْرَك التميمي البكري النيسابوري ثم الدمشقي (٥٧٤ ـ ٦٥٦هـ)، ممن أكثرَ عنه ابنُ الزرَّاد، وسمعَ منه ابنُ الصلاح، وحدَّث عنه الدمياطيُّ وطبقتُه. ترجمتُه في: (تذكرة الحفاظ) (٤/١٤٤٤)، (سير أعلام النبلاء) (٢٣/٣٢٦).

(٤) هو المقرئ المجوِّد المسند الكبير أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التَّنُوخي، البعلي الأصل، ثم الدمشقي، نزيل القاهرة (٧٠٩ ـ ٨٠٠هـ)، من تلاميذ الوادي آشي، ومن شيوخ الحافظ ابن حجر. ترجمتُه في: (المجمع المؤسس) للحافظ ابن حجر (ص/٣٥)، (النجوم الزاهرة) (١١/١٦٦).

(٥) هي البعلبكِّية ثم الدمشقية، ولدت قبل (٧٢٠هـ)، وتوفيت سنة (٨٠٣هـ). ترجمتُها في: (إنباء الغمر) (٤/٢٧٥)، (المجمع المؤسس) (ص/١٦٧).

عبد الله محمد بن أحمد بن أبي الهيجاء بن الزَّرَّاد (ت٧٢٦هـ)(١)، عن أبي علي الحسن بن محمد بن محمد بن محمد البكري التميمي (ت٦٥٦هـ)، أنا أبو رَوْح عبدُ المعِزِّ الـهَرَوي، عن تميم، عن ابن حِبَّان(٢).

هذا ما ذكرَه في (المجمع المؤسس)(٣)، وقال في مقدمة (إتحاف المهرة): «وأمَّا صحيحُ ابن حِبَّان: فقرأتُ الأقسامَ الثلاثةَ الأُوَل منه على إبراهيم بن محمد التَّنُّوخي، وسمعتُ القسمَين الأخيرَين منه على خديجة بنت إبراهيم بن إسحاق بن سلطان، كلاهما عن أبي عبد الله ابن الزَّرَّاد...» إلى آخر السند(٤).

وابنُ الزرَّاد المذكورُ روى عنه أيضًا: الوادي آشي (ت٧٤٩هـ)(٥)، والحافظُ صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)(٦).

---

(١) هو الدمشقيُّ الصالحيُّ الحريري (٦٤٦ ـ ٧٢٦هـ)، ترجمتُه في: (معجم الذهبي) (٢/ ١٦٩)، (ذيل التقييد) للفاسي (٢/ ٨٤)، (الدرر الكامنة) للحافظ ابن حجر (٣/ ٣٧٦).

(٢) (المعجم المفهرس) للحافظ ابن حجر (ص/ ٤٦).

(٣) ذكرَ روايتَه عن التنوخي فيه (ص/ ٤٣)، وروايتَه عن أمِّ الفضل فيه (ص/ ١٦٨).

(٤) (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكَرة من أطراف العشرة) (١/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

(٥) (برنامج الوادي آشي) (ص/ ٢٠٢)، وتتميَّزُ هذه الرواية ـ رواية ابن الزَّرَّاد ـ بأنها سماع للكتاب بما فيه الأحاديث وكلام الإمام ابن حِبَّان على تلك الأحاديث، قال ابنُ جابر الوادي آشي: «وناولنيه الشيخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي الهيجاء بن الزراد الصالحي الدمشقي بجامع الصالحية، وكان في ستة أسفار، وسمعتُ عليه أيضًا مجلسًا واحدًا، وأوَّلُه في السفر الثاني من أول النوع الحادي والعشرين من النواهي، إلى آخر النوع الحادي والستين منه، **وأجازَنيهِ معيَّنًا وحدَّثني به سماعًا لجميعه متنًا وكلامًا** على الشيخ...».

(٦) انظر: (إثارة الفوائد المجموعة في الإشارةِ إلى الفرائد المسموعة) للعلائي (ص/ ٣٤٣)، سمعَه عليه سنة (٧٢٠هـ) وبعدَها، بقراءة العلائيِّ عليه.

٣ ـ الإمام الحافظُ فخر الدين ابن البخاري (ت٦٩٠هـ)[١].[٢].

٤ ـ الإمام المحدِّث أبو الفضل أحمد بن هبة الله بن أحمد بن محمد ابن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (ت٦٩٩هـ)[٣].

٢ ـ وأمَّا رواية الإمام الدارقُطني:

فرواها عنه أبو الحسن محمد بن علي بن المهتَدي بالله (ت٤٦٥هـ)[٤]، وعنه أبو الكرم المبارك بن الحسن الشَّهْرَزُوري (ت٥٥٠هـ)[٥]، وعنه أبو الحسن علي بن الحسين، المعروف بابن المُقَيَّر (ت٦٤٣هـ)[٦]، وعنه الحافظُ شرفُ الدين الدمياطي

(١) هو الإمام الحافظُ بقية المسنِدين فخر الدين علي بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الأنصاري، السعدي، المقدسي، الصالحي، الشهير بـ(ابن البخاري)، قال عنه الذهبي: «الإمام الفقيه، العالم المعمَّر، رُحلة الآفاق، محدِّث الإسلام»، وقال عنه شيخُ الإسلام: «ينشرِحُ صدري إذا أدخلتُ ابنَ البخاري بيني وبين رسول الله ﷺ في حديث». انظر: (ذيل طبقات الحنابلة) (٢/ ٣٢٥ ـ ٣٢٨)، مقدمة الشيخ محمد ناصر العجمي لـ(مشيخة فخر الدين ابن البخاري) (ص/ ٢٥ ـ ٢٧).

(٢) انظر: (الدليل المشير) للعلوي (ص/ ٥٩٠).

(٣) جدُّه (محمد) أخو الإمام ابن عساكر صاحب (تاريخ مدينة دمشق)، ترجمتُه في: (برنامج ابن جابر الوادي آشي) (ص/ ١١١).
وإليه ينتهي سندُ الحافظ السيوطيِّ، حيث يروي عن محمد بن مقبل الحلبي، عن الصلاح بن أبي عمر المقدسي (ت٧٨٠هـ)، عنه. انظر: (حصر الشارد) (٢/ ٢٠٩)، (قطف الثمر في رفع أسانيد المصنَّفات في الفنون والأثر) للإمام صالح الفلَّاني (ص/ ٧٠ ـ ٧١).

(٤) هو مسند العراق، أبو الحسين محمد بن علي بن محمد بن عبيد الله ابن المهتدي بالله الهاشمي العباسي البغدادي، المعروف بابن الغريق (٣٧٠ ـ ٤٦٥هـ)، ترجمته في: (تاريخ بغداد) (٤/ ١٨٣)، (سير أعلام النبلاء) (١٨/ ٢٤١).

(٥) هو المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي بن فتحان الشهرزوري البغدادي (ت٤٦٢ ـ ٥٥٠هـ)، ترجمته في: (سير أعلام النبلاء) (٢٠/ ٢٨٩).

(٦) هو الشيخ المسنِدُ الصالح رُحلَةُ الوقت أبو الحسن علي بن أبي عُبيد الحسين بن علي ابن منصور ابنُ المقيَّر الأزجي المقرئ الحنبلي النجَّار، نزيلُ مصر (٥٤٥ ـ ٦٤٣هـ)، =

(ت٧٠٥هـ)[١]، وعنه انتشرت هذه الرواية، وبها يروي كثيرٌ ممن تدورُ عليهم أسانيدُ الكتب، وخاصةً من المتأخرين[٢].

والشهرزورِيُّ المذكور يَروي عنه أيضًا ـ غيرَ ابن المقَيَّر ـ: أبو الحسن محمد بن أحمد بن عمر بن خلف القَطيعي، وأبو حفص عمرُ بن كرم بن أبي الحسن الدِّينَوَري، وعنهما: محمد بن عبد الله بن عمر المقرئ البغدادي، وأبو الفضل سليمان بن حمزة بن أحمد المقدسي، ويروي عنهما الإمام سراج الدين عمر بن علي القزوينيُّ (ت٧٥٠هـ)[٣].

كما أنَّ ابنَ المقَيَّر المذكور يروي عنه ـ غيرَ الدمياطي ـ: يونس بن إبراهيم الدبوسي، وعنه أبو الفرج الغزي، وعنه أبو الفضل الملتوتي، وعنه السيوطي[٤].

٣ ـ وأمَّا روايةُ الحاكم النيسابوري:

فلم أجدها في الأثبات والمشيخات القديمة التي اطَّلعتُ عليها، ولكنها تُتَداولُ في أسانيد بعض المتأخرين، وهي تُروى عن طريق الإمامِ

= شيخُ شيوخ الذهبي، ترجمتُه في: (تكملة إكمال الإكمال) لابن الصابوني (ص/٣٤٢ ـ ٣٤٧)، (سير أعلام النبلاء) (٢٣/ ١١٩).

(١) هو الإمام العلامة الحافظ شيخ المحدِّثين عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن التُّوني الدمياطي، من شيوخ الأئمة: المزي، وابن سيد الناس، والبرزالي، والذهبي، وغيرِهم. قال عنه المزي: «ما رأيتُ في الحديثِ أحفظ من الدمياطي». ترجمتُه في: (تذكرة الحفاظ) (٤/ ١٧٩ترجمة/ ١١٦٦)، (فوات الوفيات) (٢/ ٤٠٩)، (الدرر الكامنة) (٣/ ٣٠).

(٢) انظر: (حصر الشارد) (١/ ٢٠٩)، (ثبت ابن عابدين) (ص/ ٣٦٤)، (ثبت الأمير الكبير) (ص/ ١٤٩).

(٣) انظر: (مشيخة الإمام سراج الدين عمر بن علي القزويني) (ص/ ٤٩٤).

(٤) انظر: (ثبت شمس الدين البابلي) (ص/ ٥٣)، (إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر) للشوكاني (ص/ ١٧٢)، (الدليل المشير) للعلوي (ص/ ٥٩٢).

الذهبِّي (ت٧٤٨هـ)، قال رَحِمَهُ اللهُ: قرأتُ على أبي عليٍّ الحسنِ بنِ علي بن أبي بكر الخلال، أخبرنا جعفرُ بنُ علي، أخبرنا أبو طاهر أحمدُ بنُ محمد بن أحمد السِّلَفي، أخبرنا إسماعيلُ بنُ عبد الجبار، سمعتُ الخليلَ ابنَ عبد الله الحافظ، عن الإمامِ الحافظِ أبي عبد الله النيسابوري، عن المؤلِّف(١).

على أنَّ الروايات التي يرويها بعضُ الأئمة في كتبهم ليست عن طريق الزوزني، ولا عن طريق الدارقطني، بل هي عن طريق تلاميذِه الآخرين، فمثلًا: روى الإمامُ الذهبيُّ حديثًا عن ابن حِبَّان من طريق تلميذِه أبي معاذ عبد الرحمن بن محمد، وحديثًا عن طريق تلميذه أبي بكر محمد بن أحمد بن منصور النُّوقاني، وحديثًا عن طريق تلميذِه الإمام ابن منده، وحديثًا من طريق تلميذِه محمد بن محمد بن صالح(٢).

وهذا يدلُّ على عدم انْحِصَار روايةِ (صحيح ابن حِبَّان) على المذكورين، بل رواه غيرُهم أيضًا، ولكنهم لم يشتهروا شهرةَ السابقين، والله تعالى أعلم.



(١) انظر: (الوجازة في الأثبات والإجازة) للشيخ ذياب بن سعد آل حمدان الغامدي (ص/١٢٩ ـ ١٣٠).

(٢) انظر جميعَ هذه الروايات في (السير) (١٦/١٠٢ ـ ١٠٤).

الجزء الاول من المسند الصحيح على التقاسيم والانواع من غير وجود قطع
في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها من تصنيف شيخ الاسلام اوحد
الحفاظ سيد النقاد ابي حاتم محمد بن حبان بن احمد بن حبان التميمي تغمده الله برحمته
رواية ابي الحسن محمد بن احمد بن محمد بن هرون الزوزني عنه
رواية ابي الحسن علي بن محمد بن علي البحاثي عنه
رواية ابي القسم زاهر بن طاهر بن محمد الشحامي عنه
رواية الحافظ ابي القسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر عنه



المبحث الثالث

مكانةُ صحيح الإمامِ ابن حِبَّان، وعناية العلماء به

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

مكانةُ صحيح الإمام ابن حِبَّان، ومنزلتُه بين كتب السنة(١)

يحتلُّ (صحيحُ الإمام ابن حِبَّان) أهميةً بالغةً بين كتب السنة؛ وذلك نظرًا لأنه من مظانِّ الصحيح المجرَّدِ بعد الصَّحِيحَين وصحيحِ ابنِ خزيمة، كما أنه من الكتبِ الجامعةِ بين السنةِ وفقهِها، بل ومن الكتب التي أضافَتْ إلى الدراسات الحديثيَّةِ إضافةً نوعيَّةً بتقاسيمه وأنواعه المبتكَرَة، التي حصرَ بها السُّنَنَ بطريقةٍ تُقَرِّبُ إلى الجميع فقهَها واستيعابَها، إضافةً إلى مكانةِ مؤلِّفه، فهو علمٌ من أعلام الحديث، ومن أبرز تلاميذِ إمامِ المحدِّثين في عصرِه إمامِ الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة.

قال الحافظ صلاح الدين العلائي (ت٧٦١هـ): «وهو من أحسن الكتبِ بعد الصَّحِيحَيْن، وأحسنُها وضْعًا، وكلامًا على الحديث واستنباطًا منه، وشرطُه فيه على طريقةِ شيخِه ابنِ خزيمة»(٢).

(١) انظر: (المدخل إلى صحيح ابن خزيمة) (ص/١٥٧ ـ ١٦٠)، والحديثُ عن الكتابَين متقارِبٌ.

(٢) (إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة) للعلائي (ص/٣٤٢ ـ ٣٤٣).

وقال الأميرُ علاءُ الدين بنُ بلبان الفارسيُّ (ت٧٣٩هـ): «إنّ من أجمع المصَنَّفات في الأخبار النبويَّة، وأنفعِ المؤلَّفات في الآثار المحمَّديَّة، وأشرفِ الأوضاع، وأطْرَفِ الإبداع: كتابَ (التقاسيم والأنواع)، للشيخ الإمام... أبي حاتم محمد بن حِبَّان البستي... فإنه لم يُنْسَجْ له على مِنْوال، في جمع سُنَنِ الحرامِ والحلال، لكِنَّه لِبَديع صُنْعِه، ومَنيعِ وَضْعِه؛ قد عَزَّ جانبُه، فكثُرَ مُجانِبُه، وتَعَسَّرَ اقتناصُ شوارِدِه...»[1].

وقد اعتبَرَه كثيرٌ من العلماء من الكتبِ التي يؤخذُ منها الصحيحُ الزائدُ على ما في الصحيحين، بل قدَّموه على سائر الكتبِ التي أُلِّفَت في الصحيح المجرَّد بعد الصحيحَين وصحيحِ ابن خزيمة، ومن هؤلاء: ابنُ الصلاح، والعراقيُّ، والسيوطي، وأحمد شاكر ـ رحمهم الله تعالى ـ.

قال ابنُ الصلاح: «ثم إنّ الزيادةَ في الصحيح على ما في الكتابَين يتلقَّاها طالبُها مما اشتملَ عليه أحدُ المصَنَّفات المعتَمَدة المشهورة لأئمة الحديث؛ كأبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي، وأبي بكر بن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطني، وغيرِهم، منصوصًا على صحتِه فيها»[2].

ثم قال مبيِّنًا مزيَّةَ (صحيح ابن خزيمة) وغيرها من الكتب التي أُلِّفَت في الصحيح:

«ولا يكفي في ذلك مجرَّدُ كونه موجودًا في كتاب أبي داود وكتابِ الترمذي وكتابِ النسائي، وسائرِ مَن جمَعَ في كتابه بين الصحيحِ وغيرِه، ويكفي مجرَّدُ كونه موجودًا في كتب مَن اشترطَ منهم الصحيح فيما

(١) مقدمة ابن بلبان للإحسان (١/ ٩٥).
(٢) (علوم الحديث) لابن الصلاح ـ تحقيق: العتر ـ (٢١).

جمعَه؛ ككتاب ابن خزيمة...»[١].

فمجرَّدُ تخريج ابن خزيمة للحديثِ في (صحيحه) يُعتَبَرُ تنصيصًا على صحة الحديثِ عند الإمام ابن الصلاح.

والإمامُ ابنُ الصلاح لم يذكُرْ صحيحَ ابنِ حِبَّان بالاسم، ولكنَّ كلامَه يشملُه، ولذلك قال الحافظُ ابنُ حجر في شرح كلام ابن الصلاح: «ومقتَضى هذا: أن يُؤخَذَ ما يوجَدُ في كتاب ابن خزيمة وابنِ حِبَّان وغيرِهما ممن اشترطَ الصحيحَ بالتسليم...»[٢].

وبمثلِ ما قاله الإمامُ ابنُ الصلاح صرَّح الإمامُ ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ اللهُ، قال بعد أن ذكرَ بعضَ الكتب التي هي مظانٌّ الحديث الصحيح: «وكتبٌ أخرى التزمَ أصحابُها صحّتَها؛ كابن خزيمة، وابن حِبَّان البُستي، وهما خيرٌ من (المستدرك) بكثير، وأنظفُ أسانيدَ ومتونًا»[٣].

وبمثله صرَّح ـ أيضًا ـ: العراقي، قال في (ألفيَّتِه) تحت عنوان: «الصحيح الزائد على الصحيحَين»:

وخُذ زيادةَ الصحيحِ إذ تُنَصْ ... صِحَّتُه أو من مُصنَّفٍ يخُصْ

بجمعِه نحو ابنِ حِبَّان الزَّكِي ... وابن خزيمةَ وكالمستدرَكِ[٤]

وقال في شرح (التبصرة): «ويؤخَذُ الصحيحُ أيضًا من المصنَّفاتِ المختصَّةِ بجمع الصحيحِ فقط؛ كصحيح أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وصحيحِ أبي حاتم محمد بن حِبَّان البستي، المسمَّى بـ(التقاسيم

(١) (علوم الحديث) لابن الصلاح (٢١).

(٢) (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/ ٢٧٧).

(٣) (الباعث الحثيث) (١/ ١٠٩).

(٤) ألفية العراقي (التبصرة) مع شرحها (١/ ٥٢)، ثم ذكرَ أنّ الحاكمَ متساهلٌ، ويُقاربُه ابنُ حِبَّان في التساهل.

والأنواع)، وكتاب (المستدرك على الصحيحَين) لأبي عبد الله الحاكم، وكذلك ما يوجدُ في المستخرَجات على الصحيحَينِ من زيادةٍ، أو تتمةٍ لمحذوف، فهو محكومٌ بصحتِه...»[١].

وذكرَ أبو المظفَّر السمعاني (ت٤٨٩هـ) أهمَّ الكتب التي يُعتَمَدُ عليها في الحديث النبويِّ، وذكرَ منها الصحيحَين وسنن أبي داود وصحيح أبي عوانة وسنن النسائي، ثم قال: «وقد صنَّفَ أبو حاتم بنُ حِبَّان كتابًا سمَّاه الصحيح، جمعَ فيه الكثيرَ، وليس في الصحَّةِ والتثَبُّتِ مثلُ هذه الكتب»[٢].

وذكرَ السيوطيُّ في مقدمة كتابه (جمع الجوامع) الكتبَ التي يكونُ مجردُ العزْوِ إليها مُعْلِمًا بالصحة، فلا يحتاجُ الأمرُ عند السيوطيِّ إلى التنصيصِ على هذا الحديث بأنه صحيح، ومما ذكرَه في مقدمة (جمع الجوامع) ـ ونقلَه الشيخ الألبانيُّ في مقدمة (صحيح الجامع): «أنه إذا عزا للبخاريِّ، أو لمسلم، أو ابن حِبَّان، أو الحاكم في (المستدرَك)، أو الضياء المقدسيِّ في (المختارة): فجميعُ ما في هذه الكتب الخمسةِ صحيح، فالعزو إليها معلِمٌ بالصحة، سوى ما في (المستدرك) من المتعَقَّب...»[٣].

بل ذكرَ العلماءُ أنّ تخريجَ مَن خرَّجَ الصحيحَ بعد الشيخَين، ممن اشترطَ الصحةَ في كتابه: يفيدُ توثيقَ مَن خرَّجَ له[٤].

ويدلُّ على مكانة هذا الكتاب مكانةُ مؤلِّفِه عند العلماء، وشدةُ تحرِّيه في الأسانيد، وما بذلَه فيه من الجهد المضني، الذي أشارَ إليه بنفسِه في

(١) شرح (التبصرة والتذكرة) للعراقي (١/ ٥٤).
(٢) (قواطع الأدلة في الأصول) للسمعاني (١/ ٣٩٤) ـ ط: دار الكتب العلمية ـ.
(٣) انظر: مقدمةَ (الفتح الكبير) في مقدمة (صحيح الجامع) (ص/ ٣٨).
(٤) انظر: (الاقتراح في بيان الاصطلاح) لابن دقيق العيد (ص/ ٢٨٤).

قوله ـ بعد بيان شروطِ رُواته ـ: «ولعلَّنا قد كتَبْنا عن أكثرَ مِن ألفَيْ شيخٍ مِن إسْبِيجَاب[١] إلى الإسْكَنْدريَّة، ولَـمْ نَرْوِ في كتابِنا هذا إلَّا عن مائةٍ وخمسين شيخًا ـ أقل أو أكثر ـ. ولعلَّ مُعَوَّلَ كتابِنا هذا يكونُ على نحوٍ مِن عشرين شيخًا ممن أدَرْنا السُّنَنَ عليهم، واقْتَنَعْنَا بِرواياتِهم عن روايةِ غيرِهم، على الشَّرائطِ التي وصفناها»[٢].

وكلُّ ما سبق يُثيرُ تساؤلًا مهمًّا، وهو:

هل يُسلَّمُ لجميع ما في (صحيح ابن حِبَّان) بالصِّحَّة، كما يَظهرُ من كلام الأئمة: ابنِ الصلاح، والعراقي، والسيوطيِّ، وغيرِهم؟

هذا ما ستأتي الإجابةُ عليه في الفصل الثاني، عند بيان شرطِ الإمام ابن حِبَّان في (صحيحِه) ـ إن شاء الله تعالى ـ.

المطلب الثاني

عنايةُ العلماءِ بصحيح الإمام ابنِ حِبّان

اسْتَرْعَى (صحيحُ الإمام ابنِ حِبَّان) اهتمامَ كثيرٍ من الأئمة، وذلك لتقريبِ الاستفادةِ منه، ومن الكتب التي أُلِّفَت حولَه استقلالًا أو ضِمْنًا ما يلي:

أولًا: حول ترتيبِه:

إنّ الترتيبَ العجيبَ الذي اختطَّه ابنُ حِبَّان لصحيحِه: قد تسَبَّبَ في انصرافِ الناس عنه، أو قلَّةِ الاستفادة منه؛ لأنه ليس على الأبواب، ولا على المسانيد، كما سبق، ولذلك اتَّجَهَ بعضُ الأئمة إلى إعادةِ ترتيبِه

(١) مدينةٌ تقع في إقليمٍ يحملُ نفسَ الاسم، وتقعُ اليوم إلى الشمال من مدينة (طشقند)، عاصمةِ أوزبكستانَ.

(٢) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٥٢).

على الأبواب الفقهِيَّة، حتى يَسْهُلَ الكشفُ عن أيِّ حديثٍ فيه.

وممَّن اتَّجَهوا هذا الاتجاه:

١ ـ المحدِّث أبو الغنائم أمين الدين سالم بن عبد الرحمن (ويُقال له: لؤلؤ) بن عبد الله (ت٧٢٦هـ)[١].

٢ ـ المحدِّثُ الأمير علاءُ الدين أبو الحسن عليُّ بنُ بَلبان بن عبد الله الفارسي المصري الحنفي (٦٧٥ ـ ٧٣٩هـ).

٣ ـ الحافظ مُغُلْطاي بن قَلِيج الحنفي (ت٧٦٢هـ)[٢].

٤ ـ الحافظ محمدُ بنُ عبد الرحمن بن محمد، المعروف بـ(ابن زُريق) (ت٨٠٣هـ)[٣].

إلَّا أنّ الذي اشتَهَرَ ترتيبُه من المذكورِين وطُبِع: هو الثاني، وهو الأمير علاء الدين بن بلبان (ت٧٣٩هـ)، وقد سَمَّى كتابَه «الإحسان في تقريبِ صحيحِ ابن حِبَّان».

وقد رتَّبَه على نحوٍ أقرب إلى ترتيب الجوامع، حيث بدأ بكتاب الاعتصامِ بالكتاب والسنة، ثم كتابِ الوحي، ثم كتابِ الإسراء، ثم كتابِ العلم، ثم كتابِ الإيمان، ثم كتابِ البِرِّ والإحسان، وصولًا إلى الطهارة، والصلاة، وهكذا.

وقد ذكرَ في مقدِّمَتِه سببَ تأليفِ كتابه قائلًا:

«إنّ من أجمع المصَنَّفات في الأخبار النبويَّة، وأنفعِ المؤَلَّفات في الآثار المحمَّديَّة، وأشرفِ الأوضاع، وأظْرَفِ الإبداع: كتابَ (التقاسيم

---

(١) ذكرَه ابنُ قاضي شهبة في (طبقات الشافعية) له (٢/ ٢٦١).

(٢) ذكرَ ذلك ابنُ فهد في (لحظ الألحاظ) (ص/ ١٣٩).

(٣) المصدر السابق (ص/ ١٩٦)، (الضوء اللامع) للسخاوي (٤/ ٦٢).

والأنواع)، للشيخ الإمام... أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُستي... فإنه لم يُنْسَجْ له على مِنْوال، في جمع سُنَنِ الحرامِ والحلال.

لكِنَّه لِبَديع صُنْعِه، ومَنيع وَضْعِه؛ قد عَزَّ جانبُه، فكثُرَ مُجانِبُه، وتَعَسَّرَ اقتناصُ شوارِدِه، فتعَذَّرَ الاقتباسُ من فوائدِه وموارِدِه، فرأيتُ أن أتَسَبَّبَ لتقريبِه، وأتَقَرَّبَ إلى الله بتهذيبِه وترتيبِه، وأُسَهِّلَه على طُلَّابِه، بوضعِ كلِّ حديثٍ في بابه، الذي هو أولى به، لِيَؤُمَّه مَن هَجَرَه، ويُقَدِّمَه مَن أهمَلَه وأخَّرَه...»[1].

والذي فعلَه الأميرُ في كتابه هذا: أنَّه عَمَدَ إلى (صحيح) ابنِ حِبَّان، المرتَّبِ على التَّقاسيم والأنواع، فرتَّبَه على الكتبِ والأبْواب، ولم يحذِف من الأصل شيئًا.

وما فعلَه الأميرُ علاءُ الدين ابنُ بلبان عمَلٌ جَليلٌ عَظيم، أدْنَى به قُطوفَه، ويَسَّرَ ثمارَه، وقرَّبَه لطالبيه.

وإضافةً إلى فائدة الترتيب: ففي (إحسان) ابن بلبان فوائدُ أخرى جمَّة، ومنها:

١ ـ المساهمة في نشر (صحيح ابن حِبّان):

حيث إنه ساهَمَ في المحافظةِ على أصلِ الكتاب (صحيح ابن حِبَّان)، فبعد ترتيبِه انتشرَتْ نُسَخُ الكتاب، وبدأ الناسُ يستفيدون منه.

وقد أشارَ ابنُ بلبان بنفسِه في مقَدِّمَتِه للإحسان أنه لمسَ أثرَ عملِه في زمَنِه، حيث بدأ الناسُ يقتنون (صحيحَ ابن حِبَّان) بعد أن كانوا يعزفون عنه لغرابةِ ترتيبه، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأصبَحَ بحمد الله موجودًا بعد أن كان كالعدَم، مقصودًا كَنارٍ على أرفعِ عَلَم، معدودًا بفضل الله مِن أكمَلِ

(١) مقدمة ابن بلبان للإحسان (١/ ٩٥ ـ ٩٦).

النِّعَم، قد فُتِحتْ سماءُ يُسْرِه فصارَت أبوابًا، وزُخْرِفَت جِبالُ عُسْرِه فكانت سَرابًا، وقُرِنَ كلُّ صِنْوٍ بصِنْفِه فآضَت أزواجًا، وكلُّ تِلْوٍ بإِلْفِه فضاءَت سِراجًا وهَّاجًا، وسَمَّيتُه (الإحسان في تقريبِ صحيح ابن حِبَّان...»[1].

٢ ــ المحافظة على الأصلِ بكاملِه:

ومن أعظمِ فوائد (ترتيب ابن بلبان): أنه جمعَ بين الحُسْنَيَيْن؛ الأولى: المحافظةُ على أصل الكتاب، بتراجمِ أبوابه، وبتعليقاتِه، والثانية: إعادة ترتيب الكتاب.

قال الشيخ أحمد شاكر: «والأميرُ علاءُ الدين الفارسيُّ لم يَصنَعْ في كتاب ابنِ حِبَّان غيرَ الترتِيبِ والتَّبْويب المسْتَحْدَث، لم يَخْرِمْ منه كلمةً، ولم يُسقِطْ منه حرفًا. أثبتَ الكتابَ كلَّه بنصِّه في مواضعِه في الكتابِ الجديد، حتى الخطبة وما بعدها وخواتيم الأقسام؛ أثبَتَها كلَّها في مقدمة (الإحسان)، فكان كتابُه كما كان أصلُه (صحيحَ ابن حِبَّان)»[2].

وبهذا الجمع استطاعَ ابنُ بلبان أن يُحافظَ على الأصل بدقَّةِ الرجلِ العالِـمِ الثقة الأمين، ولم يحرم الناسَ مما فيه من نفائس وفرائد، ومن أعظمِ ذلك: أنه أثبتَ عناوينَ الأحاديثِ التي كتبَها ابنُ حِبَّان بِنَصِّها كاملةً، وتشتمل هذه العناوين على ما استنبطَه ابنُ حِبَّان من فقه الحديث، كما أثبتَ ما ذكرَه ابنُ حِبَّان من تَعْليقاتٍ نفيسةٍ في مواضيع شتى، فأوردها الأميرُ بإثرِ الأحاديث، مصدَّرةً بقوله: «قال أبو حاتم».

يُضافُ إلى هذا كلِّه: مأثرةٌ عظيمةٌ أخرى صنعَهَا الأمير، وهي أنه وضَعَ بإزاء كلِّ حديثٍ ذَكَرَه رقمَ النَّوْع الذي رواه فيه ابنُ حِبَّان، ورقمَ

---

(١) (الإحسان) (١/ ٩٦).

(٢) مقدمة الشيخ أحمد شاكر للإحسان (ص/ ١٠).

القِسْمِ الذي فيه هذا النوع، كما نصَّ على ذلك في مقدمته للكتاب.

وبذكرِ هذه الأرقام أشارَ إلى موضعِ كلِّ حديثٍ في الكتاب الأصل، وهو (التقاسيم والأنواع)، ويكونُ بذلك قد صنعَ فهرسًا حقيقيًّا كاملًا للكتاب[1]، ويمكنُ عن طريق هذه الأرقام إعادةُ الكتابِ إلى ترتيبِ مؤلِّفِه الأصلي.

قال الأميرُ علاء الدين في بيان طريقتِه في الإشارةِ إلى الأنواع والتقاسيم:

«واعلم أنِّي وضعتُ بإزاء كلِّ حديثٍ بالقلم الهنديِّ صورةَ النوعِ الذي هو منه في كتاب (التقاسيم والأنواع)؛ ليَتَيَسَّرَ أيضًا كشفُه مِن أصْلِه مِن غير كُلْفةٍ ومشقَّة؛ مثالُه: إذا كان الحديثُ مِن النَّوْع الحادي عشَرَ مثلًا: كانَ بإزائه هكذا (١١)، ثمَّ إنْ كانَ من القسمِ الأوَّل: كانَ العددُ المرقومُ مجرَّدًا عن العَلَامَةِ كما رأيتَه. وإنْ كانَ مِن القسمِ الثاني: كانَ تحتَ العددِ خطٌّ عَرْضِيٌّ هكذا (١١)، وإنْ كانَ مِن القِسْمِ الثَّالث: كانَ الخطُّ مِن فوقه هكذا: (١١)، وإنْ كانَ من القسم الرابع: كان العدَدُ بين خَطَّيْنِ هكذا: (١١)، وإن كانَ مِن القسم الخامِس: كانَ الخَطَّان فوقه (١١)؛ توفيرًا للخَاطِر، وتيسيرًا للنَّاظِر..»[2].

إنَّ هذه المأثرة التي صنَعَهَا الأميرُ علاءُ الدين، لَتدُلُّنا على عقله المنظَّم، وفكرِه الواسع، ومنهجِه الدَّقيق، وتَشهدُ أيضًا أنه أدَّى الأمانةَ كاملةً غير منقوصة، ونقلَ ذخائرَ الكتابِ مِن غير أن يُسقِطَ منها شيئًا،

---

(١) قال العلامةُ أحمد شاكر في مقدمة طبعتِه للإحسان (ص/١٧): «وشيءٌ آخرُ دقيقٌ عجيبٌ نادِر، صنَعَه الأميرُ علاءُ الدين، لم أكن لِأَظُنَّ أنْ أجدَه في شيءٍ من كتب المتقدِّمين، وهو الفهرسُ الحقيقيُّ الكامل...»، ثم تحدَّثَ بشيءٍ من التفصيل.

(٢) مقدمة الإحسان (١/ ١٧٢).

فجزاه الله عن المسلمينَ خيرَ الجزاء(١).

هذا، ولَـمَّا طُبع الكتاب: تبايَنَتْ مواقفُ المعاصِرين من تلكم الرموز التي وضعَها ابنُ بلبان في الترتيب(٢):

* فمِن مُحافِظٍ عليها، مثبِتٍ لها في ثنايا الكتاب، كما هو صنيعُ العلامة أحمد شاكر الذي يقول: «وسنُحافظُ عليها ـ إن شاء الله ـ للإثبات التاريخيِّ، على النَّحْوِ الذي اصطلَحَ عليه مؤلِّفُ الكتاب، ولكننا سنُثبِتُها عقبَ كلِّ حديثٍ بين قوسَيْن، حتى لا يَشتَبِهَ الأمرُ على القارئِ بالأرقامِ المتَتَابِعَة، التي جعلناها لأصل الكتاب، التي ستكونُ على يمينِ كلِّ حديثٍ في أوَّلِه»(٣).

فإذا كان الحديثُ في القسم الثالث، وفي النوع السادس والستِّين منه: تكون الإشارةُ إليه في المطبوع بين المعكوفتَين هكذا [٣: ٦٦]، كما هو أولُ حديثٍ في (الإحسان).

* ومِن حاذفٍ لها غير مثبتٍ لها، كما هو صنيعُ أصحاب طبعة مؤسسة الرسالة: الشيخ شعيب الأرنؤوط والأستاذ حسين أسد، اللذَين قالا عند بداية صدور هذه الطبعة: «وقد حذفنا هذه الأرقام في طبعتِنا هذه؛ إذ لا مسوِّغَ لوجودِها؛ فإنّ كتابَ (التقاسيم والأنواع) لا توجَدُ منه نسخةٌ تامَّةٌ فيما نعلَم، ثم هو غيرُ مطبوع»(٤).

(١) من قولي: «والذي فعلَه الأميرُ في كتابه هذا: أنه عمَدَ إلى (صحيح) ابنِ حِبَّان المرتَّبِ...» إلى هنا، مقتَبَسٌ من كلام الشيخ شعيب الأرنؤوط في مقدمته للإحسان (١/ ٥٣ ـ ٥٤).

(٢) للتفصيل؛ انظر: (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) لأبي صعيليك (ص/ ٧٦ ـ ٧٧).

(٣) مقدمة الشيخ أحمد شاكر لطبعتِه من الإحسان (ص/ ١٣٣) هامش (٢).

(٤) (الإحسان) (١/ ١٦٢) من طبعة الرسالة. هذا ما قالاه في الجزء الأول، ولَـمَّا انفردَ الشيخُ شعيب بطبع الكتاب: أبقى الأرقام.

وهو أيضًا صنيعُ كمال يوسف الحوت عند تحقيقِهِ للإحسان، حيث أخذَ كلامَ محقِّقِي طبعة الرسالة، وادَّعَاه لنفسِه دونما إشارة[١].

أمَّا بقيَّة الطبعات التجاريَّة: فطبعةُ بيت الأفكار قد حافظَت عليها، وطبعةُ دار المعرفة حذفَتْها!

وكلُّ مَن حذفَ هذه الأرقام قد خالفَ الأمانةَ العلميَّة، وخاصَّةً بعد أنْ قرَّبَ ابنُ بلبان المسافةَ، واخترَعَ طريقةً للمحافظةِ على الأصل، وأودَعَ هذه الأرقام في صميمِ كتابِه.

وبعد هذا كلِّه: فلِمَاذا حذفُ شيءٍ هو من صلبِ الكتاب؟!

إنّ كثيرًا ممن تولَّوا طباعةَ الكتب[٢]، وخاصة الطبعات التجاريَّة: قد هانَت عليهم (أمانةُ) الأصول، فتراهم يتصَرَّفون بحذف بعضٍ ما هو من (صميم) الكتاب، وبإضافةِ أشياء ـ يرونها مفيدةً ـ في (صميم) الكتاب أيضًا!

«فهَلَّا تركوا كتابَ الرجل كما هو من غير تغييرٍ ولا تبديل، وحبَّذا لو اقتدوا بشيخ المعاصرين العلامة أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ حيث اتَّصفَ بالأمانة العلمية»[٣].

عددُ أحاديث صحيح ابنِ حِبَّان:

عددُ أحاديثه حسب الأصل (التقاسيم والأنواع): (٧٤٤٧) حديثًا، وحسب المطبوع من الإحسان باسم (التعليقات الحسان على صحيح ابن

(١) قاله الشيخ أبو صعيليك في (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) (ص/ ٧٧)، وانظر كلام الحوت في طبعتِه (١/ ١٠١).

(٢) ولا أقصد بهم الشيخَين الفاضلَين: الأرنؤوط وحسين أسد؛ لأنهما ـ وإن كنت أخالفهما في الحذف ـ من أبرز المحقِّقين المحترفين الذين ازدانت بجهودهم عشراتُ الكتب، إن لم تكن المئات، وخاصة الشيخ شعيب الأرنؤوط رَحِمَهُ اللهُ.

(٣) (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) للشيخ أبي صعيليك (ص/ ٧٧).

حِبَّان): (٧٤٤٨)، وحسب المطبوع من (الإحسان) بتحقيق الشيخ شعيب ومَن معه: (٧٤٩١)، وحسب طبعة دار التأصيل: (٧٥٣٤).

والعددُ مقاربٌ في الأصل (التقاسيم) ونسخةِ (التعليقات الحسان)، والفرق بين طبعة الشيخ شعيب والشيخ الألباني هو (٤٣) حديثاً، وقد نبه الشيخ الألباني على هذا عند آخر حديث في طبعته، وتزيدُ طبعة التأصيل على طبعة الرسالة لأنَّ محقِّقيها زادوا الأحاديث التي نُسِبَت إلى صحيح ابن حبان وليست في النسخ، زادوها مصحوبةً بالشرح والتوضيح.

وعددُ زوائد (صحيح ابن حِبَّان) على الصحيحَين: (٢٦٤٧)، ولا شكَّ أنه عددٌ كبير.

ملاحظة حول ترتيب الأمير ابن بلبان:

سبقَ رأيُ ابن حِبَّان في التكرار، وأنه لا يكَرِّر الحديثَ إلَّا لأمرين ذكرَهما في قولِه: «وأتنَكَّبُ عن ذكرِ الـمُعَادِ فيه إلَّا في موضعَين: إمَّا لزيادةِ لفظةٍ لا أجدُ منها بدًّا، أو للاستِشْهادِ به على معنًى في خبرٍ ثانٍ...»[1].

وبعد الترتيب الجديد، الذي قامَ به الأميرُ ابنُ بلبان: حصلَ تكرارٌ في التراجم في موضعٍ واحدٍ لم يكن على ترتيب الأصل، وذلك بسبب جمع حديثَين أو أكثر، كان ابنُ حِبَّان ذكرَهما في أنواعٍ مختلفة، بينما جمعَها ابنُ بلبان في موضعٍ واحدٍ لانْدِراجِهما تحت كتابٍ واحدٍ.

ومن أمثلةِ ذلك:

١ ـ بوَّبَ رَحِمَهُ اللهُ في النَّوْع الخامسِ والعشرين من القِسْمِ الثاني بقوله: «**ذكرُ البَيَانِ بأنَّ قولَه ﷺ**: «وإذا أمَرْتُكم بشيءٍ»: أرادَ به مِن أمور الدِّين،

---

(١) مقدمة (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٦٣).

لا مِن أمور الدنيا»، ثم أوردَ تحته حديثَ عائشة وأنس بن مالك ﵄: أنَّ النبيَّ ﷺ سمعَ أصواتًا فقال: «ما هذه الأصوات؟»، قالوا: النَّخْلُ يَأْبِرُونَه، فقال: «لَوْ لَمْ يَفْعَلوا: لَصَلَحَ ذلكَ»، فأمسَكُوا، فلَمْ يَأْبِرُوا عَامَّتَه، فصَارَ شِيصًا، فذُكِرَ ذلك للنبيِّ ﷺ فقال: «إذا كان شيءٌ مِن أمرِ دُنْيَاكُم: فَشَأْنُكُمْ، وإذا كان شيءٌ مِن أمرِ دينِكم فإليَّ»[1].

وترجَمَ في النوع الثامنِ والسِّتِّين من القسم الثالثِ بقوله: «**ذكر البيان بأنَّ قولَه** ﷺ: «فما أمرتُكُم بشيءٍ فأتُوا منه ما استَطَعْتُم»، أرادَ به: ما أمَرْتُكم بشيءٍ من أمرِ الدِّين، لا مِن أمرِ الدنيا».

ثم أوردَ تحتَه حديث رافعِ بنِ خَدِيج ﵁ أنه قال: قدِمَ نبيُّ الله ﷺ المدينةَ وهم يؤَبِّرُون النَّخْلَ... وفيه: فقال ﷺ: «إنَّما أنا بشرٌ، إذا حَدَّثْتُكم بشيءٍ مِن أمرِ دينِكم: فخُذُوا به، وإذا حَدَّثْتُكم بشيءٍ مِن دُنْيَاكم: فإنَّما أنا بشرٌ»[2].

وهذان البابان، وكذلك الحديثان: ذكرَهما ابنُ حِبَّان في قسمَين مختلفين، وتحت أنواعٍ مختلفةٍ متباعدة، ولكنَّ المرتِّبَ جعلَها في موضعٍ واحدٍ، وهذا يوحي بحصول تكرارٍ في البابِ بشكلٍ غريب لا يتناسبُ مع عبقريّةِ ابنِ حِبَّان، ومع منهجِه في عدم التكرار إلا لضرورة؛ ولو كان هذا الترتيبُ من ابن حِبَّان لأدرجَ الحديثَين في بابٍ واحد فقط، ولكنَّ هذا التكرارَ بهذا الشكل حصلَ لأجل الترتيب الجديد، كما أسلفتُه.

٢ ـ ومن أمثلتِه أيضًا: أنّ ابنَ حِبَّان ترجمَ في النوعِ الأول، من القسم الأول، بقولِه: «**ذكرُ البيانِ بأنَّ الإيمانَ والإسلامَ اسمان لمعنًى واحد**».

---

(١) (صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان) (١/ ٢٠١ح/ ٢٢).

(٢) (صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان) (١/ ٢٠٢ح/ ٢٣).

ثم أوردَ تحتَه حديثَ ابنِ عمر رضي الله عنهما أنه قال: إنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «بُنِيَ الإسلامُ على خَمْسٍ: شَهادةِ أنْ لا إله إلا الله، وإقامِ الصَّلاة، وإيتاءِ الزَّكاة، وصيامِ رمضان، وحجِّ البيت»[1].

وترجمَ أيضًا في النَّوْعِ السَّادسِ والعشرين من القِسْمِ الثَّالثِ بقوله: **«ذكر الخبرِ الدَّالِّ على أنَّ الإيمانَ والإسلامَ اسمان بمعنًى واحد»**.

وأوردَ تحتَه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: كان رسولُ الله ﷺ يومًا بارزًا للنَّاس، إذ أتاه رجلٌ يَمشي، فقال: يا محمد، ما الإيمان؟ قال: «أن تؤمنَ بالله، وملائكتِه، ورُسُلِه، ولقائه، وتؤمنَ بالبعثِ الآخر»، قال: يا رسولَ الله، فما الإسلام؟ قال: «لا تُشرِكُ بالله شيئًا، وتقيمُ الصلاةَ المكتُوبَة، وتؤدِّي الزَّكاةَ المفروضَة، وتَصُومُ رمضان...»، وهو حديثُ جبريل المعروف.

فعبارتُه هنا في البابَين واحدة، ولولا أنه ترجمَ بهما في موضعَين مختلفَين: لجمعَ الحديثَين تحتَ بابٍ واحد.

وهذا التكرارُ بهذا الشكلِ ليس من ابن حِبَّان كما ترى، ولكنه حصلَ بعد ترتيب الأمير ابن بلبان[2]، ومن مزايا ترتيبِ ابن بلبان: أنه قد حافظَ على (صحيح ابن حِبَّان) بكاملِه؛ بأحاديثِه، وبتعقيباتِه، وبتراجِمِه.

ثانيًا: حول أطرافِه:

ومما قامَ به العلماءُ لتقريبِ (صحيح ابن حِبَّان) للناس: فهْرَسَتُه عن طريق ذكرِ أطرافه، وممن فعلَه:

---

(١) (صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان) (١/ ٣٧٤ح/١٥٨).

(٢) وقد ذكرَ بعضُ الفضلاء ممن كتب حول صحيح ابن حِبَّان أنَّ هذا التكرارَ بهذا الشكل من ابن حِبَّان، فوجبَ التنبيه. انظر: (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) لأبي صعيليك (ص/ ٩٦ ـ ٩٧).

١ ـ الحافظُ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العِراقيُّ (ت٨٠٦هـ)، حيث أَلَّفَ كتابَ (أطراف صحيح ابن حِبَّان)، بلغَ فيه إلى أوَّلِ النَّوْع السِّتِّين من القسم الثالث[1].

٢ ـ المحدِّث عبد الغني بن عبد الواحد بن إبراهيم المكي الحنفي (ابن المرشدي) (ت٨٣٣هـ)[2].

٣ ـ وألَّفَ الحافظُ ابنُ حَجَر العسقلانيُّ كتابَه (إتحاف المَهَرَة بالفوائد المبتَكَرة من أطراف العَشَرة)، ومن هذه الكتب العشرة: (صحيح ابن حِبَّان)، كما ذكرَه الحافظُ في مقدِّمَة كتابِه المذكور[3]، وهو مطبوع.

ثالثًا: تراجِمُ رِجَالِه وشيوخِه:

قامَ بعضُ الأئمة بترجمة رجالِ (صحيح الإمام ابن حِبَّان)، وهم:

١ ـ الحافظ ابنُ الملقّن (ت٨٠٤هـ)، حيث اختصَرَ (تهذيبَ الكمال) للحافظ المزِّي، وذيَّلَ عليه برجال ستةِ كتبٍ أخرى، وهي: مسند الإمام أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حِبَّان، ومستدرك الحاكم، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي. ونقلَ السخاويُّ أنه أسماه «إكمال تهذيب الكمال»، ونقلَ عن شيخِه الحافظِ ابنِ حجر أنه لم يَقف عليه، ثم قال السخاويُّ: «قد رأيتُ منه مجلدًا، وأمرُه فيه سهلٌ»[4].

٢ ـ الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، وقد أَلَّفَ كتاب (رجال ابن حِبَّان)، كما ذُكِرَ في ترجمتِه[5].

---

(١) ذكرَه ابنُ فهد في (لحظ الألحاظ) (ص/ ٢٣٢).
(٢) ذكرَه السخاويُّ في (الضوء اللامع) (٢/ ٣٦١).
(٣) (إتحاف المهرة) (١/ ١٥٩، ١٦٣ ـ ١٦٤).
(٤) انظر: (الضوء اللامع) للسخاوي (٦/ ١٠٢)، وانظر أيضًا: (لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ) لابن فهد المكي (ص/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).
(٥) ذكرَه ابنُ فهد المكي في (لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ) (ص/ ٢٣٢).

٣ ـ الشيخ أبو إدريس شريف بن صالح التشادي المصري، ألَّفَ كتابَ (ريّ الظمآن بتراجِمِ شيوخ ابن حِبَّان)، وهو مطبوع في مجلدين.

رابعًا: تخريجُ زوائده:

وممَّن عُنِيَ بتخريج زوائدِه على (صَحيحَي) البخاريِّ ومسلم:

١ ـ الحافظ مغلطاي بن قليج الحنفي (ت٧٦٢هـ)، حيث ذكرَ السيوطيُّ في ترجمتِه أنه «خرَّجَ زوائدَ ابن حِبَّان على الصحيحَين»، وهذا الكتاب لم يصلنا.

٢ ـ الحافظ نور الدين عليُّ بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، ألَّفَ كتابَه «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حِبَّان»، وقد طُبع مرارًا.

خامسًا: دراسة الجانب الفقهيِّ عند ابن حِبَّان من خلال الصحيح:

ألَّفَ عددٌ من الباحثين رسائل علميَّة وغيرَها لبيان منهج الإمام ابن حِبَّان في الفقه والأصول، ومن تلك الرسائل:

١ ـ «معالِـم فقه ابنِ حِبَّان»، للأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود، والكتابُ مطبوع، طبعته دارُ المحدِّثين في القاهرة. وقد ألَّفَه ضمن «سلسلة دراسات في فقه أهل الحديث».

٢ ـ «آراء الإمام ابن حِبَّان الأصولية في صحيحه: جمعًا وتوثيقًا ودراسةً»، وهي رسالة ماجستير، قدَّمَها الطالبُ فواز بن عبد الرحمن بن عبد المعين الأنصاري، إلى قسم الأصول بكلية الشريعة، بجامعة أم القرى، عام (١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م)، وهي غير مطبوعة.

٣ ـ «الاتجاه الفقهي والأصولي لابن حِبَّان من خلال صحيحِه»، وهي رسالة ماجستير قدَّمَها الطالبُ أحمد أبو العباس طايل، إلى قسم الشريعة الإسلامية، بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، وهي غير مطبوعة.

٤ ـ «الحافظ الإمام أبو حاتم البستي: فقيهًا وأصوليًّا»، للأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب، وهو بحثٌ منشورٌ ضمن مجلة كلية الدراسات، بجامعة الإمارات، العدد (١٠)، سنة (١٤١٥هـ).

سادسًا: الجرح والتعديل عند الإمام ابن حِبَّان:

١ ـ من أجمع ما أُلِّفَ عن الإمام ابن حِبَّان، وتناولَ موضوعاتٍ مهمة عن (صحيحِه) أيضًا: رسالة الأستاذ عداب بن محمود الحمش، بعنوان: «الإمام محمد بن حِبَّان البستي ومنهجُه في الجرح والتعديل»، وهي رسالة ماجستير، قدَّمَها إلى فرع الكتاب والسنة، بقسم الدراسات العليا، كلية الشريعة، بجامعة أم القرى.

وهي رسالةٌ نفيسةٌ قيِّمة، كما أنها أهمُّ جهدٍ حول الإمامِ ابنِ حِبَّان اطلعتُ عليه إلى الآن، تناولَ فيه منهجَ ابن حِبَّان في الجرح والتعديل، وقد أبدعَ في هذا الجانب، إلَّا أنه وقع في أخطاء في المسائل العقَدية. ولم تطبع هذه الرسالة إلى الآن!

٢ ـ «المجهولون ومرويَّاتُهم في صحيح ابنِ حِبَّان»، للباحث عبد الصمد أحمد كريج الحموي، وهي رسالة ماجستير.

سابعًا: دراسات جامعة لترجمة ابن حِبَّان والكلام حول صحيحِه:

ولم أطلع في هذا القسم إلا على رسالة الأستاذ محمد عبد الله أبي صعيليك بعنوان «الإمام الحافظ أبو حاتم محمد بن حِبَّان البستي: فيلسوف الجرح والتعديل»، وهي رسالة صغيرة، أصدرَها ضمن سلسلة «أعلام المسلمين»، التي صدرَت من دار القلم، بدمشق، وهي مطبوعة.

ثامنًا: حول الحكمِ على أحاديثه:

مما لا يخفى على المختصِّين: أنّ الإمامَ ابن حِبَّان اشترطَ الصحةَ في كتابه، ومع ذلك بُذلَت جهودٌ في تمحيص أحاديثِه، بتمييز الصحيحِ من

غيره، وذلك حسب وجهة نظرِ مَن قامَ بتلك الجهود، وممن قام بذلك:

١ ـ الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، وذلك في كتابه «التعليقات الحسان على صحيح ابن حِبَّان، وتمييز سقيمه من صحيحِه، وشاذِّه من محفوظِه».

وهو مطبوعٌ كاملًا.

٢ ـ الشيخ المحدِّث شعيب الأرنؤوط، حيث حكمَ على الأحاديثِ كلِّها حسب اجتهادِه، وخرَّجَها تخريجًا رائعًا، على ما عُرِف منه من الدقَّةِ في ذلك.

٣ ـ وممن أرادَ الإسهامَ في هذا الباب: الأستاذ محمد عبد المنعم ابن محمد رشاد، حيث أَلَّفَ كتابًا أسماه: «العلل والمناكير الواقعة في صحيح ابن حِبَّان، وما انتُقِدَ عليه في بعض مسائل الاعتقاد»، وصدرَ منه مجلدان، بلغَ فيه إلى باب الاستعاذةِ، وهو آخرُ كتاب الرقائق.

والغريبُ أنه لم يبيِّن هدفَه من الكتاب، ولا منهجَه فيه، بل ذكرَ كلامًا طويلًا عن غربة العاملين في تمييزِ صحيحِ الحديثِ عن سقيمِه في هذا الزمان، ولم يذكُرْ حرفًا عن منهجِه في الكتاب!

تاسعًا: حول عقيدة الإمام ابنِ حِبَّان:

أَلَّفَ الباحثُ أحمدُ بنُ صالح الزهرانيُّ رسالةً باسم: (آراء ابن حِبَّان في المسائل العقَديَّة)، وهي رسالةُ ماجستير، قدَّمَها إلى جامعة أمِّ القرى بمكة المكرمة سنة (١٤١٩هـ)، ولم أطلع عليها.

عاشرًا: جهودٌ مبذولة في خدمة (صحيح ابن حِبَّان) ضمن مقدمات التحقيق:

١ ـ أولى تلك الدراسات: ما كتبه العلامة أحمد شاكر في مقدمة

طبعتِه للإحسان من دراسةٍ نفيسةٍ لكثيرٍ من جوانب (صحيح ابن حِبَّان)، وكذلك عن (الإحسان) ومؤلِّفِه، وكذلك عن الإمام ابن حِبَّان نفسِه.

٢ ـ ومن ذلك أيضًا: الدراسةُ الجيدة التي قدَّمَها الشيخ شعيب الأرنؤوط لطبعتِه من (الإحسان).

٣ ـ ومن ذلك أيضًا: الدراسةُ الجيدة التي قدَّمها محقِّقو طبعة دار التأصيل.

وفي كلتا المقدِّمتَين دراسةٌ مفصَّلةٌ عن الإمام ابن حِبَّان، وعن صحيحه، كما أنَّ فيهما دراسةً جيدةً عن (الإحسان) ومؤلِّفِها الأمير علاء الدين الفارسي، وللشيخ شعيب ومَن معه فضلُ السبق في ذلك.

٤ ـ ومن ذلك أيضًا: الدراسة التي قدَّمها محقِّقَا طبعة الأصل (التقاسيم والأنواع)، وقد ركَّزا على إبراز مزايا ترتيب الأصل.

٥ ـ ومن ذلك أيضًا: مقدِّمات الرسائل الخاصَّة بتحقيق (صحيح ابن حِبَّان)، وهي لطلَّاب الدراسات العليا في جامعة أم القرى، ولم أطلع عليها[1]



(١) ومن الرسائل المتعلقةِ بالإمام ابن حِبَّان ـ غير ما ذُكِر ـ:
١ ـ كتاب «تعارض أحكام الإمام محمد بن حِبَّان البستي على بعض الرواة في كتابَيه: الثقات والمجروحين»، للدكتور أمين بن عبد الله الشرقاوي، وهي رسالةٌ علميةٌ تقدم بها المؤلف لنيل درجة الماجستير، من جامعة الملك سعود بالرياض، كلية التربية، قسم الثقافة الإسلامية، شعبة التفسير والحديث. وهي مطبوعة.
٢ ـ كتاب «دور العقل في التربية الإسلامية عند ابن حِبَّان من خلال كتابه روضة العقلاء»، وهو رسالةُ ماجستير، قدمها الطالبُ عبد الكريم محمود زهد، إلى قسم التربية في كلية التربية، بجامعة أم القرى، ولم أجدها مطبوعة.



المبحث الرابع

موازنة بين صحيح الإمام ابن حِبَّان وصِحَاح: البخاري ومسلم وابن خزيمة وأبي عوانة

سيأتي الحديثُ عن شرطِ الإمام ابن حِبَّان في صحيحِه، وعن بيان درجة أحاديثِ صحيحِه أيضًا، ولكن أردتُ أن أقدِّمَ هنا خلاصةً لهذا الموضوع؛ لبيان درجة (صحيح الإمام ابن حِبَّان) بين الكتب المذكورة.

يُعَدُّ (صحيحُ ابنِ حِبَّان) عند كثيرٍ من العلماء في المرتبة الرابعةِ بعد الصحيحَين، حيث إنّ أصحَّ ما صُنِّفَ في الصحيح المجرَّدِ بعد الصحيحَين: صحيحُ ابن خزيمة، وصحيحُ تلميذِه ابن حِبَّان، ومستدركُ الحاكم. وصحيحُ ابنِ خزيمة أصحُّها، يليه صحيحُ ابن حِبَّان، وصحيحُ أبي عوانة ـ المعروف بـ(مستخرج أبي عوانة) ـ، فهما أصحُّ من مستدرك الحاكم.

وليس واحدٌ من هذه الكتب لاحقًا بالصحيحَين؛ لوجود غير الصحيحِ فيها، ولو بنسبةٍ ضئيلة.

قال السيوطي: «(صحيحُ ابن خزيمة) أعلى مرتبةً من (صحيح ابن حِبَّان)؛ لشدَّةِ تحرِّيه، حتى إنه يتوقَّفُ في الصحيح لأدنى كلامٍ في الإسناد، فيقول: إن صحَّ الخبر، أو: إن ثبتَ كذا، ونحو ذلك»[1].

---

(١) (تدريب الراوي) للسيوطي (١/ ١٤٨).

وقال أيضًا: «قد عُلِمَ مما تقدَّم: أنّ أصحَّ مَن صنَّفَ في الصحيح[١]:

ابنُ خزيمة، ثم ابنُ حِبَّان، ثم الحاكم، فينبغي أن يُقال: أصحُّها بعد مسلم: ما اتفقَ عليه الثلاثة، ثم ابن خزيمة وابن حِبَّان أو الحاكم، ثم ابن حِبَّان والحاكم، ثم ابن خزيمة فقط، ثم ابن حِبَّان فقط، ثم الحاكم فقط، إن لم يكن الحديثُ على شرط أحد الشيخَين»[٢].

وقال الشيخ أحمد شاكر: «وقد رتَّبَ علماءُ هذا الفن ونُقَّادُه هذه الكتبَ الثلاثة التي التزمَ مؤلِّفوها روايةَ الصحيح من الحديثِ وحده، أعني الصحيح المجرَّدَ بعد الصحيحَين: البخاري ومسلم، على الترتيب الآتي:

صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حِبَّان، المستدرك للحاكم؛ ترجيحًا منهم لكلِّ كتابٍ منها على ما بعده في التزام الصحيح المجرَّد، وإن وافقَ هذا مصادفةً ترتيبَهم الزمني من غير قصدٍ إليه»[٣].

قلت: وهذا أيضًا وافقَ مصادفةً: ترتيبَهم في الأخذ وطلب العلم؛ فالحاكمُ من أبرز تلاميذ ابن حِبَّان، وابنُ حِبَّان من أبرز تلاميذ ابن خزيمة.

وهذا الترتيب قد ذكرَه كثيرٌ من العلماء، وأكّدَه عددٌ من المختصِّين[٤].

---

(١) يقصد: بعد الصحيحَين.

(٢) (تدريب الراوي) (١/ ١٧١)، وانظر: (مناهج المحدثين) للدكتور سعد الحميِّد (ص/ ١١٩، ١٦٧).

(٣) مقدمة الشيخ أحمد شاكر للجزء الذي طبعَه من (صحيح ابن حِبَّان) (ص/ ١١).

(٤) انظر: (مناهج المحدثين) (ص/ ١١٩، ١٦٧)، (الرسالة المستطرفة) للكتاني (ص/ ٢٠)، (لمحات في أصول الحديث) للدكتور محمد أديب الصالح (ص/ ١٥٨)، (الإمام ابن خزيمة) (١/ ٣٣٣).

وخالفَ في هذا الترتيب الشيخ شعيب الأرناؤوط، حيث قدَّمَ (صحيحَ ابن حِبَّان) على (صحيح ابن خزيمة)، وردَّ على السيوطيِّ قائلًا: «إنَّ ما ذهبَ إليه السيوطيُّ لا يُسلَّمُ له؛ إذ إنَّ صنيعَ ابن خزيمة هذا[١] يدلُّ على أنه أدرجَ في صحيحِه أحاديثَ لا تصحُّ عنده، ونَبَّهَ على بعضِها ولم يُنَبِّه على بعضِها الآخر، ويتبيَّنُ ذلك بجلاءٍ من مراجعةِ القسم المطبوعِ من (صحيحه)، ففيه عددٌ غير قليلٍ من الأسانيد الضعيفة، بالإضافةِ إلى أنّ عددًا لا بأسَ به من أحاديثِه لا يرتقي عن رتبة الحسن، فأين هو من (صحيح ابن حِبَّان)، الذي غالبُ أحاديثِه على شرط الصحيح، كما سيتبيَّنُ لك في الكتاب»[٢].

وقال أيضًا: «إنّ صحيحَ ابن حِبَّان أعلى مرتبةً من صحيح شيخِه ابنِ خزيمة، بل إنه لَيُزاحِمُ بعضَ الكتب الستة، ويُنافسُ بعضَها في درجَتِه..»[٣]، ثم ذكرَ قولَ ابن العماد: «وأكثرُ نُقَّاد الحديث على أنَّ صحيحَه أصحُّ من سنن ابن ماجه»[٤].

وهذا القولُ يُخالفُ ما ذهبَ إليه جمهورُ العلماء من تقديم (صحيح ابن خزيمة) على (صحيح ابن حِبَّان)، ولم يَسبقه إلى ذلك أحد.

أمَّا ما ذكرَه الشيخُ شعيب من أنّ ابنَ خزيمةَ «أدرجَ في صحيحِه أحاديثَ لا تصحُّ عنده، ونَبَّهَ على بعضِها ولم يُنَبِّه على بعضِها الآخر»: فهذا صحيحٌ، ولكنَّ تلك الأحاديث ليست على شرطه، فلا يُقدَحُ بسببها

---

(١) يُشير إلى قول السيوطيِّ السابق عن ابن خزيمة إنه شديدُ التحرِّي، «حتى إنه يتوقَّفُ في الصحيحِ لأدنى كلامٍ في الإسناد، فيقول: إن صحَّ الخبر، أو: إن ثبتَ كذا، ونحو ذلك».

(٢) مقدمة (الإحسان في ترتيب صحيح ابن حِبَّان) (١/ ٤٢ ـ ٤٣).

(٣) انظر: مقدمة (الإحسان في ترتيب صحيح ابن حِبَّان) (١/ ٤٣).

(٤) (شذرات الذهب) لابن العماد (٤/ ٢٨٦).

في الكتاب[١].

كما أنَّ ما قالَه عن صحيح ابن خزيمة من «أنَّ عددًا لا بأسَ به من أحاديثِه لا يرتقي عن رتبة الحسن»: ليس دقيقًا؛ لأنَّ هذا يشتركُ فيه صحيحَا ابن خزيمة وابن حِبَّان، كما نصَّ عليه الحافظُ ابنُ حجر[٢]، على أنه يحتاجُ إلى دراسةٍ مفصَّلة، وسيأتي نقلُ كلامه عند بيان شرط الإمام ابن حِبَّان.

والراجحُ ـ والله تعالى أعلم ـ: هو ما ذهبَ إليه الأكثرون، من أنّ (صحيح ابن خزيمة) مقدَّمٌ على (صحيح) تلميذِه ابنِ حِبَّان، وأنَّ (صحيحَ ابنِ خزيمة) في المرتبة الثانيةِ بعد الصحيحَين[٣].

---

(١) انظر التفصيل في ذلك في (المدخل إلى صحيح ابن خزيمة) (ص/ ٢١٥، ٤٣١ ـ ٢٣٣)، وانظر فيه (ص/ ٢١٥ ـ ٢٣٣) أسبابَ ذكر الإمام ابن خزيمة للأحاديث الضعيفةِ في (صحيحه)، مع بيان أنها ليست على شرطه.

(٢) انظر: (النكت على كتاب ابن الصلاح) (١/ ٢٩٠).

(٣) مع الإشارةِ هنا إلى أنّ بعضَ مَن أفاضَ في تقديم (صحيح ابن خزيمة) على (صحيح ابن حِبَّان) قد وقعَ في أخطاء عند ذكرِه لوجوهِ التقديم، ومنهم كاتبُ هذه السطور، حيثُ ذكروا من وجوه التقديم: أنّ هناك فروقًا بين منهجَي الإمامَين: ابن خزيمة وابن حِبَّان، تدلُّ على اختلاف منهجَيهما في التوثيق، ومن ثَمَّ في التصحيح، وأنّ من تلك الفروق المنهجيَّة بين الإمامَين: أنّ ابنَ خزيمة يذهب إلى عدم تصحيح حديث الراوي الذي لا يُعرَف بعدالةٍ ولا جرح، حتى وإن روى عنه الثقة المشهور، وإنما رواية الثقة المشهور تفيدُ في رفع جهالة العين للراوي، ولكن يبقى مجهول الحال، فليس ثقةً عنده، وأما ابنُ حِبَّان: فإنه يُصَحِّحُ حديثَ الراوي الذي بهذه الصفة، لأنّ رواية الثقة المشهور يُعتَبَرُ توثيقًا عنه، انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه الصحيح) للدكتور عبد العزيز شاكر الكبيسي (١/ ٣٠٢ ـ ٣٠٣)، (المدخل إلى صحيح ابن خزيمة) لكاتب هذه السطور (ص/ ١٧٥).
وهذا صحيحٌ في الجملة، إلا أنه قد حصلَ في هذا الموضوع خلطٌ بين شروط العدالةِ في (صحيح ابن حِبَّان)، وبين شروط الثقةِ في (ثقات) ابن حِبَّان، والصحيح: التفريقُ بينهما، كما سيأتي بيانُه عند ذكرِ شرطِ (صحيح ابن حِبَّان) إن شاء الله تعالى.
فما ذكروا في وجوه تقديم (صحيح ابن خزيمة) على (صحيح ابن حِبَّان) ليست كلُّها =



المبحث الخامس

طبعات صحيح الإمام ابن حِبَّان

أولًا: أصل الكتاب (التقاسيم والأنواع):

لم يُطبع (صحيحُ الإمام ابن حِبَّان) الأصل، الذي يُعرَف بـ(التقاسيم والأنواع) إلى وقتٍ قريب، وقد سبقَ ذكرُ الاسم الكاملِ له.

وقد ذكرَ المعتنون به أن لم توجَدْ له نسخةٌ كاملةٌ إلى الآن، وإنما الموجودُ هو قِطَعٌ مختلفة له، محفوظةٌ في عددٍ من مكتبات العالَـم[1].

وقد طُبع الأصلُ مؤخَّرًا طبعتَين مختلفتَين:

الطبعة الأولى: طُبع قبل سنواتٍ مصدَّرًا بالاسم الصحيح للكتاب، وهو (المسندُ الصحيح على التقاسيم والأنواع، من غير قطعٍ في سندها، ولا ثبوتِ جَرحٍ في ناقليها)، طبعَتْه دار الكتب العلمية في بيروت في خمسة مجلدات، بتحقيق الأستاذ محمد مصطفى الخطيب.

وقد اعتمدَ فيه المحققُ على خمس نُسَخٍ يُكَمِّلُ بعضُها البعض، إلا أنَّ في القسمين: الرابع والخامسِ نقصاً، في كلِّ قسم مقدارَ النصف من الأنواع، قام المحقِّقُ بإكمالها من (الإحسان)، إلَّا قرابة خمسة أنواع،

= مسلَّمةً، إلَّا أنّ (صحيح ابن خزيمة) مقدَّمٌ على (صحيح) تلميذِه ابن حِبَّان في الجملة، والله تعالى أعلم.

(١) انظر شيئًا عنها في: مقدمة الشيخ أحمد شاكر لطبعتِه من (الإحسان) (١/ ٢٢ ـ ٤٠)، مقدمة الشيخ شعيب الأرنؤوط لطبعتِه من (الإحسان) (١/ ٥٨ ـ ٦٢).

ذكرَ أنه لم يقف عليها فيه.

الطبعة الثانية: ثم طُبع الكتابُ الأصلُ (التقاسيم والأنواع) بتحقيق الدكتورَين التركيَّيْن: محمد علي سُونمز، وخالص آي دمير، وطبعتها وزارةُ الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر سنة (١٤٣٣هـ ٢٠١٢م).

وقد اعتمدَا في تحقيقه على تسع نسخٍ خطيةٍ متفاوتةٍ في الإتقان والكمال، وأكملَا بعضَها ببعض، إضافةً إلى نسخةٍ من (الإحسان) لابن بلبان.

وبعد النظرِ في تفصيل ما ذكر المحقِّقان عن النسخ، وما تشتملُ عليه: فإنَّ الكتابَ كاملٌ باستثناء القسمَين الأخيرين، ففيهما نقصٌ على النحو التالي:

جدول يبيِّنُ الموجودَ من صحيح ابن حِبّان في طبعة قطر

م	القسم	النُّسَخ	الملاحظة
١	الأول الأوامر وهو (١١٠) نوعًا	١ ـ كلّه في النسخة الأولى. ٢ ـ أكثرُه ـ باستثناء ٣٨ حديثًا من الأخير ـ: في النسخة الثانية. ٣ ـ (١٥) نوعًا الأخيرة منه في النسخة الثالثة.	كامل
٢	الثاني النواهي وهو (١١٠) نوعًا	كلُّه في النسخة الثالثة.	كامل
٣	الثالث الإخبار وهو (٨٠) نوعًا	١ ـ الأنواع (٨) الأولى: في النسخة الثالثة. ٢ ـ الأنواع (٧٢) الأخيرة: في النسختَين: الرابعة والخامسة. ٣ ـ النوعان (٧٠ ـ ٧١): في النسخة الثامنة.	كامل
٤	الرابع الإباحات وهو (٥٠) نوعًا	١ ـ الأنواع (١٠) الأولى: في النسختَين: الرابعة، والخامسة. ٢ ـ الأنواع (٣٤) الأخيرة: في النسخة السادسة. ٣ ـ الأنواع (٢٥) الأخيرة: في النسخة التاسعة.	**الموجود:** ١٠ الأولى ٣٤ الأخيرة. **لا يوجد:** الأنواع: ١١ إلى ١٦.
٥	الخامس الأفعال وهو (٥٠) نوعًا.	١ ـ الأنواع (١٢) الأولى: في النسخة السادسة. ٢ ـ الأنواع (٣ إلى ٧): في النسخة السابعة. ٣ ـ الأنواع (٩) الأولى: في النسخة التاسعة.	**الموجود:** الأنواع (١٢) الأولى . **لا يوجد:** الباقي، وهو الأنواع (٣٨) الأخيرة.

الخلاصة: ينقصُ المطبوع أربعةٌ وأربعون نوعًا من أنواع الكتاب، ستةٌ منها من القسم الرابع، وثمانيةٌ وثلاثون منها من القسم الأخير ـ الخامس ـ.

ومن الملاحَظ أنّ الأنواعَ الناقصةَ في النسخ: موجودةٌ في المطبوع، فالمطبوعُ كاملٌ بأقسامه الخمسة، وبأنواعه كلِّها، والغريب أنّ المحقِّقَين لم يذكُرا ـ لا في المقدمة ولا في أثناء الكتاب ـ الطريقةَ التي بها كمَّلَا النقصَ؛ هل اعتمدَا على (الإحسان) في ذلك، وهذا بعيدٌ لصعوبته، أو أنَّ في وصفهم للنُّسَخ خلَلًا، والله تعالى أعلم.

وقد قدَّما لطبعتهما بمقدمةٍ مختصرةٍ تتعلَّق بالكتاب والمؤلِّفِ ووصفِ النسخ الخطيةِ ومنهجِهما في التحقيق.

وهذه الطبعةُ في ثمانية مجلدات، المجلد الأخيرُ خاصٌّ بالفهارس المختلفة، وعددُ الأحاديثِ فيه: (٧٤٤٧) حديثًا.

وهذه الطبعةُ أحسن من الطبعة السابقة، وهي متقنةٌ مخدومةٌ خدمةً جيدة.

هذا بالنسبةِ للأصل (التقاسيم والأنواع).

ثانيًا: الإحسان في تقريب صحيح ابنِ حِبَّان:

الذي طُبع قديمًا من الكتاب هو: (الإحسان في تقريب صحيح ابن حِبَّان)، للأمير علاءِ الدين عليِّ بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ).

وأولُ مَن بدأ في تحقيقِه وإصدارِه هو العلامة الشيخ أحمد شاكر، إلا أنه توفي سنة (١٩٥٨م) قبل أن يكمل الكتاب، ولم يصدر من الكتاب إلا الجزء الأول.

«والمنهجُ الذي التزمَه العلامةُ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ هو اعتمادُ تصحيح ابن حِبَّان، والأخذُ برأيه في شروط الصحيح، ولذا لم يتعقَّب المؤلفَ في بعض أسانيده، ولم يُبِنْ عن درجةِ بعض الأحاديث التي لا توافق شرطَ

الجمهور في الصحيح، إلا ما لا بدَّ من التنبيه عليه، كما ذكر في الحديث رقم (٤٢)، واكتفى رَحِمَهُ اللَّهُ بتخريج الحديثِ من (الصِّحَاح) و(السُّنَن) و(المسَانيد)، مع ترجمة موجَزةٍ لبعض الرواة، وتَبيين بعضِ أوهام النسخة.

وبعد وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ قامَ الأستاذُ عبد الرحمن محمد عثمان بإصدار جزأين آخرَين من الكتاب، نشرَتهما المكتبةُ السلفيةُ بالمدينة المنورة سنة (١٩٧٠م)، إلا أنهما خِلوٌ من أيِّ تحقيقٍ وتخريج، وتنبيهٍ على أغلاطِ النسخة وأوهام ناسخيها، إضافة إلى الأخطاءِ الناشئة عن الطباعة، والوهم في قراءة الأصل، فظهرت الهوةُ واسعةً جدًّا بين جزأَيْه هذين، وجزءٍ سلَفِه الشيخ أحمد شاكر»[1].

ثم قام الشيخان: شعيب الأرنؤوط، وحسين أسد، فبدآ في تحقيق الكتاب، وأصدرَا مجلدًا أو مجلدين، ثم توقف العمل، وواصلَ الشيخ شعيب الأرنؤوط العمل، فأخرجَ الكتابَ في سنة (١٤٠٨هـ) إخراجًا كاملًا في ثمانية عشر مجلدًا، منها مجلدان للفهارس، وعددُ الأحاديث فيها: (٧٤٩١) حديثًا.

وهذه الطبعةُ متقَنَةٌ جدًّا، وإخراجٌ «بديعٌ جدًّا من حيث ضبط النص. ومن حيث التخريجُ والأحكام على الأحاديث: يُعتَبَرُ تخريجًا بديعًا إلى حدٍّ كبير، وإن كانت هناك بعضُ الاجتهادات التي قد يُخالَفُ فيها شعيب الأرنؤوط، مثل الأحكام على بعض الأحاديث، وهذه مسألةٌ لا طائل تحتها، فقد يجدُ مَن يوافقُه، وقد يجدُ مَن يخالفُه، والمسألةُ كلُّها محلٌّ اجتهاد.

لكن على كل حال، هذا الإخراجُ مع الفهارس التي صاحبت

---

(١) مقدمة الشيخ شعيب للإحسان (١/ ٦٢ ـ ٦٣)، بشيءٍ يسيرٍ من التصرف.

الكتاب: يُعتَبَرُ خدمةً جليلةً قُدِّمَت للكتاب»[1].

وهذه من أفضل الطبعات وأنفسِها، والله تعالى أعلم.

الطبعة الثانية:

ومن طبعات هذا الكتاب: طبعة الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، وهي التي أسماها «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان، وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذِّه من محفوظه»، وقد صدرت عن دار باوزير في جدة سنة (١٤٢٤هـ).

وهي طبعةٌ متقنة أيضًا، والمتن فيها مقابلٌ على طبعة مؤسسة الرسالة، وقد حلّاها الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ بالأحكام على الأحاديث، فإن كان الحديث في الصحيحين: يشير الشيخ إليهما، وإلا فيصدر حكماً من عنده، وهو من أئمة هذا الشأن.

ولكن لم يعلق الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ بشيء على المخالفات العقدية في صحيح ابن حبان، مع أنه نبّه عليها في مقدمته على «صحيح موارد الظمآن» (١/ ٩).

الطبعة الثالثة:

طبعة كمال يوسف الحوت، وهي أولى الطبعات من حيث الصدور كاملةً، وأردؤُها من حيث الضبط والخدمة، طبعت في دار الكتب العلمية ببيروت سنة (١٤٠٧هـ).

الطبعة الرابعة: طبعة دار التأصيل:

ثم طبع الكتابُ أيضًا في دار التأصيل، وهي دارٌ معروفةٌ بتميُّزِها في الطبعات، وقد قدَّموا للكتابِ بمقدمةٍ رائعةٍ تتعلق بالكتاب والمؤلِّف، وتحدَّثوا فيها عن طبعات الكتاب السابقة، وأنَّها كلَّها ـ بما فيها طبعة

---

(١) من كلام الدكتور سعد الحميِّد في (مناهج المحدِّثين) (ص/ ١٧١ ـ ١٧٢).

الرسالة ـ لا تخلو من مؤاخذات وأخطاء وتصحيفات، وذكروا نماذج منها.

وذكروا أنّ طبعتَهم تتميَّزُ بما يلي:

١ ـ ضبط وتحرير نص الكتاب على نسخته الخطية الوحيدة والفريدة، مع تصويب الأخطاء والأوهام التي وقعت في الطبعات السابقة للكتاب، وقد تمَّ ذلك وَفق منهج علمي ارتضاه العلماء المتخصصون في السنة النبوية.

٢ ـ ربط كتاب «الإحسان» بأصله «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع» للإمام ابن حبان كما حرص عليه ابنُ بلبان، وذلك بربطه بكتاب «التقاسيم والأنواع» طبعة وزارة الأوقاف القطرية. وكذا ربط الكتاب بكتب: «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» للحافظ الهيثمي، و«إتحاف المهرة» للحافظ ابن حجر، و«تحفة الأشراف» للحافظ المزي.

٣ ـ التنبيه على الأحاديث التي فاتَت الحافظَ ابن حجر في «إتحاف المهرة» أن يعزوها لـ«صحيح ابن حبان»، مع عزو تلك الأحاديث إلى مواضعها من كتب السُّنّة التي عزاها الحافظُ ابنُ حجر إليها؛ كـ«صحيح ابن خزيمة» و«مسند أبي عوانة» وغيرهما.

٤ ـ حصر الأحاديث التي زادتها طبعةُ «التقاسيم والأنواع»، و«موارد الظمآن»، و«الإتحاف» على طبعة دار التأصيل.

٥ ـ إعداد مقدمة علمية، عُرض من خلالها التعريف بالإمام ابن حِبَّان وبكتابه «الصحيح» ورواته، والتعريف بصاحب الترتيب ابن بلبان، والطبعات السابقة للكتاب، ولماذا هذه الطبعة؟ مع بيان منهج دار التأصيل في إخراج الكتاب.

٦ ـ تعيين كافة رواة الأسانيد على مدار الكتاب؛ للمساعدة في ضبط أسانيد الكتاب، وسهولة تتبع مواضع حديث كل راوٍ، ويتبين ذلك من خلال فهرس الرواة.

٧ ـ تخريج الكتاب على نفسه من خلال رَبط مواضع الحديث الواحد في الكتاب بعضها ببعض؛ لإبراز مدى التطابق فيما بينها، والتنبيه على ذلك في الحاشية.

٨ ـ تشكيل النص تشكيلًا كاملًا، ومراجعتُه مراجعةً دقيقة، ووضع علامات الترقيم اللازمة له.

٩ ـ عزو كلِّ حديث في هذه الطبعة لمكانه في أصل الكتاب: «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع» للإمام ابن حبان.

١٠ ـ القيام بتتبُّع آراء الإمام ابنِ حِبَّان في المسائل العقَديَّة، والتعليق على ما يَحتاجُ منها إلى تعليقٍ في الحاشية.

١١ ـ حصرُ الغريب وشرحُه في الحاشية، مميزًا بلون أسود سميك، معزوًّا لمصادره، مذيلًا برقم الجزء والصفحة أو المادة.

١٢ ـ إعداد فهارس علمية متنوعة باستخدام خبرة العلماء مدعومة بأحدث تقنيات الحاسب الآلي التي تُساعد الباحث في جميع أعمال البحث والتكشيف. ومن الفهارس العلمية التي ألحقت بالكتاب:

* فهرس الأطراف مميزًا فيها المرفوع من الموقوف مع ذكر المسند.

* فهرس الرواة مع ذكر مواضع كل راو.

* فهرس الكتب والأبواب.

* فهرس الفوائد الفرائد: الحديثية، العقدية، الأصولية، الفقهية، اللغوية وغيرها، وهي المبثوثة في أقوال المصنِّف التي وردت عقب الأحاديث في الكتاب.

* فهرس شامل لأرقام أحاديث كتاب «التقاسيم والأنواع» مرتّب على القسم والنوع اللذين ذكرهما الإمام ابن حبان.

وهذه الطبعةُ من (الإحسان) أتقن الطبعات وأدقُّها، وهي في تسعة مجلدات، وعددُ الأحاديث فيها: (٧٥٤٥) حديثًا.

هذا، وقد طُبع الكتابُ بعدها طبعاتٍ تجاريَّةً أكثرُها في مجلدٍ واحد، منها:

١ ـ طبعةُ (بيت الأفكار الدولية) بلبنان، باعتناء جاد الله بن حسن الخدَّاش، وقد اعتمدَ في تخريجِه على طبعة الشيخ شعيب الأرنؤوط؛ لأنها أصحُّ النسخ، واعتمدَ في ترقيم الأحاديثِ على طبعة الشيخ الألباني، «وذلك لندرةِ الأخطاءِ فيها»، كما قال المعتَني[1]، وقد ذكرَ في بداية كلِّ حديثٍ حكمَه، فإن كان من الصحيحَين: يشيرُ إليهما، أمّا بقية الأحكام: فقال عنها المعتَني: و«أمَّا بقيةُ الأحكام على الأحاديث: فهي لمجموعةٍ من العلماء، ممن اعتنى بصحيح ابن حِبَّان، كالشيخ أحمد شاكر، وشيخنا الألباني، والشيخ شعيب الأرنؤوط»[2].

وإدراج أحكام الأحاديث في صلب الكتب: قد كثُرَ في الآونة الأخيرة، والواجبُ عدمُ إدخالِ شيءٍ في صلب الكتاب، ولو كان مهمًّا في خدمة الكتاب، بل يُجعَلُ في الهامش، وكذلك عدمُ إخراجِ شيءٍ من صلب الكتاب، ولو كان خطأً في نظرِ المحقِّق، والله تعالى أعلم.

٢ ـ ومنها: طبعة (دار المعرفة) ببيروت، بتحقيق وتخريج الشيخ خليل بن مأمون شيحا، وهي في مجلد واحد، وفيها تخريج الحديث بطريقةٍ مختصرة جدًّا، والتخريجُ مميَّزٌ باللون، ومودَعٌ في الصلب!

هذه أبرزُ الطبعات التي وقفتُ عليها، والله تعالى أعلم.



---

(١) (ص/ ١١).

(٢) السابق.

الفصل الثاني
منهجُ الإمام ابن حِبَّان في صحيحه

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: منهجُه في تراجم الأبواب.

المبحث الثاني: شرط الإمام ابن حِبَّان فيه، ودرجةُ أحاديثه.



المبحث الأول

منهجُه في تراجم الأبواب[(١)]

ونعني بالتراجم: العناوينَ التي يضعُها الإمامُ ابنُ حِبَّان لحديث أو أحاديث، تكون دليلًا على ما قرره في العنوان، أو يكون العنوان بيانًا لها بنوع من أنواع البيان.

وقد درجَ المحدِّثون على أن تكون تراجمُهم معبِّرَةً عن اختياراتهم الفقهية، عند روايتهم أحاديثَ الأحكام.

ولقد اشتُهِر أنَّ فقهَ البخاري في تراجمه، وهذه المقولة صادقةٌ ولا شك على الإمام ابن حِبَّان، وفي ذلك يقولُ العلَّامةُ أحمد شاكر: «وفي هذه العناوين فقهُ ابن حِبَّان، وعلمُه بالسنة، على المعنى العامِّ، والكامل التام»[(٢)].

والتراجِمُ عند الإمامِ ابنِ حِبَّان نوعان: تراجمُ هي العناوينُ على الأحاديث، وتراجمُ هي الأنواعُ المندَرِجَةُ تحت الأقسام الخمسة، التي يمكن أن نسمِّيَها تراجم أصولية.

---

(١) انظر: (معالم فقه ابن حِبَّان) للأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود (ص/١١٣ ـ ١٤٤)، (الاتجاه الفقهي الأصولي لابن حِبَّان من خلال صحيحِه) للباحث أحمد أبي العباس طايل (ص/٩ ـ ٢٣)، وأكثر ما ذكرتُه في هذا المبحث مأخوذٌ من المصدرَين المذكورَين، وأولُهما أكثرُ تفصيلًا في الموضوع، وفيه فوائد كثيرةٌ تركتُها مخافة الطول، وهي فوائد مهمَّةٌ تتعلقُ بمنهج ابن حِبَّان في الفقه عمومًا، وفي التراجمِ خاصة.

(٢) (الإحسان) (ص/١٧) ـ ط: دار المعارف ـ.

وهناك أيضًا التعقيبات التي يوردها بعد الأحاديث، فهذه الثلاثة ـ التراجم والأنواع الأصولية والتعقيبات ـ حوت صورةً متكاملةً لفقه ابن حِبَّان، ومسلكِه في الاستدلال.

ومن خلال استقراء الصحيح يمكن تلخيص تلك الصورة في النقاط التالية:

١ ـ احيانًا تكون الترجمةُ تفسيرًا للحديثِ عنده:

ومن أمثلتِه: أنه ترجمَ بقوله: «ذكرُ الزَّجْر عن بيع الحَمْلِ في البطن، والطيرِ في الهواء، والسمَك في الماء؛ قبل أن يُصطاد»، وروى تحتها حديث: «نهى رسولُ الله ﷺ عن بيع الغرر»[١].

وترجمَ بقوله: «الزجرُ عن مزايدة المرء على الشيءِ المبيعِ، مِن غير قصده لشرائه»، وأوردَ تحتها حديث: «نهى النبيُّ ﷺ عن النَّجْشِ»[٢].

وقد أشارَ في المقدمةِ أنَّ هذا أحد أسباب تأليفِه لكتابِه، حيث قال: «لأنَّ قصدَنا في تَنْويع السُّنَن: الكشفُ عن شيئين:

أحدُهما: خبرٌ تَنازعَ الأئمةُ فيه وفي تأويله، والآخرُ: عمومُ خطابٍ صَعُبَ على أكثرِ الناسِ الوقوفُ على معناه، وأشكَلَ عليهم بغيةُ القصدِ منه، فقصَدْنا إلى تقسيم السُّنَنِ وأنواعِها لِنَكشِفَ عن هذه الأخبارِ التي وَصَفْناها، على حسب ما يُسَهِّلُ الله جلَّ وعلا»[٣].

٢ ـ احيانًا يُعَيِّنُ في الترجمةِ احدَ محتمَلات الحديث:

ومن أمثلتِه: أنه ترجمَ بقوله: «ذكرُ الزَّجْر عن بيع الشيءِ بمائة دينار

---

(١) (صحيح ابن حِبَّان) (١١/ ٣٢٧ح/ ٤٩٥١).

(٢) (صحيح ابن حِبَّان) (حديث/ ٤٩٦٨)، ومثله (ح/ ٤٩٥٧).

(٣) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٤٩).

نسيئةً وبتسعين نقدًا».

وروى تحتها حديثَ أبي هريرة ﷺ، وفيه نهيُ النبيِّ ﷺ عن بَيْعَتَيْنِ في بيعةٍ[(١)].

وبهذا فسَّرها النسائيُّ، حيث ترجمَ للحديث نفسه بقوله: «بيعتين في بيعة، وهو أن يقول: أبيعك هذه السلعةَ بمائة درهم نقدًا، وبمائتي درهم نسيئة»[(٢)].

وهذا أحدُ محتمَلات الحديث، وثمَّةَ احتمالٌ آخر ذكرَه الإمامُ الترمذيُّ، حيث روى هذا الحديثَ تحت ترجمة «باب ما جاء في النهي عن بيعتين في بيعة»، ثم عقب عليه بقوله: «حديثُ أبي هريرة حديث حسنٌ صحيح. والعملُ على هذا عند أهل العلم. وقد فسَّرَ بعضُ أهلِ العلم قالوا: بيعتين في بيعة، أن يقول: أبيعُك هذا الثوبَ بنقدٍ بعشرة، وبنسيئةٍ بعشرين، ولا يفارقُه على أحد البَيْعَيْن، فإذا فارقَه على أحدهما: فلا بأس، إذا كانت العُقْدَةُ على أحدٍ منهما».

ثم ذكرَ الاحتمالَ الآخر بقولِه: «قال الشافعي: ومِن معنى نهي النبي ﷺ عن بيعتين في بيعة أن يقول: أبيعكَ داري هذه بكذا، على أن تبيعني غلامَكَ بكذا، فإذا وجبَ لي غلامك: وجب لكَ داري. وهذا يفارقُ عن بيعٍ بغيرِ ثمنٍ معلوم، ولا يدري كلٌّ واحدٍ منهما على ما وقعت عليه صفقته»[(٣)].

٣ ـ الحديث الموضوعي:

ويُعنى به تعاقبُ التراجم، التي تستقصي طرق الحديث وألفاظَه،

---

(١) (صحيح ابن حبان) (١١/ ٣٤٧ح/ ٤٩٧٣).

(٢) (سنن النسائي ـ بشرح السيوطي) (٧/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦).

(٣) (جامع الترمذي) (٣/ ٥٣٣ ـ ٥٣٤ح/ ١٢٣١)، وانظر: (المغني ـ مع الشرح الكبير) (٤/ ٢٩٠)، (فتح القدير) (٤/ ٤٤٧).

والتي قد تقتضي روايةَ أحاديث أخرى لها علاقة بموضوع الحديث الأصلي في الترجمة.

ومعلومٌ أنَّ ابنَ حِبَّان لم يرتِّبْ صحيحَه ترتيبًا موضوعيًّا، وأنَّ ابن بلبان هو صاحبُ هذا الترتيب، الذي حشدَ فيه الأحاديثَ تحت ما يُناسِبُها من عناوين.

لكن الإمامَ ابنَ حِبَّان على الرغم من أنه لم يرتب صحيحه ترتيبًا موضوعيًّا: تجدُه يحشد عددًا من الأحاديث ذات الموضوع الواحد تحت نوعٍ واحد من أحد الأقسام الخمسة، التي قسم إليها صحيحه.

وهذه ظاهرةٌ واضحةٌ عند ابن حِبَّان، لا يحتاج استكشافُها إلى كبير تأمُّل.

ومن أمثلتِه:

أ ـ موضوع الغسل يوم الجمعة، ذكرَ فيه أبو حاتم بنُ حِبَّان أربعَ عشْرةَ ترجمةً، كلُّها تحت النوع الخامس والثلاثين من القسم الأول[١].

ب ـ وكذلك مسألة وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة، حيث ذكر فيها تسعَ تراجم، كلُّها من النوع الحادي والعشرين، من القسم الأول[٢].

جـ ـ وكذلك مسألة فرض متابعة الإمام، وأنَّ على المأمومين أن يتابعوا إمامَهم في الجلوس إن صلَّى بهم جالسًا لعدم استطاعته الوقوف، وأنه لا يصحُّ أن يصلُّوا وراءه قيامًا، وأن هذا فرض محكَمٌ لم ينسخ.

وقد أطال الإمامُ ابنُ حِبَّان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذه المسألة، واستقصى الأخبار

---

(١) انظر: (صحيح ابن حِبَّان) (٤/ ٢٤ ـ ٣٩).

(٢) انظر: (صحيح ابن حِبَّان) (٥/ ٨٠ ـ ٩١)، والقسمُ الأولُ هو الأوامر، والنوعُ الحادي والعشرون منه هو: ألفاظ إعلامٍ مرادُها الأوامر، التي هي المفسِّرة لمجمل الخطابِ في الكتاب.

فيها؛ ليردَّ على الجمهور الذين يرون أنَّ هذا الحكمَ منسوخ، وأن الإمام إن صلى جالسًا لمرضه، لم يتابعه المأمومون في الجلوس، بل يجب عليهم القيام؛ لخلوهم من العذر الذي قام بالإمام.

وقد استَوْعَبَتْ هذه المسألةُ ما لا يقلُّ عن ثنتين وعشرين ترجمة، وكلُّ التراجم والأحاديثِ المروية فيها هي من النوع الخامس من القسم الأول(١).

د ـ ومن أمثلتِه أيضًا: مسألة الوضوء من لحم الجَزُور(٢).

٤ ـ الاستقصاء والتَّـتَـبُّع:

هذه التراجم المتعاقبة التي يذكرها ابنُ حِبَّان في المسألة الواحدة، والتي تحيط بها من أقطارها، لا تتأتى له إلا بكثيرٍ من البحث، الذي يستقصي فيه الباحثُ جَمْع كل ما يتعلق بالموضوع.

لذا كان منهجُ ابن حِبَّان منهجَ البحث والإحاطة والتنقيب والاستقراء. وقد نبَّه على هذا المنهج في أثناء كلامه على حكم صلاة الجماعة، التي رجَّح أنها فرض؛ استدلالًا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعًا: «مَن سمعَ النداءَ فلم يُجِب: فلا صلاة له، إلا من عذر».

قال رحمه الله بعد روايته لهذا الحديث: «وأما العذر الذي يكون المتخلِّفُ عن إتيان الجماعات به معذورًا: فقد تَـتَـبَّعتُه في السُّننِ كلِّها، فوجدتُها تدلُّ على أنَّ العذرَ عشرةُ أشياء».

ثم شرعَ في بيان هذه الأعذار العشرة، في ترجماتٍ متتاليةٍ بلغت

(١) انظر: (صحيح ابن حِبَّان) (٥/ ٤٦٠ ـ ٤٩٩)، والقسم الأولُ هو الأوامر، والنوعُ الخامسُ منه هو: الأمرُ بالشيءِ الذي قامت الدلالةُ من خبرٍ ثانٍ على فرضيَّتِه، وعارضَه بعضُ فعلِه، ووافقَه البعض».

(٢) انظر: (صحيح ابن حِبَّان) (٣/ ٤٣١ ـ الأحاديث: ١١٥٤ ـ ١١٥٧).

ثلاثين ترجمة، كلُّها من نوع واحدٍ، من قسم واحد[١].

ويُلاحظ: أنَّ الترجماتِ زادَتْ على عدد الأعذار؛ وذلك لاستطراده في إيضاح أمورٍ تتعلقُ بالأحاديثِ المروية.

وبعد ثلاثين ترجمةً ربطَ آخرَ البحث بأوَّله فقال: «هذه الأشياءُ التي وصفناها، هي العذرُ الذي في خبرِ ابن عباس، الذي لا حرَجَ على مَن به حالةٌ منها في تخلُّفه عن أداء فرضه جماعةً، وعليه إثْمُ تركِ إتيان الجماعة، لأنهما فرضان اثنان: الجماعةُ وأداءُ الفرض، فمَن أدَّى الفرضَ وهو يَسمعُ النداء: فقد سقطَ عنه فرضُ أداء الصلاة، وعليه إثم ترك إتيان الجماعة...»[٢].

ومن أمثلتِه أيضًا: قولُه ﵀: «في أربعِ ركعاتٍ يُصَلِّيها الإنسانُ ستُّمائةِ سُنَّةٍ عن النبي ﷺ، أخرَجناها بفُصُولها في كتاب (صفة الصلاة)، فأغنى ذلك عن نَظمِها في هذا النوع من الكتاب»[٣].

وأمامَ هذا الجهد المضني في تتبُّع واستقراء سنةِ النبيِّ ﷺ لا يَسعُنا إلا الدعاء للإمام ابن حِبَّان وأمثالِه من الأئمة أن يتقبَّلَ الله منهم سعيَهم، وأن يجمعَنا وإيَّاهم مع النبيِّ ﷺ في جنة الفردوس الأعلى، وما ذلك على الله بعزيز.

٥ ــ الرد على المخالف:

عُنِيَ ابنُ حِبَّان في تراجمه بالردِّ على المخالف، سواء في المسائل

---

(١) من القسم الأول، وهو الأوامر، ومن النوع السادس، وهو: لفظ الأمر الذي قامت الدلالةُ من خبرٍ ثانٍ على فرضيَّتِه، قد يسعُ تركُ ذلك الأمرِ المفروضِ عند وجودِ عشرِ خصالٍ معلومةٍ.

(٢) (صحيح ابن حِبَّان) (٥/ ٤١٥ ـ ٤٥١).

(٣) (صحيح ابن حِبَّان) (٥/ ١٨٤).

الفقهيَّة، أم الحديثيَّة، أم العقَدِية.

ومن أمثلتِه: ردُّه على الشيعةِ في تقريرِ وجوبِ غسل القدَم دون مسحها[١]، وردُّه على الصوفيةِ في أبوابِ الأكلِ والشرب[٢]، وردُّه على مَن أنكر خبرَ الواحد[٣].

٦ ـ تفاوتُ التراجم حدةً وليناً:

تتفاوت الترجمة عند ابن حِبَّان حدةً وليناً بحسب المخالف، فابنُ حِبَّان في مسائل الخلاف يبدأ بتقرير رأيه، ثم يردُّ رأيَ المخالف، غير أنَّ هذا الردَّ تتفاوتُ عبارتُه في الترجمةِ بحسَبِ نوعيَّة المخالف، فتكون ـ في الغالبِ ـ سمحةً لَيِّنَةً تتلَمَّسُ العذرَ عندما يكون المخالفُ من أهل الحديث، وتكون حادةً في بعض الأحيان عندما يكون المخالفُ من أهل الرأي، أو ممن يَنتقِد أهلَ الحديث، ففي الحالةِ الثانيةِ نراه يقولُ أحياناً: «ذكرُ خبرٍ أوهمَ مَن أغضى من علم السنن»[٤]، «ذكرُ خبرٍ أوهَمَ مَن لم يُحكِم صناعةَ الحديث...»[٥]، ويقولُ أيضًا: «ذكرُ لفظةٍ تعلَّقَ بها مَن جهل صناعةَ الحديث، وزعمَ أنَّ الإسفار بالفجر أفضل من التغليس»[٦].

أما في حالةِ اللين: فنراه يقول: «ذكرُ خبرٍ أوهَمَ بعضَ أئمتنا...»[٧].

---

(١) (صحيح ابن حِبَّان) (٣/ ٣٣٧).
(٢) (صحيح ابن حِبَّان) (١٢/ ٥٩ ـ ٦٠ح/ ٥٢٥٤ ـ ٥٢٥٥، ١٢/ ١٣٤ح/ ٥٣١٤).
(٣) (صحيح ابن حِبَّان) (٥/ ٤٣٦).
(٤) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ٣٤٨).
(٥) (صحيح ابن حِبَّان) (٤/ ٣٥٨ ـ ح/ ١٤٨٩)، ومثله: الأحاديث: (٤١٠، ٤٤٦، ٨٠٣، ٩٣١، ١١٢٦، ١٦٧٩، ١٧١٨)، وغيرها.
(٦) (صحيح ابن حِبَّان) (٤/ ٣٥٥).
(٧) انظر: (صحيح ابن حِبَّان) (الأحاديث: ١٧٠، ١٧١، ١٢٢٧، ١٣٤٦، ١٥٧٠، ١٨٠٢).

٧ ـ الصنعةُ الحديثيَّة:

من الظواهرِ في تراجم ابن حِبَّان: العناية بالصَّنعةِ الحديثية، من بيان وَصْلِ الإسنادِ من طريقٍ آخر[١]، وبيانِ عدم تفرُّدِ الراوي بهذا الخبر[٢]، أو بيانِ سماع المدلِّس[٣]، وبيانِ زيادات الثقات، ونفي العلَّةِ والشذوذِ عن الحديث[٤]، والتمييزِ بين الرواة، والتعريفِ ببعضهم[٥].

وكلُّ هذه المسائل وإن كانت داخلةً تحتَ علومِ الحديث، إلا أنَّ لها أثرًا مباشرًا في قوةِ الاستدلالِ بالحديثِ على الحكمِ الفقهيِّ، ودفعِ شُبَهِ المعارِضِين لِـما يريدُ أن يُثبِتَه من الحديث.

٨ ـ العنايةُ ببيان المجمَل والمطلَقِ والمختصَر:

عُني الإمامُ ابنُ حِبَّان في تراجمه ببيان المجمَلِ والمفسّر، والمقيَّد والمطلق، والمختصَرِ والمتَقَصَّى، وهو عنده كثيرٌ جدًّا، مما أغرى بعضَ طلاب العلم بأن يُفرِدَ له رسالةً علميَّة، بل رسائل، وقد ذكرتُها عند استعراضِ عناية العلماءِ بصحيح الإمام ابن حِبَّان.

٩ ـ العنايةُ بأسباب ورودِ الحديث:

عُنيَ الإمامُ ابنُ حِبَّان في التراجم، وكذلك في التعقيبات، ببيان أسبابِ ورُودِ الحديث، مما يُسهِمُ في تفسيره وبيانِه، وتوجيهه عند مخالفته لغيره[٦]، وكذلك يُعنى ببيان السابق واللاحق، وتمييز المنسوخ

(١) (صحيح ابن حِبَّان) (ح/ ٥٧١، ١٠٣٢).
(٢) (صحيح ابن حِبَّان) (الأحاديث: ١٣٠، ١٦٧، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦٠، ٣٠٧).
(٣) (صحيح ابن حِبَّان) (الأحاديث: ٤١، ٤٢، ٩٧، ٩٨، ٢٠١٧، ٢٢٣٨، ٣٢٤٦، ٤٥٤٧).
(٤) (صحيح ابن حِبَّان) (الأحاديث: ١٨٦٩، ١٨٨٩، ٢٠٠٢، ٢٧١٢، ٤٢٢٨).
(٥) (صحيح ابن حِبَّان) (الأحاديث: ٢١٨٠، ٢٩٦١، ٣١٧٩، ٣٣٦٢، ٤١١٦، ٤٨٩٠).
(٦) كما فعلَ ذلك في مسألة الانتفاعِ بجلود الميتة.

من الناسخ[١].

١٠ ـ بيانُ سببِ إيرادِه للحديثِ تحت نوعٍ معيَّن:

عني ابن حِبَّان في تعقيباته على الأحاديث ببيانِ سببِ إيراده الحديث تحتَ النَّوع الذي اختارَه.

١١ ـ مختلِف الحديث:

من أهمِّ ما اهتَمَّ به الإمامُ ابنُ حِبَّان: توضيحُ ما اصطُلحَ عليه في علوم الحديثِ بـ(مختلف الحديث)، ودفع شُبَهِ التعارض والتضادِّ عن الأحاديث.

وقد ذكر ذلك في مقدِّمته كأحد أسباب تأليفه للصحيح، حيث قال: «لأنَّ قصدَنا في تَنْويع السُّنَن: الكشفُ عن شيئين: أحدُهما: خبرٌ تَنازعَ الأئمةُ فيه وفي تأويله...»[٢].

كما أنه ألَّفَ كتابًا مستقلًّا بعنوان: «كتاب الجمع بين الأخبار المتضادَّة»، وهو في جزأين، وهو من الكتب المفقودة، والله المستعان.

١٢ ـ طريقةُ ترتيبِه للأحاديث داخلَ النوع الواحد، ومحاولةُ تفسيرِ الأحاديثِ بالأحاديث:

يبدأ الإمامُ ابنُ حِبَّان في تقريرِ ما يدلُّ عليه الحديث من خلال الترجمة، ملتزمًا اللفظَ الذي يرويه تحتَ الترجمة، ثمَّ إن كان هذا اللفظُ يحتاجُ إلى بيان: فإنه يروي الطُّرُقَ التي وردَ فيها البيان، تحتَ تراجمَ تُفصِحُ عن رأيه في نوع هذا البيان:

فمثلًا: في القسمِ الثاني ـ وهو النَّواهي ـ وفي النوع الثالثِ منه ـ وهو

---

(١) كما فعلَ ذلك في مسألة الوضوء من لحم الجزور.

(٢) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٤٩).

الزَّجرُ عن أشياء زُجِرَ عنها المخاطَبون في كلِّ الأحوالِ وجميعِ الأوقات، حتى لا يَسَع أحدًا منهم ارتكابُها بحالٍ ـ: ترجمَ بهذه التراجمِ المتَتَالِية:

* «ذكرُ الزَّجْرِ عَن بيع الثِّمارِ على أشجارِها حتى تَطْعَمَ».

روى فيه حديثَ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: «نهى رسولُ الله ﷺ عن بَيْع الثَّمَرِ حتى تَطْعَمَ».

* ثم ترجَمَ بقولِه: «ذكرُ البيانِ بأنَّ قولَه ﷺ: «حتى يَطْعَمَ» أرادَ به ظهورَ صَلاحِها».

وأوردَ فيه حديثَ ابن عمر رضي الله عنهما [رواه من طريق شعبة، عن عبد الله ابن دينار، عن ابن عمر] قال: «نهى رسولُ الله ﷺ عن بَيْعِ الثَّمَرِ حتى يَبدُوَ صلاحُها».

* ثم ترجَمَ ثالثًا بقوله: «ذكرُ وَصْفِ ظُهورِ الصَّلاح في الثَّمرِ الذي يَحِلُّ بيعُها عند ظهوره».

أوردَ فيه حديثَ أنس بن مالك رضي الله عنه أنَّ رسولَ الله ﷺ «نهى عن بيعِ الثمار حتى تُزهِي»، قيل: وما تُزْهي؟ فقال: «حتى تحمرَّ...».

* ثمَّ ترجمَ رابعًا بقوله: «ذكرُ البيان بأنَّ حكمَ البائع والمشترِي في هذا الزَّجْرِ الذي ذكرناه سواءٌ».

أوردَ فيه حديثَ ابن عمر السابق، ولكنه أوردَ من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما «أنَّ رسولَ الله ﷺ نَهى عن بيع الثمار حتى يَبْدُوَ صلاحُها، نهى البائعَ والمشتري».

* ثم ترجمَ أخيرًا بقوله: «ذكرُ وَصفِ ظُهورِ الصَّلاح في النَّخْل الذي يحل بيعها عنده».

أوردَ فيه حديثَ جابر بنِ عبد الله، عن رسول الله ﷺ: «أنه نَهى عن

المحَاقَلَةِ، والـمُزَابَنَةِ، والمخَابَرَة، وعن بَيْعِ النخل حتى يُشْقِحَ».

ثم قال: «والإشقاحُ: أن يَحْمَرَّ أو يصفرّ، أو يؤكل منه شيء»[1].

١٣ ـ تفاوُتُ ألفاظِ الأحاديث بحسب طرقِها، ووضعُها فيما يُناسبُها من الأقسام:

قد تتفاوتُ ألفاظُ الحديثِ بحسب طرُقِه بين الأمرِ بالشيءِ، أو الإخبارِ عنه، فيضعُه ابنُ حِبَّان في قسم الأوامر، مراعيًا لفظَ الأمر، ثم يَضعُه في قسم الإخبار، أو الإباحة، بحسب الألفاظ التي تقع له.

ومن أمثلةِ ذلك: «ذكرُ الأمرِ للمرأةِ أن تأخذَ مِن مال زوجِها بالمعروف؛ لتُنفِقَ على عياله إذا قصَّر الزوجُ في النفقةِ عليهم».

أوردَ فيه حديثَ عائشة ﵂ قالت: قالتْ هندٌ للنبيِّ ﷺ: إنَّ أبا سفيان رجلٌ شَحِيحٌ، وليسَ لي إلا ما يُدْخِلُ عليَّ؟ قال: «خذي ما يكفيكِ وولدكِ بالمعروف».

أوردَ الحديثَ من طريق سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ﵂.

راعى الإمامُ ابنُ حِبَّان هنا لفظَ الأمر في قوله ﷺ: «خذي ما يكفيك...»، فوضعَه في قسم الأوامر، في النَّوع الحادي والسَّبْعين منه، وهو: «الأوامر التي أبيحَتْ من أجلِ أشياء محصورةٍ، على شرط معلومٍ؛ للسَّعَة والترخيص».

ولذلك كرَّره في القسم الرابع، وهو الإباحات، في النوع الثالث منه، وهو: «الأشياء التي سُئِلَ عنها ﷺ، فأباحَها بشرطٍ مقرون».

---

(١) (صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان) (١١/ ٣٦٤ ـ ٣٦٧ ـ الأحاديث: ٤٩٨٨ ـ ٤٩٩٢)، وتفسيرُ (الإشقاح) من سعيد بن ميناء، كما جاءَ مصرَّحًا به عند الإمام أحمد في مسندِه (٣/ ٣٦١).

وجاءت ترجمتُه في هذا القسم مُبَيِّـنَةً أنَّ لفظَ الأمر في هذا الحديث للإباحة، حيث قال: «ذكرُ الإباحةِ للمرأةِ أن تأخذَ مِن مالِ زوجِها لِعيَالها بالمعروف، مِن غيرِ علمِه»، روى فيه الحديثَ السابقَ من طريق حماد بن سلمة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ﵂ قالت: جاءت هندٌ إلى النبي ﷺ فقالت: إنَّ أبا سفيان مضيِّقٌ عليَّ وعلى ولدي، أفَآخذُ مِن ماله وهو لا يَشعر؟ قال: «خُذي مِن ماله بالمعروف وهو لا يشعر».

ثم كرَّرَه في القسم الثالث، وهو الإخبار، في النوع الخامسِ والسِّتِّين منه، وهو: «إخباره ﷺ بالأجوبةِ عن أشياء سُئِلَ عنها»، وذلك لورودِ الحديث بلفظ الخبر، فقال ابن حِبَّان مترجمًا له: «ذكرُ الإخبار عن جوازِ أخذ المرأة من مال زوجها بغير علمه، تريد به النفقةَ على أولادِه وعياله».

روى فيه حديثَ هند من طريق معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ﵂ وفيه: قالت هندٌ: يا رسولَ الله، إنَّ أبا سفيانَ رجلٌ ممسِك، فهل عليَّ مِن حرَجٍ أن أنفِقَ على عِيَاله مِن ماله بغير إذنه؟ فقال النبي ﷺ: «لا حرَج عليكِ أن تُنفِقي بالمعروف عليهم».

ولما كانت هذه اللفظةُ: «لا حرج» مشتركةً بين الإخبار والإباحة: ذكرَ الحديثَ بهذه اللفظةِ في قسمِ الإباحة، في النَّوع الثامنِ والعشرين، وهو: «الإخبار عن أشياءَ سُئِلَ عنها، فأجابَ فيها بأجوبةٍ مرادُها إباحةُ استعمالِ تلك الأشياء المسؤولِ عنها»، وروى الحديثَ هنا من طريق زيد ابن أبي أنيسة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة ﵂، وترجَمَ له بقوله: «ذكر الإباحة للمرأةِ أن تأخذَ من مالِ زوجها بغير علمه: مقدارَ ما تُنفِقُه عليها وعلى ولدها، من غير حرجٍ يلزمُها في ذلك»[١].

ومن الملاحَظ:

(١) (صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان) (١٠/٦٨ ـ ٧٢ ـ الأحاديث: ٤٢٥٥ ـ ٤٢٥٨).

١ ـ أنّ هذه الأبواب والتراجِم جاءت متتاليةً متعاقبةً على الترتيب الجديد، مما أحدَثَ نوعًا من التكرار الذي يجبُ اجتنابُه لو كان هذا الترتيب من الإمام ابن حِبَّان.

٢ ـ لم يُكَرِّر الإمامُ ابنُ حِبَّان الحديثَ الواحدَ الذي أوردَه في أقسامٍ مختلفة، وأنواعٍ متنوعة، لم يكرِّره سندًا ومتنًا، بل أوردَه بألفاظٍ مختلفةٍ، وأوردَه بطرقٍ مختلفة، مما يدلُّ على ندرة التكرارِ عند الإمام ابن حِبَّان سواء في المتن، أو في الإسناد.

هذا بعضُ ما يتعلَّقُ بتراجم الإمام ابن حِبَّان، التي وضعَ فيها فقهَه للأحاديث، إضافةً إلى عرضِه لفقهِه في ثنايا التقاسيم والأنواع، وفي التعقيباتِ التي حلَّى بها كثيرًا من الأحاديث.





المبحث الثاني

شرط الإمام ابن حِبّان في صحيحِه، ودرجةُ أحاديثه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شرط الإمام ابن حبان في صحيحه.

المطلب الثاني: درجة أحاديث (صحيح ابن حبان).

المطلب الأول

شرطُ الإمام ابن حِبّان في (صحيحه)

وفيه مقامان:

المقام الأول: ذكرُ شرط الإمام ابن حِبَّان في (صحيحه).

المقام الثاني: شرح الشروط التي ذكرها الإمام ابن حِبَّان ودراستُها.

المقام الأول: ذكرُ شرط الإمام ابن حِبَّان في (صحيحه)[1]:

من أهمِّ ما يتعلقُ بكتب الحديث: أن يُعرَف شرطُ المؤلِّفِ في رجال كتابه، حتى تُعرَفَ من ذلك درجةُ أحاديث الكتاب.

والإمامُ ابنُ حِبَّان من الأئمة الذين وضَّحوا شرطَه في كتابه، وبذلك أراحَ المتخصِّصين من استنباطِ ذلك من خلال صنيعِه في كتابه، كما هو

(١) انظر: (الإمام محمد بن حِبَّان ومنهجُه في الجرح والتعديل) للأستاذ عداب الحمش (١/ ٣٩٧) وما بعدها.

حالُ كثيرٍ من الأئمة.

والمشهورُ بين الناس أنّ الإمامَ ابن حِبَّان متساهِلٌ في التوثيق، وعلى هذا فرجالُه في (صحيحه) لا يكونون كلهم ثقات أو صدوقين، بل منهم الضعفاء.

ولكن هذه النظرةَ ليست مقبولة من حيث الجملة، وهذا يتبيَّن من استعراض شرطه، ومقارنته بشروط الصحيح عند غيرِه.

والإمامُ ابنُ حِبَّان قد اجتهدَ في الرجال، وأدَّاه اجتهادُه إلى منهجٍ اختطَّه لنفسه، وبنى كتابَه عليه، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبيِّنًا شرطَ رجاله في صحيحه:

«وأمَّا شرطُنا في نَقَلَةِ ما أَوْدَعْنَاه كتابَنا هذا من السُّنَن: فإنَّا لم نَحتجَّ فيه إلا بحديثٍ اجتَمَعَ في كلِّ شيخٍ مِن رُواته خمسةُ أشياء:

الأوَّل: العدالةُ في الدينِ بالسِّترِ الجميل.

والثاني: الصِّدقُ في الحديثِ بالشُّهرةِ فيه.

والثالث: العقلُ بما يُحَدِّثُ من الحديث.

والرابع: العلمُ بما يُحيلُ من مَعاني ما يَرْوِي.

والخامس: المتعَرِّي خَبَرُه عن التَّدليس.

فكُلُّ مَن اجتمعَ فيه هذه الخصالُ الخمسُ: احتَجَجْنَا بحديثِه، وبنَيْنَا الكتابَ على رِوايتِه، وكلُّ مَنْ تَعَرَّى عن خَصلةٍ من هذه الخصالِ الخمس: لم نَحتَجَّ به»[١].

هذه هي الصفاتُ التي يجبُ توافرُها في الراوي، وهناك صفاتٌ أخرى يجبُ أن يتعرَّى عنها الثقةُ العدل، الذي اجتمعَت فيه هذه الخصال.

(١) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٥١).

فمن تلك الصفاتِ العدَميَّة:

١ ـ كثرة الخطأ.

٢ ـ ومخالفةُ الثقةِ لِـمَن هو أوثقُ منه.

٣ ـ والتفرُّدُ الموجِبُ للتوقُّفِ في خبرِ المتفرِّد.

٤ ـ ومجانبةُ الابتداع[1].

لم يكتَفِ الإمامُ ابنُ حِبَّان بهذا الإجمال، بل فسَّرَ كلَّ ما أجملَه هنا، وسيأتي نقلُ شرحِه لهذه الشروط عند التفصيل عن كلِّ شرطٍ من الشروط السابقة، وذلك في المقام الثاني.

وبعد أن ذكرَ الإمام ابنُ حِبَّان هذه الشروط: ذكرَ أمورًا أخرى تأكيدًا لالتزامه بهذه الشروط، وأنَّ التزامَه بها لم يكن سهلًا، من ذلك:

أولًا: مدى الجهد الذي بذلَه للوصول إلى غايته في تنقيح الصحيح:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك: «ولعلَّنا قد كتَبْنا عن أكثرَ مِن ألفَيْ شيخٍ مِن إسْبِيجَاب[2] إلى الإسْكَنْدريَّة، ولَـمْ نَرْوِ في كتابِنا هذا إلَّا عن مائةٍ وخمسين شيخًا ـ أقل أو أكثر ـ. ولعلَّ مُعَوَّلَ كتابِنا هذا يكونُ على نحوٍ مِن عشرين شيخًا ممن أدَرْنا السُّنَنَ عليهم، واقْتَنَعْنَا بِرواياتِهم عن روايةِ غيرِهم، على الشَّرائطِ التي وصفناها»[3].

أشارَ الإمامُ ابنُ حِبَّان إلى مدى التزامِه بشرطه بالإشارةِ إلى أمرين:

أولُهما: عددُ الشيوخِ، الذين أخذَ عنهم، وأنهم يزيدون على ألفي

---

(١) انظر: (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) للحمش (ص/٤٣٣).

(٢) مدينةٌ تقع في إقليمٍ يحملُ الاسمَ نفسَه، وتقعُ اليوم إلى الشمال من مدينة (طشقند)، عاصمةِ أوزبكستانَ.

(٣) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٥٢).

شيخ، وأنَّ الذين رآهم أهلًا لأن يُدخِلَ أحاديثَهم في (صحيحه) لا يزيدون ـ تقريبًا ـ عن مائةٍ وخمسين راويًا فقط! بل إنَّ أكثرَ أحاديثِ صحيحه هي عن قرابة عشرين شيخًا فقط! كلُّ هذا للالتزام بشرط الصحيح.

وثانيهما: أنّ سماعَه عن ذلك العدد الهائل من المشايخ لم يكن ليتيسَّرَ بسهولةٍ، بل كلَّفَه رحلةً طويلةً تمتدُّ من أدنى شرق العالَم الإسلامي إلى أقصاه! وكلُّ ذلك يبيِّنُ أنَّ وفاء الإمام ابن حِبَّان بشرطِه كلَّفه الكثير، وأنه لم يتنازلْ عن ذلك عمدًا في حالٍ من الأحوال.

ثانيًا: استقلالُه في الاجتهادِ في الرجال:

بيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ مَن توفَّرَت فيه الخصالُ الخمس؛ فإنه يَقبلُ روايتَه وإن طعَنَ فيه غيرُه، ومَن لم تَتَوَفَّرْ فيه: ترَكَه وإن قَبِلَه غيرُه، يقولُ رَحِمَهُ اللَّهُ في ذلك: «وربَّما أروي في هذا الكتابِ وأحتَجُّ بمشايخَ قد قدحَ فيهم بعضُ أئمَّتِنا؛ مثل سِماكِ بن حرب، وداود بن أبي هند، ومحمَّد بن إسحاق بن يسار، وحمَّاد بن سَلَمة، وأبي بَكر بن عياش، وأضرابِهم ممَّن تَنَكَّبَ عن رِواياتِهم بعضُ أئمتِنا، واحتجَّ بهم البعضُ، فمَن صَحَّ عندي منهم بالبراهينِ الواضِحَةِ وصحَّةِ الاعتبارِ على سبيل الدِّينِ أنه ثقةٌ؛ احتجَجْتُ به، ولم أعَرِّجْ على قولِ مَن قدَحَ فيه، ومَن صَحَّ عندي بالدَّلائلِ النيِّرَةِ والاعتبارِ الواضحِ على سبيل الدِّين أنه غيرُ عدلٍ؛ لم أحتجَّ به، وإن وثَّقَه بعضُ أئمتنا»[1].

وتأكيدًا منه على الاستقلالية: قال أيضًا في آخر كتابه (الصحيح):

«وقد ترَكْنا من الأخبارِ المرويَّةِ أخبارًا كثيرةً من أجلِ ناقِليها، وإن كانتْ تلكَ الأخبارُ مشاهيرَ تَداوَلَها الناسُ. فمَن أحبَّ الوقوفَ على

(١) المصدر السابق (١/ ١٥٢ ـ ١٥٣).

السَّبَبِ الذي مِن أَجْلِه تركتُها: نظرَ في كتاب (المجْروحين من المحَدِّثين) مِن كُتُبِنَا، يجدُ فيه التفصيلَ لكلِّ شيخٍ ترَكْنا حديثَه ما يَشفي صدرَه، ويَنفي الريبَ عن خَلَده...

وقد احتجَجْنا في كتابنا هذا بجماعةٍ قَدْ قَدَحَ فيهم بعضُ أئمتِنا، فمن أحبَّ الوقوفَ على تفصيلِ أسمائِهم: فليَنْظُر في الكتاب المختصرِ من تاريخِ الثقات، يجد فيه الأصولَ التي بَنَيْنَا ذلك الكتابَ عليها، حتى لا يُعَرِّجَ على قَدْحِ قادحٍ في محدِّثٍ على الإطلاق، من غير كشفٍ عن حقيقتِه، وقد ترَكْنَا من الأخبارِ المشاهيرِ التي نقلَها عدولٌ ثقاتٌ لِعلَلٍ تبيَّنَ لنا منها الخفاءُ على عالَـمٍ من الناس جوامِعَها»[1].

وهذا الذي ذكرَه ابنُ حِبَّان من الاستقلاليَّةِ في الاجتهاد في التعديلِ والتجريح: يَشهَدُ له أيضًا صنيعُه في (صحيحه)، وكذلك في كتابَيْه: (الثقات)، و(المجروحين)، حيث وثَّقَ بعضَ مَن ضعَّفهم كبارُ الأئمة، وضعَّفَ بعضَ مَن وثَّقهم كبارُ الأئمة، كما روى في صحيحه عن بعض مَن لم يروِ عنه الإمامُ البخاريُّ، بينما تنكَّبَ عن رواية بعضِ مَن روى عنه الشيخان في (صحيحَيهما).

أمَّا الرواةُ الذين لم يَحتَج بهم بعضُ أئمة الحديث، واحتجَّ بهم ابنُ حِبَّان: فقد ضربَ لهم مثالًا بحمادِ بن سلَمة، وأفاضَ فيه، وردَّ فيه على الإمام البخاريِّ دون أن يذكرَ اسمَه[2]، وأمَّا العكس: فكثيرٌ أيضًا، وقد رُمي ابنُ حِبَّان بتُهَمَةِ التشدُّدِ لأجل هذا الموقف.

المقام الثاني: شرح الشروط التي ذكرَها الإمامِ ابنِ حِبَّان ودراستُها:

أولًا: لا بدَّ من التنبيه هنا إلى أنّ الشروط التي ذكرَها الإمامُ ابنُ

(١) (الإحسان) (١/ ١٦٥ ـ ١٦٦).

(٢) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٥٢ ـ ١٥٤).

حِبَّان هنا تتعلقُ بالراوي، وليس بالرواية، فهذه الشروطُ ليست شروطَ الحديث الصحيح، حتى نقارنَها بتعريفات الحديث الصحيح لغيرِه من الأئمة.

ولذلك فمن الخطأ ما ذكرَه البعضُ من أنَّ الإمامَ ابن حِبَّان لم يذكر في شروط (الصحيح) شروطًا اتفقَ العلماءُ على اعتبارِها، مثل اشتراطِ عدم الشذوذ والعلة[1]، ومِن ثَمَّ تكون درجةُ أحاديثه أقلَّ صحةً ممن اشترطَ ذلك.

وهذا غيرُ صحيح كما أسلفت، ومما يدلُّ على خطئِه أمورٌ، منها:

١ ـ أنّ الإمامَ ابنَ حِبَّان لم يذكر هنا شروط الحديث الصحيح، بل شروطَ رُواة الحديث الصحيح، وقد اشترطَ فيهم الضبط، وهو مؤدَّى الشرطين: الثالث والرابع عنده، كما أنه لا شكَّ أنّ الشذوذ والعلة ترجعان إلى انعدام الضبطِ أو ضعفِه.

٢ ـ يُضاف إلى ذلك: صنيعُ الإمام ابن حِبَّان وتطبيقُه العملي، حيث إنه يدلُّ على أنه يلاحظُ هذه الشروط في (صحيحِه)، وفي كلامِه عن الرجال.

٣ ـ ومع هذا كلِّه: فشرطُ خُلُوِّ الحديث الصحيحِ من العلَّة: مما صرَّح به الإمامُ ابنُ حِبَّان في صحيحه، حيث قال: «وقد تركْنَا من الأخبارِ المشاهيرِ التي نقلَها عدولٌ ثقاتٌ لِعلَلٍ تَبيَّنَ لنا منها الخفاءُ على عالَـمٍ من الناس جوامِعَها»[2].

٤ ـ زِدْ على ذلك: أنَّ الإمامَ ابن حِبَّان من حُذَّاق أئمة الحديث،

---

(١) انظر: (الإمام ابن حِبَّان فيلسوف الجرح والتعديل) للشيخ أبي صعيليك (ص/١٣٨ ـ ١٣٩).

(٢) (الإحسان) (١/ ١٦٥).

الذين تحدَّثوا في باب علل الأحاديث، ذلك الباب الذي لا يتأهَّلُ له إلا العباقرة، وألَّفَ كتبًا عديدةً في عللِ أحاديث المكثِرين، ككتاب (علل حديث الزهري)، في عشرين جزءًا، وكتاب (علل حديث مالكِ بنِ أنس)، في عشرةِ أجزاء، وكتاب (ما خالَفَ الثوريُّ شعبةَ)، في ثلاثة أجزاء، وكتاب (ما خالفَ شعبةُ الثوريَّ)، في جزأين، وغيرِها من الكتب!

فهل يَخفى عليه أنَّ مِن شروط الحديث الصحيح انتفاءَ العلة؟!

٥ ـ ويُقال أيضًا: إذا كان ابنُ حِبَّان وشيخُه ابنُ خزيمة لا يَعتَبِران هذه الشروط [وهي: الضبط، وعدم الشذوذ والعلة]، فكيف يمكن الحكمُ على أحاديثهما بالحسن؟ أليس الحديثُ الحسن يفترقُ عن الصحيح في درجة الضبطِ فقط؟ فإذا كان الراوي تامَّ الضبط: فحديثُه صحيح، وإن خَفَّ ضبطُه: فحديثُه حسن؟

وهذا كلُّه يدلُّ على أنَّ الإمامَين: ابنَ خزيمة وتلميذَه ابنَ حِبَّان يُلاحظان هذه الشروط عند التصحيح، كما أنه يدلُّ على أنّ الحافظَ ابنَ حجر نفسَه يسلِّمُ لهما بأنهما يعتبران هذه الشروط(١).

وهل تبقى شبهةٌ بعد هذا في موقف الإمام ابن حِبَّان من اشتراط انتفاء العلَّةِ والشذوذِ في الأحاديث الصحيحة؟!

ثانيًا: شرحُ الشروطِ ودراستُها:

الشرطُ الأول: العدالة:

إنّ أولَ شرطٍ ذكرَه الإمامُ ابنُ حِبَّان هو شرطُ العدالة، وهو شرطٌ

---

(١) وانظر أيضًا: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في الصحيح) للدكتور عبد العزيز بن شاكر الكبيسي (١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨)، (المدخل إلى صحيح ابن خزيمة) (ص/ ٢١٣ ـ ٢١٤).

أساسيٌّ في قبول حديث الراوي، وإن اختلفوا في تحديدِ مدلولِ العدالةِ وأبعادِها[١].

والعدالةُ عند المحدِّثين تجمَعُ عدالةَ الدين واستقامةَ الرواية، وإذا كانت عدالةُ الدين تقومُ على أسسٍ عديدةٍ لا تتحققُ العدالةُ بدونها؛ من الإسلام، والعقل، والبلوغ، والسلامة من الفسق، وخوارمِ المروءة؛ فإنّ استقامةَ الروايةِ تقومُ على أسسٍ مماثلةٍ، من الضبط، والفهم، وحسنِ التحمُّلِ والأداء، ومعرفةِ دلالات الألفاظِ، لِـمَن يُحَدِّثُ من حفظِه.

وقد بيَّنَ الإمامُ ابنُ حِبَّان هذه المسألة، وأوضَحَ طرقَ ثبوتِ العدالةِ الشرعيَّة، وطرقَ ثبوتِ عدالة الرواية، علمًا بأنَّ الثانيةَ مبنيةٌ على الأولى.

قال رَحِمَهُ اللَّهُ شارحًا لما أجملَه في الشرط الأول:

«والعدالةُ في الإنسان: هو أن يكونَ أكثرُ أحوالِه طاعةَ الله؛ لأنَّا مَتَى ما لم نَجْعَلِ العَدْلَ إلَّا مَنْ لم يُوْجَد منه مَعصِيَةٌ بِحَال؛ أدَّانا ذلك إلى أنْ لَيْسَ في الدنيا عَدْل؛ إذ الناسُ لا تَخْلو أحوالُهم مِن وُرُودِ خَلَلِ الشَّيْطَان فيهما، بل العدلُ: مَنْ كان ظاهرُ أحوله طاعةَ الله، والذي يُخالفُ العدل: مَن كان أكثرُ أحْواله معصيةَ الله»[٢].

وأمَّا الشرطُ الثاني: فهو تزكيةُ المعدِّلين من أهل الحديث:

ما سبقَ في الشرط الأول: يتعلقُ بالعدالة الشرعيَّة، وقد بيَّنَ ابنُ حِبَّان أنه لا يَكفي مجرَّدُ العدالة الشرعيَّةِ في الإنسان، وهي أن تكون أكثر أحواله طاعةً لله تعالى، بل هناك عدالةٌ خاصةٌ هي تزكيةُ المعدِّلين من أهل الحديث، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد يكونُ العدلُ الذي يَشهدُ له جِيرانُه

(١) انظر: (الإمام محمد بن حِبَّان البستي ومنهجه في الجرح والتعديل) للأستاذ عداب الحمش (ص/ ٧٧٠) وما بعدها.

(٢) مقدمة (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٥١).

وعُدولُ بَلَدِه به، وهو غيرُ صادقٍ فيما يَرْوي من الحديث؛ لأنَّ هذا شيءٌ لَيْسَ يَعرِفُه إلَّا مَن صناعتُه الحديثُ، ولَيْس كلُّ مُعَدِّلٍ يَعرِفُ صناعةَ الحديثِ حتى يُعَدِّلَ العدلَ على الحقيقة، في الرِّواية والدِّينِ معًا»[1].

فالتعديلُ للراوي يجبُ أن يكون من علماء الحديث، الذين مارسُوا صناعتَه، وعرفوا دقائقَ الرواية، ونقدوا الرُّواة على الميزان الصحيح في الجرحِ والتعديل، ولا يكفي تعديلُ غيرِهم.

وفي هذين الشرطَين ـ الأول والثاني ـ بيَّنَ ابنُ حِبَّان عدالةَ الدين وعدالةَ الرواية، وهنا مسائل لا بدَّ من الإشارةِ إليها؛ لتتضحَ رؤيةُ الإمام ابن حِبَّان في التعديل، وهي مسائل ترجِعُ إلى كيفيَّة ثبوت العدالة، ومذهبُ ابنُ حِبَّان في المجهول، وهاتان مسألتان كثرُ فيهما خوضُ الناس، وبسببهما رُمي ابنُ حِبَّان بالتساهل، وفيما يلي عرضٌ لهما من خلال كلام الإمام ابن حِبَّان.

أولًا: ثبوتُ عدالة الراوي[2]:

ذكرَ الإمامُ ابنُ حِبَّان ستةً وعشرين نوعًا من أنواع الجرح، ستةٌ منها تتعلقُ بالثقات، وعشرون بالضعفاء، فمَن اتَّصفَ بواحدٍ من أنواع الجرحِ تلك: فقد عُدَّ في المجروحين، وتختلفُ درجةُ الجرح باختلافِ سببِه.

وأمَّا الراوي الذي لا يُعرَفُ بعدالةٍ ولا جرحٍ: فهذا يَتَوَقَّفُ فيه الإمامُ ابنُ حِبَّان حتى يروي عنه ثقةٌ، ويرويَ عن ثقةٍ، ويكون له خبرٌ أو أخبارٌ يُخالفُ فيها الثقاتِ أو يُوافقهم، حتى يُحكَمَ عليه على أساس سَبْرِ رواياتِه.

---

(١) مقدمة (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٥٢).

(٢) انظر: (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) للشيخ عداب الحمش (٢/ ٨٠٠).

ومنهجُ ابن حِبَّان في ثبوت عدالة الراوي يمكنُ تلخيصُه على النحو الآتي[1]:

١ ـ من كان مشهورًا بالصِّدْقِ والاستقامةِ والعلم: فهذا لا يَحتاجُ إلى تزكِيَةِ أحد، فهو عدْلُ الدين، ويُعَدَّلُ في الرواية بعد سَبْرِ مروِيَّاتِه ومعرفةِ استقامَتِه فيها.

٢ ـ إنّ الراوي الذي اختَلفَ فيه الناسُ بين موَثِّقٍ ومجرِّح؛ فإنّ ابنَ حِبَّان يوازِنُ بين أقوال هؤلاءِ وأولئك، ويُصدِرُ حكمَه على الراوي بعد ذلك.

فمَن أخرجَ عنه في (صحيحه): فهو عنده ثقةٌ وإن ضَعَّفَه غيرُه، ومَن ذكرَه في (الثقات) ولم يجرحه، أو ذكرَه للتنبيهِ عليه: فهو إمَّا ثقةٌ يُحتَجُّ بروايتِه، أو مقبولُ الحديثِ يُعتَبَرُ بمروِيَّاتِه. وللروايةِ شأنٌ كبيرٌ في توثيقِ الرواةِ وتضعيفِهم عنده.

٣ ـ إنّ الراوي مجهولَ الحال، الذي لم يثبت فيه جرحٌ أو تعديل: لا يُجرح ولا يُعدَّل، ولكن يُعتَبَرُ بحديثه. وهذا لا يحكُمُ ابنُ حِبَّان بعدالتِه، وإنما ينظرُ لحديثِه ما يُقَوِّيه.

٤ ـ إنَّ الراوي المجهول: لا يُخرِجُه عن جهالتِه إلى العدالةِ إلا أن تُعرَفَ عينُه بروايتِه عن ثقة، وروايةِ ثقةٍ عنه، ولا يُدخِلُه في جملةِ أهل العدالةِ إلا موافقتُه الثقاتِ في الروايات، وانتفاءُ النكارةِ من حديثِه.

وهذا يعني: أنّ ثبوتَ عدالةِ الراوي تكون بالشهرةِ والتزكية، وموافقتِه

---

(١) هذا البحث مأخوذٌ بتصرف من رسالة الشيخ عداب الحمش (٢/ ٨٠٢) وما بعدها، وقد درسَ الأستاذ عداب هذه المسألة وغيرَها من المسائل المتعلقة بمنهج ابن حِبَّان في الجرح والتعديل دراسةً جيدة، واستخلصَ هذه النتائج من خلال نصوص ابن حِبَّان وتطبيقِه العمليِّ للقواعد.

للثقاتِ في الرواية.

والمهمُّ هنا: أنَّ ثبوتَ عدالة الدين يختلفُ عن ثبوت عدالة الراوي عند الإمامِ ابن حِبَّان، وتفصيلُه:

١ ـ إنّ ظاهرَ المسلمين ـ عند الإمام ابن حِبَّان ـ هو العدالة، فمَن لم يُعرَف بجرح: فهو عدلٌ من الناحية الدينية، وأنّ عدالةَ الدين تثبتُ بهذا.

٢ ـ أمَّا الناحيةُ الحديثيَّة وعدالةُ الرواية: فلا تثبتُ إلا بعد سَبْرِ حديثِ الراوي، ومعرِفةِ موافقاتِه ومخالفاتِه وتفردِه.

٣ ـ إنّ تعديلَ الراوي من الناحية الحديثيَّة: شيءٌ لا يَعرِفُه إلا أهلُ العلم بالحديث، فإذا عرضتَ روايةَ راوٍ ما على المحدِّثين، ولم يَطعَنوا في الراوي، وقبلوا حديثَه: أصبحَ هذا الراوي ثقةً مقبولَ الرواية، حتى تثبُتَ مخالفتُه للثقات، أو يأتي بمتنٍ منكَر، وقد نصَّ ابنُ حِبَّان على هذا الأمر المهمِّ في مقدمةِ (صحيحه) عند حديثِه عن الشرط الثاني.

وابنُ حِبَّان حينما يوثِّقُ رجلًا أو يضَعِّفُه: فإنه يَلحَظُ الأمرين معًا؛ عدالةَ الدين وعدالةَ الرواية[1].

وهذا يدلُّ على أنَّ ما يُنسَبُ إلى الإمام ابن حِبَّان من التساهلِ في مسألة تعديل المجهول ليس على إطلاقِه، وليس دقيقًا، بل ليس صحيحًا في بعض جزئيَّاتِه، وهو مبنيٌّ على الخلطِ بين عدالة الدين، وعدالة الرواية.

ثانيًا: خلاصةُ مذهب ابن حِبَّان في المجهول:

المجهولون عند ابن حِبَّان أصناف:

١ ـ الذي لا يُدرى مَن هو ولا أبوه ولا بلده؛ فهو مجهول.

(١) المصدر السابق (٨٠٢، ٨٠٧ ـ ٨٠٨).

٢ ـ الذي لا يُعرَف إلا بروايةِ حديثٍ منكَر، وهو غيرُ مشهورٍ بالعدالة: فهو مجهول.

٣ ـ الذي لم يَرْوِ إلا عن ضعيف: فهو مجهولٌ حتى ولو روى عن عددٍ منهم.

٤ ـ الذي لم يَرْوِ عنه إلا ضعيف: فهو مجهولٌ ولو روى عنه جماعةٌ من الضعفاء.

٥ ـ الذي لا يُعرَف بعدالةٍ ولا جرح: فهو مجهولُ الحال، يُقبَلُ حديثُه إذا توبع عليه، ولم تكثُرْ مناكيرُه[1].

٤ ـ إنّ الراوي يخرجُ عن حدِّ الجهالةِ بروايته عن ثقة، وبروايةِ ثقةٍ عنه، ولكن لا يدخلُ في جملة العدول إلَّا بعد سَبْرِ مرويَّاتِه.

المجهول عند الجمهور:

المجهولُ عند الجمهور ـ على ما ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر ـ قسمان:

الأول: مجهول العين، وهو مَن لم يَرْوِ عنه غيرُ واحد، ولم يُوَثَّقْ.

الثاني: مجهول الحال (وهو المستور)، وهو مَن روى عنه اثنان فأكثر ولم يُوَثَّق[2].

والفرقُ بين مجهول العين ومجهولِ الحال مذهبُ الجمهور، وهو ظاهرٌ في أنّ تعديلَ الراوي لا يحصلُ بمجرَّد الروايةِ عنه، بل يحصلُ بالتوثيقِ الصريح.

هذا، والمنسوب إلى الإمام ابن حِبَّان: أنّ مَن انتفَت عنه جهالةُ عينه فهو على العدالةِ إلى أن يتبيَّنَ جرحُه.

---

(١) (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) للشيخ عداب الحمش (٢/ ٨٩٦).

(٢) انظر: (نزهة النظر) (ص/ ٥٠).

قال الحافظُ ابنُ حجر منتَقِدًا ما يراه هو مذهبَ ابن حِبَّان:

«وهذا الذي ذهبَ إليه ابنُ حِبَّان من أنَّ الرجلَ إذا انتَفَتْ جهالةُ عينه؛ كان على العَدالةِ إلى أن يَتَبَيَّنَ جرحُه: مذهبٌ عَجيبٌ، والجمهورُ على خلافه.

وهذا هو مسلَكُ ابنِ حِبَّان في كتاب (الثقات) الذي أَلَّفَه؛ فإنه يَذكُرُ خلقًا ممَّن نصَّ عليهم أبو حاتم وغيرُه على أنَّهم مجهولون.

وكأنَّ عند ابن حِبَّان أنَّ جهالةَ العين تَرْتَفِعُ بروايةِ واحدٍ مشهور، وهو مذهبُ شيخِه ابنِ خزيمة، ولكن جهالة حالِه باقيةٌ عند غيره.

وقد أفصَحَ ابنُ حِبَّان بقاعدته فقال: العدلُ مَن لم يُعرَف فيه الجرح؛ إذ التجريحُ ضدُّ التعديل، فمَن لم يُجرَحْ: فهو عدلٌ حتى يتبيَّنَ جرحُه؛ إذ لم يكلَّف الناسُ ما غابَ عنهم...»[١].

هذا ما يُنسَبُ إلى الإمام ابن حِبَّان، وهو مبنيٌّ على أمرين:

الأول: أنَّ العدلَ عند ابن حِبَّان: مَن لم يُعرَف فيه الجرح؛ إذ التجريحُ ضدُّ التعديل، فمَن لم يُجرَحْ: فهو عدلٌ حتى يتبيَّنَ جرحُه.

الأمر الثاني: أنَّ هذا التعريفَ للعدل ينطبقُ على عدل الروايةِ أيضًا، فيكونُ هذا النوع من العدلِ صحيحَ الرواية عند ابن حِبَّان.

وكلا الأمرين خطأ، وذلك لما يلي:

أمَّا الأمر الأول: فصحيحٌ أنّ هذا تعريفُ العدلِ عند ابن حِبَّان، ولكنه عدلُ الدين، وليس عدلَ الرواية، كما سبق.

وأمَّا الثاني: فهو مبنيٌّ على الأول، حيث إنّ عدالةَ الدين لا تكفي

---

(١) (لسان الميزان) للحافظ ابن حجر (١/٢٠٨ ـ ٢٠٩) ـ ط: دار البشائر الإسلامية ـ.

عنده لكون حديثِه صحيحًا، بل لا بدَّ من انضمامِ عدالة الرواية أيضًا، وهي لا تحصلُ إلا بالتزكيةِ والاعتبارِ بحديثِه.

ولذلك كلِّه: فما يُنسَبُ إلى الإمام ابن حِبَّان من التساهُلِ في التوثيقِ بناءً على مذهبِه في تعديل المجهول: ليس دقيقًا، فالراوي عنده يخرجُ عن حدِّ الجهالةِ بروايته عن ثقة، وبروايةِ ثقةٍ عنه، ولكن لا يَدْخُلُ في جملة العُدول إلَّا بعد سَبْرِ مرويَّاتِه، كما سبق. والله تعالى أعلم.

الشرط الثالث: العقلُ بما يحدِّثُ من الحديث:

الشرطان: الثالث والرابع، يتعلقان بالضبط، ولذلك سأعرضُ كلام ابن حِبَّان في شرحِ ما أجملَه عنهما، ثم أتحدَّث عنهما ـ بإذن الله تعالى ـ:

أمّا الشرط الثالث: فقد شرَحَه الإمامُ ابنُ حِبَّان بقوله:

«والعقلُ بما يُحَدِّثُ مِن الحديث: هو أن يَعقِلَ مِن اللُّغَةِ بِمِقْدارِ ما لا يُزِيلُ معانيَ الأخبارِ عن سَنَنِها، ويَعقِلَ من صناعةِ الحديثِ ما لا يُسنِدُ موقوفًا، أو يَرفعُ مرسلًا، أو يُصَحِّفُ اسمًا»[1].

الشرطُ الرابع: العلمُ بما يُحيلُ من معاني ما يروي:

وقد شرحَه الإمامُ ابنُ حِبَّان بقوله:

«والعلمُ بما يُحيلُ مِن معاني ما يَرْوي: هو أن يَعلَمَ من الفقهِ بِمِقْدارِ ما إذا أدَّى خبرًا أو رواه مِن حِفْظِه أو اختصَرَه: لم يُحِلْه عن مَعْناه الذي أطلقَه رسولُ الله ﷺ إلى معنًى آخر»[2].

إنَّ الشرطين: الثالث والرابع، من الشروط المتعلِّقةِ بالضبط، والضبطُ كما عرَّفَه ابنُ الصلاح: أن يكون الراوي «متيقِّظًا غير مغفل، حافظًا إن

(١) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٥٢).

(٢) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٥٢).

حدَّثَ من حفظِه، ضابطًا لكتابه إن حدَّثَ من كتابه، وإن كان يُحدِّثُ بالمعنى: اشتُرِطَ فيه مع ذلك أن يكون عالِـمًا بما يُحيلُ المعاني»[١].

والضبطُ قسمان:

١ ـ ضبط صدر: وهو أن يثبتَ ما سمعَه، بحيث يتمكن من استحضارِه متى شاء.

٢ ـ ضبط كتاب: وهو صيانتُه لديه منذ سمعَ فيه وصحَّحَه، إلى أن يؤدِّيَ منه[٢].

وهذان الشرطان ـ الثالث والرابع ـ يوازيان ما ذكرَه الإمامُ ابنُ الصلاح في كلامه السابق في تعريفِ ضبطِ الرَّاوي، فهما من شروط الضبط[٣]، وهما قريبان مما صرَّحَ به الإمامُ ابنُ حِبَّان في كتبه الأخرى من اشتراطِ الفقهِ في الحافظِ الثقة، والحفظِ في الثقة الفقيه.

وقد أولى الإمامُ ابنُ حِبَّان مسألةَ الضبطِ عنايةً فائقةً، حتى عدَّه بعضُهم مغالِيًا في ذلك حين اشترطَ فقهَ الحافظِ الثقة، وحفظَ الثقةِ الفقيه[٤].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو بصددِ بيان أصنافِ الجرح:

«الجنس الرابع: الثقةُ الحافظُ إذا حدَّثَ مِن حفظه وليس بفقيه؛ لا يجوز عندي الاحتجاجُ بخَبَرِه؛ لأنَّ الحفَّاظ الذين رأيناهم أكثرُهم كانوا يحفظون الطرقَ والأسانيد دون المتون، ولقد كنَّا نُجالِسُهم برهةً مِن

---

(١) (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/١٠٤ ـ ١٠٥).
(٢) انظر: (نزهة النظر) للحافظ ابن حجر (ص/٢٩).
(٣) انظر: (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) لأبي صعيليك (ص/١٣٧ ـ ١٣٨).
(٤) انظر التفصيل في (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) للأستاذ عداب الحمش (ص/٩٣٨) وما بعدها، وأغلبُ ما ذكرتُه هنا في مسألة الضبطِ مأخوذٌ منه.

دَهْرِنَا على المذاكرة، ولا أراهم يَذكُرون مِن مَتْنِ الخبرِ إلا كلمةً واحدةً يشيرون إليها... فإذا كان الثقةُ الحافظُ لم يكن فقيهًا، وحدَّثَ مِن حفظه؛ فربما قلَبَ المتن، وغيَّرَ المعنى، حتى يذهَبَ الخبرُ عن معنى ما جاء فيه، ويقلبه إلى شيءٍ ليس منه وهو لا يعلم، فلا يجوز عندي الاحتجاجُ بخبرِ مَن هذا نعتُه، إلا أن يُحَدِّثَ من كتاب، أو يوافقَ الثقاتِ فيما يرويه من متون الأخبار»(١).

والمرادُ بكلمةِ (فقيه) عنده هنا: العالِـمُ بما يُحيلُ المعاني، لا الفقيهُ على المصطلح الخاص(٢).

وهذا الذي ذكرَه ابنُ حِبَّان هنا مقيَّدٌ بما سبقَ من قوله: «والعلمُ بما يُحيلُ مِن معاني ما يَرْوي: هو أن يَعلَمَ من الفقهِ بِمِقْدارِ ما إذا أدَّى خبرًا أو رواه مِن حِفْظِه أو اختصَرَه: لم يُحِلْه عن مَعْناه الذي أطلقَه رسولُ الله ﷺ إلى معنًى آخر»(٣).

وهذا موافقٌ لِـما يشترطُه الأئمةُ في ضَبْطِ الصَّدْر(٤).

هذا كلامُه في اشتراطِ الفقه في الحافظِ الثقة.

أمَّا كلامُه في اشتراطِ الحفظِ في الثقة الفقيه: فقد ذكرَه عند ذكرِه للجنسِ الخامسِ من أجناسِ المجروحين، قال رَحِمَهُ اللهُ:

«الجنس الخامس: الفقيهُ إذا حدَّثَ مِن حفظه، وهو ثقةٌ في روايته: لا يجوزُ عندي الاحتجاجُ بخبره؛ لأنه إذا حدَّثَ مِن حفظه: فالغالبُ عليه حفظُ المتون دون الأسانيد، وهكذا رأينَا أكثرَ مَن جالَسْناه من أهل

(١) (المجروحين) (١/ ٩٣).
(٢) (شرح علل الترمذي) لابن رجب (١/ ١٥١).
(٣) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٥٢).
(٤) (ضوابط الجرح والتعديل) للدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف (ص/ ٣٢).

الفقه، كانوا إذا حَفظوا الخبرَ لا يحفظون إلَّا متَنه، وإذا ذَكرُوا أوَّلَ أسانيدهم يكون: «قال رسولُ الله ﷺ»، فلا يذكرون بينهم وبين النبيِّ ﷺ أحدًا.

فإذا حدَّثَ الفقيهُ من حفظه؛ فربما صَحَّفَ الأسماء، وقلبَ الأسانيد، ورفعَ الموقوف، وأوقف المرسل؛ وهو لا يعلم؛ لقلَّة عنايته به، وأتى بالمتن على وجهه، فلا يجوز الاحتجاجُ بروايته إلَّا من كتاب، أو يوافقُ الثقات في الأسانيد، وإنما احترزنا من هذين الجنسين، لأنَّا نقبلُ الزيادةَ في الألفاظ إذا كانت من الثقات»[١].

وكلامُ ابن حِبَّان في القسمَين المذكورَين يدلُّ على أنه يشترطُ في المحدِّثِ: الثقةَ، والحفظَ، والفقهَ، فإذا اختلَّ واحدٌ من هذه الشروط الثلاثة: رَدَّ حديثَه.

ويبدو أنَّ كلمة (الثقة) عند ابن حِبَّان أعم منها عند غيرِه، فالثقةُ عنده: هو كلُّ رجلٍ صادقٍ لم يُتَّهَم بالكذب، ولم يَفحش خطؤُه فيغلبَ على صوابه، فالفقيهُ إذا توفَّرَت فيه صفةُ الصدقِ والأمانة (الثقة)، وكانت عنايتُه منصرِفةً في الغالبِ إلى استنباطِ الأحكامِ من المتون: فالاحتمالُ كبيرٌ أن يقعَ منه تصحيفٌ أو تحريفٌ في السند[٢].

ومن خلال نقولٍ كثيرةٍ عن ابن حِبَّان في الضبط، وتطبيقاتٍ عمليَّة؛ يمكن إيجازُ أركان الضبطِ عنده بما يأتي:

١ ـ أن يكون متيَقِّظًا غير مغَفَّلٍ ولا كثيرَ الوهم.

٢ ـ أن يكون حافظًا إن حدَّثَ من حِفظِه، ضابطًا لكتابِه إذا حدَّثَ من كتابه.

---

(١) (المجروحين) (١/ ٩٣ ـ ٩٤).

(٢) (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) للأستاذ عداب الحمش (ص/ ٩٣٩).

٣ ـ أن يكون على جانبٍ من الفقهِ واللغةِ، يمنعُه من أن يُحيلَ معانيَ ما يروي من حفظه؛ لأنَّه رأى في عصرِه أنَّ أكثرَ المحدِّثين لا يُعنون بضبطِ المتون، وأنَّ أكثر الفقهاء لا يُعنون بحفظِ الأسانيد.

٤ ـ أن لا يكون مدلِّسًا، فإن كان مدلِّسًا ـ وهو ثقة ـ: لم يُقبل منه إلا ما صرَّحَ فيه بالتحديث.

وهذه الأركان الأربعةُ للضبط: لا خلافَ بين أهل العلمِ في اشتراطِ تحقُّقِها، ومجموعُ ما ذكرَه ابنُ حِبَّان في الضبطِ: يهدِفُ إلى تحقيقِها.

وكلُّ هذا يدلُّ على أنَّ مَن قال: إنّ ابنَ حِبَّان لم يشترط الضبطَ في الحديثِ الصحيح، فكلامُه خطأ، وهو ما ذكرَه الحافظُ ابنُ حجر حيث قال: «لم يَلتزم ابنُ خزيمة وابنُ حِبَّان في كتابَيهما أن يُخرِجا الصحيحَ الذي اجتَمَعت فيه الشروطُ التي ذكرَها المؤلِّف[1]؛ لأنهما ممن لا يرى التفرقةَ بين الصحيح والحسن، بل عندهما أنَّ الحسنَ قسمٌ من الصحيحِ لا قَسيمُه، وقد صرَّحَ ابنُ حِبَّان بشرطِه، وحاصلُه: أن يكون راوي الحديثِ عَدلًا مشهورًا بالطلب، غيرَ مدلِّس، سمعَ ممن فوقَه إلى أن ينتهي، فإن كان يروي من حفظِه: فليكن عالِـمًا بما يُحيلُ المعاني.

فلم يَشترِط على الاتصال والعدالة[2]: ما اشترطَه المؤلفُ في الصحيح من وجود الضبطِ، ومن عدمِ الشذوذِ والعلة...»[3].

وهذا خطأٌ لا يتفقُ مع أقوال الإمام ابنِ حِبَّان وصنيعِه، كما سبق في التفصيل، وكلُّ ما في الأمر أنّ ابنَ حِبَّان لم يذكُر اشتراطَ الضبطِ

(١) وهو الإمامُ ابنُ الصلاح.

(٢) أي: لم يشترط ـ بالإضافةِ إلى الاتصال والعدالة ـ: ما اشترطَه ابنُ الصلاح في الصحيح من الضبط وعدم الشذوذ والعلة.

(٣) (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/ ٢٩٠).

بالعبارات المعروفة عند المتأخرين، ولكن النظرَ في مجموع ما ذكرَه: يدلُّ على أنه اشترطَ الضبطَ، بل اتُّهِمَ بالمبالغةِ فيه، كما أسلفت.

الشرط الخامس: ألا يكون الراوي مدلِّسًا:

وقد شرحَ ابنُ حِبَّان هذا الشرطَ بقوله:

«والمتعَرِّي خبرُه عن التَّدْليس: هو أن يكونَ الخبرُ عن مثلِ مَن وصَفْنا نعتَه بهذه الخصالِ الخمسِ، فيَرْوِيَه عن مثلِه سماعًا، حتى يَنتَهي ذلك إلى رسولِ الله ﷺ»[1].

وبعد هذا التوضيح من الإمام ابنِ حِبَّان في بيان الشروطِ وشرحِها، خصَّ بعضَ المسائل المتعلقة بالتفاصيل بمزيدٍ من الإيضاح، فحدَّدَ موقفَه من الرواية عن المختلط والمدلِّسِ والمبتدِع.

أولًا: رواية المبتَدِع:

أمَّا الابتداع: فيُعتَبَرُ مِن وجوه الطعن في الراوي، مما يرجعُ إلى العدالة، وقد قال ابنُ حِبَّان في حكمه: «وأمّا المنتَحلون المذاهبَ من الرواة؛ مثل الإرجاءِ والترفُّضِ وما أشبهَهُما؛ فإنَّا نحتجُّ بأخبارِهم إذا كانوا ثقاتٍ على الشرطِ الذي وصفناه، ونَكِلُ مذاهبَهم وما تقلَّدوه فيما بينهم وبين خالقِهم: إلى الله جلَّ وعلا، إلا أن يكونوا دُعاةً إلى ما انتحلوا؛ فإنَّ الداعيَ إلى مذهبِه والذابَّ عنه حتى يصيرَ إمامًا فيه، وإن كان ثقةً، ثم رَوَيْنا عنه: جعلْنا للاتِّباعِ لمذهبِه طريقًا، وسَوَّغْنا للمُتَعَلِّمِ الاعتمادَ عليه وعلى قوله، فالاحتياطُ تركُ روايةِ الأئمةِ الدعاةِ منهم، والاحتجاجُ بالرُّواةِ الثقاتِ منهم على حسب ما وصَفْنَا»[2].

وخلاصةُ مذهبِه في أهل البدع: أنه يَقبلُ روايةَ الثقاتِ منهم إذا لم

---

(١) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٥٢).
(٢) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٦٠).

يكن داعيًا إلى بدعتِه، أمَّا إذا كان داعيًا إلى بدعتِه: فروايتُه مرفوضةٌ عند الإمام ابن حِبَّان؛ لأنّ قبولَ روايتِه فيها شيءٌ من التزكيةِ له، وقد تُستَغلُّ لترويج بِدَعِه بين الناس، كما حصلَ للكثيرين منهم.

وهذا الموضوع ـ رواية المبتدع ـ ذكرَه ابنُ حِبَّان في (المجروحين)، في النوع التاسع عشر من أنواع الجرح، وذكرَ هناك مثل ما ذكرَه هنا، من وجوب تجنُّبِ رواية الداعيةِ منهم[1].

وهذا الذي اختارَه الإمام ابنُ حِبَّان من اجتنابِ روايات الدُّعاةِ من أهل البدع: هو أعدلُ الأقوال في هذه المسألة، كما صرَّح به الإمامُ ابنُ الصلاح وغيرُه[2].

على أنّ بعضَ الباحثين[3] رجَّحَ أنّ مذهبَ ابن حِبَّان في الداعية المبتَدِع هو عدمُ الاحتجاجِ به إذا روى ما يؤيِّدُ بدعَتَه، أمَّا إذا توبعَ على حديثِه، وكان لنا حاجة فيه: فإننا نأخذُ بحديثِه، ونحتجُّ به مع المتابعةِ أو الشاهد.

وأيَّدَ ما ذهبَ إليه بنقولٍ عن ابن حِبَّان تؤيِّدُ ذلك، وما قالَه متَّجِهٌ مقبول.

ثانيًا: رواية المختلط:

وأمَّا الاختلاط: فيرجعُ إلى شرط الضبط، حيث إنَّه يرجعُ إلى سوء الحفظ، وهو قسمان: ملازمٌ للراوي، وطارئ، والطارئُ هو الاختلاط،

---

(١) (معرفة المجروحين) (١/ ٨١).

(٢) انظر: (علوم الحديث) لابن الصلاح (ص/ ١١٤ ـ ١١٥)، (نزهة النظر) للحافظ ابن حجر (ص/ ٥٠)، (ضوابط الجرح والتعديل) (ص/ ١٣٢ ـ ١٣٤).

(٣) هو الأستاذ عداب الحمش، ذكرَه في رسالته القيمة (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) (ص/ ٨٣٠).

فهذه المسألةُ تابعةٌ لمسألة الضبط، التي أولاها ابنُ حِبَّان اهتمامًا فائقًا كما ذكرتُه سابقًا.

وقد قال ابنُ حِبَّان في الروايةِ عن المختلطين:

«وأمَّا المختلطون في أواخر أعمارِهم... فإنَّا نروي عنهم في كتابنا هذا، ونحتَجُّ بما رَوَوْا، إلَّا أنَّا لا نعتمِدُ من حديثِهم إلَّا ما روى عنهم الثقاتُ من القُدَماء، الذين نعلمُ أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطِهم، وما وافقوا الثقاتِ في الروايات التي لا نَشُكُّ في صحَّتِها وثبوتِها من جهةٍ أخرى؛ لأَنَّ حكمَهم ـ وإن اختلطوا في أواخرِ أعمارِهم، وحُمِلَ عنهم في اختلاطِهم بعد تقَدُّم عدالَتِهم ـ: حكمُ الثقةِ إذا أخطأ: أنَّ الواجبَ تركُ خطئِه إذا عُلِم، والاحتجاجُ بما نعلمُ أنه لم يُخطئ فيه. وكذلك حكمُ هؤلاء: الاحتجاجُ بهم فيما وافقوا الثقات، وما انفردوا مما روى عنهم القُدَماءُ من الثقات، الذين كان سماعُهم منهم قبل الاختلاطِ، سواء[1]»[2].

وخلاصةُ رأي الإمامِ ابنِ حِبَّان في الرواية عن المختلطين: قبولُ رواياتهم في حالتَين:

الأولى: إذا روى عنهم مَن أخذَ عنهم قبل الاختلاط، دون روايات مَن روى عنهم بعد الاختلاط.

الثانية: إذا وافقوا الثقات في الروايات التي ثبتت صحتُها من جهةٍ أخرى، فهنا يكون حالُهم حالَ أيِّ ثقةٍ آخر، حيث يُقبل من حديثِه ما عُلِم أنه لم يخطئ فيه، وردُّ ما عُلِمَ خطؤُه فيه.

---

(١) أي: ما انفردوا به من روايةِ مَن روى عنهم قبل الاختلاط: أيضًا يخضع للمعايير التي يخضعُ لها حديثُ بقيَّة الثقات، سواءً بسواء.

(٢) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٦١).

وما ذكرَه ابنُ حِبَّان موافقٌ لِـما استقرَّ عليه رأي الحفاظ[١].

ثالثًا: رواية المدلِّس:

وأمّا الرواية عن المدلِّسين؛ فقد قال الإمامُ ابن حِبَّان عنها:

«وأمَّا المدلِّسون الذين هم ثقاتٌ وعدول: فإنَّا لا نحتجُّ بأخبارهم إلا ما بيَّنوا السماعَ فيما رووا... لأنَّا متى قبلنا خبرَ مدلِّسٍ لم يُبيِّن السماعَ فيه ـ وإن كان ثقةً ـ: لزمَنا قبولُ المقاطيع والمراسيل كلِّها؛ لأنه لا يُدرى لعلَّ هذا المدلِّس دلَّسَ هذا الخبرَ عن ضعيفٍ يَهي الخبرُ بذكره إذا عُرِف، اللهمَّ إلا أن يكون المدلِّسُ يُعلَم أنه ما دلَّسَ قطُّ إلا عن ثقة، فإذا كان كذلك: قُبلت روايتُه وإن لم يُبيِّن السماع، وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده...»[٢].

وقال أيضًا: «فإذا صحَّ عندي خبرٌ من رواية مدلِّسٍ أنه بَيَّنَ السماعَ فيه: لا أبالي أن أذكرَه من غير بيانِ السماعِ في خبرِه، بعد صحتِه عندي من طريقٍ آخر»[٣].

وخلاصةُ مذهبه في المدلِّسين:

١ ـ عدمُ قبول روايتِهم حتى يُصَرِّحوا بالسماع، ويُستثنى من هذه القاعدةِ مَن كان لا يُدَلِّسُ إلا عن ثقة، وقد ذكرَ أنه لا يوجد في الدنيا أحدٌ بهذا الوصف إلا سفيان بن عيينة.

٢ ـ قد يورِدُ الإمامُ ابنُ حِبَّان طريقًا لم يُصرِّح المدلِّسُ فيها بالسماع، وهذا لا يكون إلا بعد وقوفِ ابن حِبَّان على روايةٍ أخرى صرَّح فيها هذا المدلِّس بالسماع، ولكن ابنَ حِبَّان لا يلتزِمُ بيانَ ذلك في كلِّ طريق، بعد

(١) انظر: (ضوابط الجرح والتعديل) (ص/ ١٥٢ ـ ١٥٥).
(٢) (صحيح ابن حِبَّان) (١/ ١٦١).
(٣) السابق (١/ ١٦٢).

تأكُّدِه من ثبوتِ تصريحه.

والخلاصةُ: أنّ الإمامَ ابنَ حِبَّان اشترطَ الصحةَ في كتابه الصحيح، وبيَّنَ صراحةً أو إشارةً شروطَ الحديث الصحيح، مما يدلُّ على أنّ شروطَ الحديث الصحيح عنده هي الشروط المعروفة عند الجمهور، وأنه بالغَ في بعض ذلك حتى أربَى على الشروط التي ذكرَها الجمهورُ، كما هو الحالُ في الضبط، حيث اشترطَ الفقهَ في المحدِّث الثقة، واشترطَ الحفظَ في الفقيه الثقة.

وهل وفَّى بما وعدَ به في كتابه؟ هذا سنبيِّنُه ـ بإذن الله تعالى ـ في المطلب الآتي.

المطلب الثاني

درجةُ أحاديث (صحيح ابن حِبّان)

ذهبَ عددٌ من العلماء إلى أنّ الإمامَ ابن حِبَّان قد وفَّى بما وعدَ، وأنّ إخراجَه للحديثِ مُعْلِمٌ بالصحة، ومن أولئك: الإمام ابنُ الصلاح، والعراقيُّ، والسيوطيُّ، وغيرُهم، وقد سبقت أقوالُهم في ذلك في الفصل الأول[١]، ومن ذلك قولُ ابن الصلاح: «ويكفي مجرَّدُ كونه موجودًا في كتب مَن اشترطَ منهم الصحيح فيما جمعَه...»[٢].

وبنحوه صرّحَ العراقيُّ، والسيوطيُّ، على ما سبقت أقوالُهم.

وقال السيوطيُّ أيضًا:

.... بل شرطُه خَفَّ وقد وفَّى به[٣]

(١) انظر ما سبق في الفصل الأول ـ المبحث الثالث ـ المطلب الأول.
(٢) (علوم الحديث) لابن الصلاح ـ تحقيق العتر ـ (ص/ ٢١).
(٣) (ألفية السيوطي) (ص/ ١٣).

وقال أيضًا: «فالحاصلُ: أنّ ابنَ حِبَّان وفَّى بالتزامِ شروطِه، ولم يُوَفِّ الحاكم»[١].

وهذا هو الذي أكَّدَه بعضُ المعاصرين، الذين عُنوا بصحيح الإمام ابن حِبَّان، ومنهم: الشيخ أحمد شاكر، والشيخ شعيب الأرنؤوط.

قال الأخيرُ منهما ـ بعدَ ذكرِه لشروط ابن حِبَّان الخمسة ـ:

«وقد نُوزِعَ في شرطِ العَدالةِ كما نُوزِعَ في الجرح؛ إذ عُدَّ من بين المتشدِّدين المتَعَنِّتِين في الحكمِ على الرجال...»[٢].

ثم أطالَ في مناقشةِ ذلك وردِّه معتمدًا على أقوال الأئمة، ثم قال:

«ولكنَّ بعضهم ـ مع هذا ـ نسبَ ابن حِبَّان إلى التساهل، فقال: وهو واسعُ الخطو في باب التوثيق، يوثِّقُ كثيرًا ممن يستحقُّ الجرح[٣]، وقد أجابَ اللَّكْنَويُّ عن هذا، فقال[٤]: وهو قولٌ ضعيف؛ فإنك قد عرفتَ أنَّ ابنَ حِبَّان معدود ممن له تعنتٌ وإسرافٌ في جرح الرجال، ومَن هذا حالُه لا يمكن أن يكون متساهلًا في تعديل الرجال، وإنما يقع التعارضُ كثيرًا بين توثيقه وبين جرح غيره؛ لكفاية ما لا يَكفي في التوثيق عند غيره عنده»[٥].

ثم قال ـ بعد أن ذَكَرَ ما انتُقِد على ابن حِبَّان في توثيق المستورِ بشروطه ـ:

«إذن غايةُ ما في الأمرِ عند ابن حِبَّان: أنه يوَثِّقُ مستورَ الحال، وهو

(١) (تدريب الراوي) (١/ ١٠٨).
(٢) مقدمة تحقيق الإحسان (١/ ٣٦).
(٣) يشير إلى كلام ابن الصلاح في (علوم الحديث) (ص/ ٢١).
(٤) في (الرفع والتكميل) (ص/ ١٣٩).
(٥) مقدمة الشيخ شعيب للإحسان (١/ ٣٨).

ما لم يكن فيه جرحٌ ولا تعديل، وكان كلٌّ مِن شيخه والراوي عنه ثقة، ولم يأتِ بحديث منكر. وقد وَثَّقَ الأئمةُ كثيرًا ممن هذا شأنُهم، وثمَّتَ نقولٌ كثيرةٌ عنهم تعزِّزُ رأيَه في روايةِ المستور...»[١].

ثم نقلَ بعضَ النقول عن الأئمة، ثم قال:

«وفوقَ ما تقدَّمَ مِن أقوالِ الأئمة، التي تُعَزِّزُ رأيَ ابن حِبَّان في توثيق المستور؛ فإنَّ التوثيقَ الذي أخذَ به ابنُ حِبَّان في (صحيحه) هذا أقوى بكثيرٍ من توثيقِه في كتابه (الثقات)، ويتبيَّنُ ذلك من مقدِّمته التي تبيِّنُ كيف كان يجتهدُ في توثيقِ الرُّواةِ أو تضعيفهم، ويُزَاحِمُ الكبارَ في ذلك، ويَعتمِدُ الحجةَ في الردِّ على مَن يُخالِفُه... ولئن كانَ في كتابه (الثقات) يَنفرِدُ بتوثيق المجاهيل[٢]؛ فإنه في (صحيحه) هذا قد وافقَ الجمهورَ في أكثرَ من تسعينَ بالمئة مِن توثيقه، وهنا تكمُنُ أهمِّيَّة هذا الكتاب؛ إذ تبيَّنَ مِن دراسة أسانيده أنَّ الكثرةَ الغالبةَ منها إنما هي على شرط الشيخين، علاوةً على أنَّ الشيوخَ ـ الواحد والعشرين ـ الذين عوَّلَ عليهم أكثرَ من غيرهم، وأدارَ عليهم روايةَ السُّنَن: هم مِن أثبتِ الشيوخ وأتقَنِهم... وهذا ما جعلَ هذا الكتابَ يَتبوَّأُ منزلةً رفيعةً بين كتبِ الصِّحَاح؛ إذ جمع من الأحاديث ما كان في أعلى درجات الصِّحَّة»[٣].

---

(١) المصدر السابق (١/ ٣٩).

(٢) هذا بناءً على التسليم بأنه ينفردُ بتوثيق المجاهيل، وهذا الموضوع بحاجةٍ إلى دراساتٍ وافية؛ لأنّ ابنَ حِبَّان قد يُورِدُ في (الثقات) رجالًا للتعريفِ فقط، دون التوثيق، وقد صرَّح ابنُ حِبَّان بذلك عند إيرادِه لبعضِهم، فما صرَّحَ به في مقدمتِه بأنّ كلَّ مَن ذكرَه فيه ـ إذا تعرَّى خبرُه عن خصالٍ خمسٍ ذكرَها ـ فإنه صدوقٌ قابلٌ للاحتجاج: ليس على إطلاقِه، بل فيه بعضُ الرواة ذكرَهم للتعريفِ فقط، دون أن يكونوا من شرطِه في (الثقات)، انظر ما كتبه الأستاذ عداب الحمش في رسالته (الإمام محمد بن حِبَّان البستي) (ص/ ٨٩٦ ـ ٩٠٠) ومواضع أخرى.

(٣) مقدمة الشيخ شعيب للإحسان (١/ ٤٠).

وقال الشيخ العلامة أحمد شاكر:

«ولكنني أستطيع أن أجزم أو أرجح أن ابن حِبَّان شرط لتصحيح الحديث في كتابه شروطًا دقيقةً واضحةً بَيِّـنَةً، وأنه وَفَّى بما اشترط... إلَّا ما لا يخلو منه عالِـمٌ أو كتابٌ، من السهو والغلط، أو اختلافِ الرأي في الجرح والتعديل، والتوثيقِ والتضعيف، والتعليلِ والترجيح»[١].

هذا رأيُ هذا الفريقِ، وخلاصتُه: أنّ ابنَ حِبَّان لم يكن متساهِلًا في التصحيحِ والتضعيف، كما أنَّ شروطَه للصحيح كانت واضحةً، والأهم من هذا: أنه وفَّى بما التزمَ به من اشتراطِ الصحةِ في كتابه.

ولكن خالفَهم آخرون، وهم فريقان:

الفريق الأول:

يرى أنَّ ابنَ حِبَّان متساهلٌ في التصحيح، كما أنه لم يوفِّ بما التزمَه من الشروطِ في بداية صحيحه.

ومن هؤلاء: الشيخ العلامة ناصر الدين الألباني، حيث عقدَ فصلًا ـ في مقدمة طبعتِه لموارد الظمآن ـ لتقويمِ كتاب (صحيح ابن حِبَّان)، رأى فيه أنَّ العلامةَ أحمد شاكر إنما خلَطَ بين شروطِه في الثقات وشروطه في الصحيح[٢]، وجاء بشواهدَ تبيِّنُ أنَّ ابنَ حِبَّان لم يوفِّ بشرطه، وقال بعد هذه الشواهد:

«وبذلك يَزدادُ القرَّاءُ علمًا بتَساهُلِه الذي رماه به أجلَّةُ الحفَّاظ والعارفين به.. ويَتَـبَيَّنُون أنَّ تساهُلَه لم يَقِفْ عند توثيقِ المجهولين في

(١) مقدمة الشيخ أحمد شاكر للإحسان (ص/ ١٤ ـ ١٥).

(٢) ما أكَّدَه الشيخُ الألبانيُّ رَحِمَهُ اللهُ من الفرقِ بين الشرطَين ـ شرطِه في الصحيح وشرطِه في الثقات ـ يؤكِّدُ خطأَ ما اتُّهِمَ به ابنُ حِبَّان من التساهُل، وليس العكس، والله تعالى أعلم.

ثقاته، كما هو معلومٌ عند جمهور طلاب العلم، بل إنه تعدَّاه إلى إخلاله بتحقيق شروطه الخمسة، التي اشترطَها لرواة صحيحه، خلافًا لمن صرَّحَ مِن المتأخرين أنه وفَّى بها»[١].

ولم أجد مَن تابعَ الشيخ العلامة الألبانيَّ فيما ذكرَه، وكثيرٌ من كلامِه قد لا يُسَلَّمُ به، وخاصةً إذا علمنا أنّ مسألة تساهُل ابن حِبَّان بُنِيَت على تراكماتٍ لم يكن لها رصيدٌ من الصحة عند الدراسةِ والتدقيق، منها توثيقُه للمجاهيل، وهذه مسألةٌ يخوضُ كثيرٌ من الناسِ فيها اعتمادًا على أقوالٍ للمتأخرين لم يُحسِنوا فهمَها أو تطبيقَها، والله تعالى أعلم.

الفريقُ الثاني:

يُخالفُهم في الجزمِ بصحة أحاديث (صحيح ابن حِبَّان)، ولا يُسلِّمُ بأنّ أحاديثَه كلَّها صحيحة، بل يرى أنّ (صحيحَ ابن حِبَّان) ـ وكذلك (صحيح ابن خزيمة) ـ فيه الصحيحُ والحسن؛ لأنّ الصحيحَ عند ابن حِبَّان يشملُ الحسنَ أيضًا، ومن هؤلاء: الحافظُ ابنُ حجر، وهو مقتضى كلام الحافظ ابن كثير.

قال الحافظُ ابنُ كثير ـ بعد أن ذكرَ بعضَ الكتب التي هي مظانُّ الحديث الصحيح، ومنها: صحيحُ ابن خزيمة، وصحيح ابن حِبَّان ـ قال:

«ولا بدَّ للمتأهِّلِ من الاجتهادِ والنظر، ولا يقلِّد هؤلاء ومَن نحا نحوهم، فكم حكمَ ابنُ خزيمة بالصحةِ لِـمَا لا يَرتقي عن رتبةِ الحسن...»[٢].

وقال الحافظُ ابنُ حجر ـ بعد نقلِه لكلام ابن الصلاح ـ:

---

(١) (صحيح موارد الظمآن) للشيخ الألباني (ص/ ٨٣).

(٢) نقلا عن (توضيح الأفكار) للصنعاني (١/ ٦٤).

«ومقتَضى هذا أن يُؤخَذَ ما يوجدُ في كتاب ابن خزيمة وابنِ حِبَّان وغيرِهما ممن اشترطَ الصحيحَ بالتسليم، وكذا ما يوجَدُ في الكتب المخرَّجةِ على الصحيحَين، وفي كلٍّ هذا نظر.

أمَّا الأول: فلم يَلتزم ابنُ خزيمة وابنُ حِبَّان في كتابَيهما أن يُخرِجا الصحيحَ الذي اجتَمَعت فيه الشروطُ التي ذكرَها المؤلِّف[1]؛ لأنهما ممن لا يرى التفرقةَ بين الصحيح والحسن، بل عندهما أنَّ الحسنَ قسمٌ من الصحيحِ لا قَسيمُه، وقد صرَّحَ ابنُ حِبَّان بشرطِه، وحاصلُه: أن يكون راوي الحديثِ عَدلًا مشهورًا بالطلب، غيرَ مدلِّس، سمعَ ممن فوقَه إلى أن ينتهي، فإن كان يروي من حفظِه: فليكن عالِـمًا بما يُحيلُ المعاني.

فلم يَشترِط على الاتصال والعدالة[2]: ما اشترطَه المؤلفُ في الصحيح من وجود الضبطِ، ومن عدمِ الشذوذِ والعلة...»[3].

ثم قال الحافظ: «وسَمَّى ابنُ خزيمة كتابَه (المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل، من غير قطع في الإسناد، ولا جرحٍ في النقلة)، وهذا الشرطُ مثل شرط ابن حِبَّان سواء؛ لأنّ ابنَ حِبَّان تابعٌ لابن خزيمة، مغترِفٌ من بحره، ناسجٌ على منوالِه.

ومما يعضدُ ما ذكرنا: احتجاجُ ابن خزيمةَ وابنِ حِبَّان بأحاديث أهل الطبقة الثانية، الذين يُخرجُ مسلمٌ أحاديثَهم في المتابعات؛ كابن إسحاق، وأسامة بن زيد الليثي، ومحمد بن عجلان، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وغير هؤلاء.

---

(١) وهو الإمام ابنُ الصلاح.

(٢) أي: لم يشترط ـ بالإضافةِ إلى الاتصال والعدالة ـ: ما اشترطَه ابنُ الصلاح في الصحيح من الضبط وعدم الشذوذ والعلة.

(٣) (النكت على كتاب ابن الصلاح) للحافظ ابن حجر (١/ ٢٩٠).

فإذا تقرَّرَ ذلك: عرفتَ أنّ حكمَ الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حِبَّان: صلاحِيَةُ الاحتجاج بها؛ لكونها دائرةً بين الصحيح والحسن، ما لم يظهر في بعضها علةٌ قادحةٌ، وأمَّا أن يكون مرادُ مَن يسمِّيها صحيحةً: أنها جمعت الشروطَ المذكورةَ في حَدِّ الصحيح؛ فلا، والله أعلم»[١].

والحافظُ يسلِّمُ للإمامِ ابن الصلاح أنّ أحاديثَ ابن خزيمة وابن حِبَّان صالحةٌ للاحتجاج، ولكن لا يسلِّم له أن تكون كلُّها من قسم الحديث الصحيح، بل دائرةُ الصحيح عند ابن خزيمة وابن حِبَّان تشملُ الصحيحَ والحسن.

أمّا ما ذكرَه الحافظُ من أنّ ابن حِبَّان وابن خزيمة لم يذكرا شرطَ وجود الضبط، وشرط عدم الشذوذ والعلة: فقد لا يُسَلَّمُ له لأمرين:

الأمرُ الأول: أنّ ما يتعلقُ بالإمام ابن حِبَّان مبنيٌّ على ما ذكرَه ابنُ حِبَّان من شروط الصحة في مقدمة صحيحه، وكلامُ ابن حِبَّان هناك عن الراوي وليس عن الرواية، وقد سبقَ تفصيلُ هذا الموضوع في بداية حديثنا عن شرط ابن حِبَّان في كتابه.

الأمر الثاني: أنّ هذه الشروط مذكورةٌ فيما ذكرَه ابنُ خزيمة إشارةً، كما أنها واضحةٌ في تطبيقه وممارستِه العملية، كما ذُكِر في موضعه[٢].

أمَّا ابن حِبَّان: فذكرُه للضبطِ وتأكيدُه لذلك: أكثر وأشهر، فقد ذكرَ الضبطَ، وذكرَ فيه أمورًا نُسِبَ لأجلها إلى المغالاةِ في الضبط، فكيف يُقال إنه لم يذكر الضبط؟!

---

(١) المصدر السابق (١/ ٢٩٢).

(٢) انظر: (الإمام ابن خزيمة ومنهجه في الصحيح) للكبيسي (١/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨)، (المدخل إلى صحيح الإمام ابن خزيمة) (ص/ ٢١٣ ـ ٢١٤).

أمَّا الشذوذ والعلة: فلا شكَّ أنه كان يُلاحِظُ انتفاءَها في الحديث الصحيح، بل إنه ذكرَ شرطَ انتفاءَ العلَّةِ صراحةً، كما سبق.

فهما مع الجمهور في اشتراط الضبط، وفي اشتراط انتفاء العلة والشذوذِ للحكم على الحديثِ بالصحة.

ثم يقال ـ كما أسلفتُه ـ: إذا كان ابنُ حِبَّان وابن خزيمة لا يعتبران هذه الشروط [وهي: الضبط، وعدم الشذوذ والعلة]، فكيف يمكنُ الحكمُ على أحاديثهما بالحسن؟ أليس الحديثُ الحسن يفترقُ عن الصحيح في درجة الضبطِ فقط؟ فإذا كان الراوي تامَّ الضبط: فحديثُه صحيح، وإن خَفَّ ضبطُه: فحديثُه حسن؟

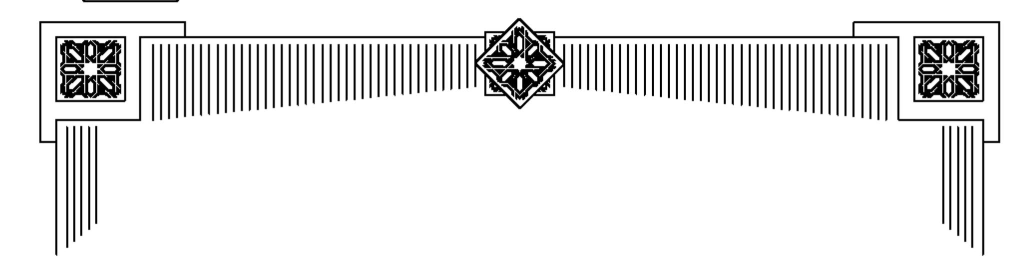
وهذا كلُّه يدلُّ على أنهما يعتبران توفُّرَ الضبطِ وانتفاءَ الشذوذِ والعلَّةِ من شروط الصحة، وليس كما يُنسَبُ إليهم، والله تعالى أعلم.

والصحيحُ في هذه المسألةِ ـ وفاءِ ابن حِبَّان بشرطِه ـ: ما ذكرَه العلامة أحمد شاكر ومَن معه؛ من أنَّ ابنَ حِبَّان وفَّى بما اشترطَه من حيث الجملة، وهذا لا يعني التسليمَ بكلِّ ما فيه، فجهدُ البشرِ لا يخلو من النقص والإخلال، أمَّا ما يدندنُ به بعضُهم من قضية تساهُلِ ابن حِبَّان في التوثيق، وإقحامها في هذه المسألة: فلا أراها صحيحةً، والصحيحُ ـ والله تعالى أعلم ـ: التفرقةُ بين منهج ابن حِبَّان في الثقات، ومنهجِ ابن حِبَّان في الصَّحيح، فهو متساهِلٌ ـ على التسليمِ به ـ في الأول، متشدِّدٌ في الثاني، والله تعالى أعلم بالصواب.

هذا آخرُ ما يسَّرَه الله تعالى لي من الكتابةِ في هذا المدخل، الذي كان عن الإمام ابن حِبَّان وصحيحِه، وقد اجتهدتُ فيه قدرَ المستطاع، مستفيدًا من جهودِ الباحثين الذين سبقوني في هذا الموضوع، وأسأل الله تعالى أن يتقبلَه مني، وأن يغفر لي الزلات.

وصلى الله تعالى على خيرِ خلقِه محمد، وعلى آله وصحبِه أجمعين، والحمدُ لله رب العالمين.





فهرس الموضوعات

❁ ❁ ❁

إصدارات إدارة الشؤون الفنية
مرتبة حسب تاريخ سنة إصدارها

أولاً: كتب التحقيق:

١- رسالة في أصول الفقه، العُكْبَري (ت٤٢٨هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/٢٠١٠م.
٢- تعظيم الفتيا، ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق فيصل العلي، ٢٠٠٦م.
٣- كشف اللثام في شرح عمدة الأحكام (٧مجلدات)، السّفّاريني (ت١١٨٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ٢٠٠٧م.
٤- شرح كتاب الشهاب للقضاعي، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م.
٥- عادات الإمام البخاري في صحيحه، عبد الحق الهاشمي (ت١٣٩٢هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
٦- غاية المنتهى في جمع الإقناع والمنتهى (مجلدان)، مرعي الكرمي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق ياسر إبراهيم المزروعي، ورائد يوسف الرومي، ٢٠٠٧م.
٧- الروض الندي شرح كافي المبتدي (مجلدان)، البعلي (ت١١٨٩هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٨- الأسئلة الكويتية روضة الأرواح، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
٩- درة الغواص في حكم الذكاة بالرصاص، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٧م.
١٠- شرح منظومة الآداب الشرعية، الحجّاوي (ت٩٦٨هـ)، تحقيق نور الدين طالب، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١١- الخُطَب السَّنِيّة، مصطفى البولاقي (ت١٢٦٣هـ)، تحقيق وليد العلي، ٢٠٠٧م.
١٢- المنبر (مجموعة خُطَب جُمعيّة)، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، ٢٠٠٧م.
١٣- الخطب الجمعية في المواعظ الأسبوعية، محمد أحمد الفارسي (ت١٤٠٢هـ)، ٢٠٠٧م.
١٤- الأحكام المفيدة في الأقوال السديدة، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م.
١٥- رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، مع المدخل إلى سنن أبي داود، تحقيق محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م.
١٦- المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد، ابن الجَزَري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق محمد ناصر العجْمي، ٢٠٠٨م.

١٧- القول العلي لشرح أثر الإمام علي، السّفّاريني (ت١١٨٨هـ)، تحقيق محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٨- تحفة الخلان في أحكام الأذان، الدمرداشي (ت١١٤٩هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠٠٨م.
١٩- فرائد الفوائد في أحكام المساجد، ابن طولون (ت٩٥٣هـ)، تحقيق مكتب الشؤون الفنية، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١١م.
٢٠- سؤالات علامة الكويت عبد الله خلف الدحيان (العقود الياقوتية في جِيد الأسئلة الكويتية)، ابن بدران (ت١٣٤٦هـ)، تحقيق الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٢١- نصيحة الإنسان عن استعمال الدخان، عبد الله بن عبد الرحمن السند (ت١٣٩٧هـ)، ٢٠٠٨م.
٢٢- الرشد، عبد الله النوري (ت١٤٠١هـ)، اعتنى به نور الدين مسعي، ٢٠٠٨م.
٢٣- فتح الرحمن فيما يجب معرفته على كل إنسان، الوضاحي (ت١١٣٥هـ)، تحقيق محمود الكبش، ٢٠١١م.
٢٤- التيسير نظم التحرير، العمريطي (ت٩٨٩هـ)، تحقيق ياسر المقداد، ٢٠١١م.
٢٥- إعلام الأنام بفضائل الصيام، البكري الشافعي (ت٩٥٢هـ)، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٤م.
٢٦- نظم رسالة ابن أبي زيد القيرواني، الغلاوي الشنقيطي (ت١٢٠٩هـ)، تحقيق محمد أحمد جدو، ٢٠١٤م.
٢٧- الأسباب المعينة على الصبر على أذى الخلق، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٥م.
٢٨- ست رسائل في أحكام المساجد، تحقيق سامي صبح، ٢٠١٥م، وهي:
- تحفة الراكع والساجد في جواز الاعتكاف في فناء المساجد، عبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ).
- سعادة الماجد بعمارة المساجد ورغبة طالب العلوم إذا غاب عن درسه، الشُّرُنْبُلالي (ت١٠٦٩هـ).
- البشرى بعظيم المنة في حديث «من بنى لله مسجدًا بنى له بيتًا في الجنة»، الطحلاوي.
- فضل عمارة المساجد، عليّ الأجهوري (ت١٠٦٦هـ).
- فضل بناء المسجد، الطوخي (بعد ١٣٠٣هـ).
- فضل بناء المساجد وعمارتها وعمّاره، محمد عبد الفتاح الشافعي.
٢٩- الأصول من علم الأصول، ابن عثيمين (ت١٤٢١هـ) = (٢٠٠١م)، ٢٠١٦م.

٣٠- ملحة الإعراب، الحريري (ت٥١٦هـ)، ٢٠١٦م
٣١- قاعدة مختصرة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمور، ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق عبد الرزاق البدر، ٢٠١٨م.
٣٢- ذخيرة الإخوان في اختصار الاستغناء بالقرآن لابن رجب، اختصار محمد بن عبد الله الحضرمي الملقب بـ (بحرق)، ٢٠١٨م.

ثانيًا: كتب التأليف:

١- ضوابط الفتوى، ٢٠٠٥م.
٢- التأصيل الشرعي لما ينبغي أن يتجنبه الإمام والخطيب، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٥م. ط٢/ ٢٠١٠م.
٣- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (١ و٢)، ٢٠٠٥م.
٤- رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٣ و٤)، ٢٠٠٥م.
٥- المختصرات النافعة (١)، ٢٠٠٥م.
٦- المختصرات النافعة (٢)، ٢٠٠٥م.
٧- المختصرات النافعة (٣)، ٢٠٠٦م.
٨- محمد ﷺ من الميلاد الأسنى إلى الرفيق الأعلى، كمال محمد درويش، ٢٠٠٦م.
٩- سعة الخلاف ورحمة الاتفاق والاختلاف، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٠- كيف نعيد للمسجد مكانته، محمد أحمد لوح، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٥م)، ط١/ ٢٠٠٦م. ط٢/ ٢٠١١م.
١٢- بريق الجمان في شرح أركان الإيمان، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١١م.
١٣- المدخل إلى صحيح مسلم، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١٠م. ط٣/٢٠١٤م. ط٤/ ٢٠٢٣م.
١٤- المدخل إلى جامع الترمذي، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
١٥- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والأصحاب، السيد بن إبراهيم، ٢٠٠٧م.
١٦- مجالس مع فضيلة الشيخ محمد الأمين الجَكَني الشنقيطي، كتبها تلميذه: أحمد بن محمد الأمين بن أحمد الجَكَني الشنقيطي، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.
١٧- كيف يؤدي الموظف الأمانة، عبد المحسن العباد البدر، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١٠م.

١٨- المنهل العذب النمير في سيرة السراج المنير (خطب)، وليد العلي، ٢٠٠٧م.
١٩- أنيس الخطباء، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/ ٢٠١١م.
٢٠- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٦م)، ط١/ ٢٠٠٧م. ط٢/٢٠١١م.
٢١- المدخل إلى سنن أبي داود، محمد النورستاني، ومعه رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٢- المدخل إلى سنن النسائي، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٣- المدخل إلى موطأ مالك بن أنس، الطاهر خذيري، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٤- المدخل إلى سنن ابن ماجه، نور الدين مسعي، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/ ٢٠١٠م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٢٥- حكم صلاة الجمعة قبل الزوال، صالح الصاهود، ٢٠٠٨م.
٢٦- الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب، ٢٠٠٨م.
٢٧- طالب العلم بين أمانة التحمل ومسؤولية الأداء (رسائل التواصل مع الأئمة والخطباء (٥)، محمد بن خليفة التميمي، ط١/ ٢٠٠٨م. ط٢/٢٠١٠م.
٢٨- الكسب الطيب، أحمد جلباية، ٢٠٠٨م.
٢٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٧م)، ط١/ ٢٠٠٩م. ط٢/ ٢٠١١م.
٣٠- المدخل إلى صحيح البخاري، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١٠م. ط٢/٢٠١٤م. ط٣/ ٢٠٢٣م.
٣١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٨م)، طبع ٢٠١٠م.
٣٣- المدخل إلى صحيح ابن خزيمة، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١١م. ط٢/ ٢٠٢٣م.
٣٤- بلوغ المرام في أحكام الفتح على الإمام، نور الدين مسعي، ٢٠١١م.
٣٥- القول التمام في استخلاف الخطيب والإمام، سيد حبيب، ٢٠١١م.
٣٦- الأعذار المبيحة للجمع بين الصلاتين، ياسر مقداد، ٢٠١١م.
٣٧- طاعة ولي الأمر، إعداد مكتب الشؤون الفنية، ٢٠١١م.
٣٨- مراتب الدلالة، محمد الحسن الددو، ٢٠١١م.
٣٩- دروس الإمام (الجزء الأول)، ط١/ ٢٠١١م. ط٢/٢٠١٤م. ط٣/٢٠١٦م.
٤٠- أيها الخطيب، عبد الرحمن الصاعدي، ٢٠١١م.
٤١- الخطب المنبرية لعام (٢٠٠٩م)، طبع ٢٠١١م.
٤٢- المدخل إلى صحيح ابن حبان، محمد النورستاني، ط١/ ٢٠١٢م. ط٢/ ٢٠٢٣م.
٤٣- فقه الصيام في الإسلام، حمادة مسير، ٢٠١٤م.

٤٤- قواعد ومهارات في إدارة المساجد، سامي صبح، ٢٠١٤م.
٤٥- المقتطفات النافعة من ثمار المطالعة، محمد الأمين بن مزيد، ٢٠١٤م.
٤٦- دروس الإمام (الجزء الثاني)، ٢٠١٤م.
٤٧- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٠م)، طبع ٢٠١٤م.
٤٨- الخطب المنبرية لعام (٢٠١١م)، طبع ٢٠١٤م.
٤٩- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٢م)، طبع ٢٠١٤م.
٥٠- أصول في المعاملات المالية المعاصرة، خالد المصلح، ٢٠١٥م.
٥١- حرمة الدماء، خالد الكندري، ٢٠١٥م.
٥٢- الخطب المنبرية لعام (٢٠١٣م)، طبع ٢٠١٥م.
٥٣- اللطائف القرآنية، ابن القيم (ت٧٥١هـ)، جمع متعب المطيري، ٢٠١٦م.
٥٤- الملخص في شرح كتاب التوحيد، صالح الفوزان، ٢٠١٦م.
٥٥- شرح الدروس المهمة لعامة الأمة، عبد الرزاق العباد البدر، ٢٠١٦م.
٥٦- أحكام المساجد من صحيح البخاري، سيد حبيب، ٢٠١٦م.
٥٧- صفوف الصلاة فضائل وأحكام، فؤاد الجرافي، ٢٠١٦م.
٥٨- صور من حياة السابقين في تعلقهم بالمساجد، يونس الطلول، ٢٠١٦م.
٥٩- شرف إمام المسجد والمؤذن، سليمان الرحيلي، ٢٠١٨م.
٦٠- علم المواقيت والقبلة والأهلة من الناحيتين الشرعية والفلكية، صلاح الدين أحمد محمد عامر، ٢٠١٩م.
٦١- المدخل إلى مسند الإمام المبجل أحمد بن حنبل، سامي صبح، ٢٠٢٣م.

ثالثًا: الدوريات:

مجلة الإمام القدوة: العدد (١) و(٢) ٢٠١٤م. العدد (٣) ٢٠١٦م.
العدد (٤) ٢٠١٧م. العدد (٥) ٢٠١٨م.

***


تنسيق
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com